

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

الإنقلاب حسب الرواية الرسمية

هشاشة الدولة: صدام الهويات

نايف وروايته للإنقلاب العسكري

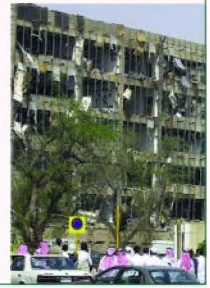
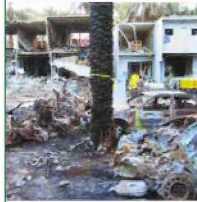
إنقلاب

عسكري في

السعودية

الإنقلابيون: الصورة مكبرة

لماذا الإنقلاب في السعودية؟



وزارة الداخلية تقيم دولة بوليسية

إصلاحيون يطالبون بمقاواة الوزير وتمكيك الوزارة

- ١ الدولة المضطربة
- ٢ معضلة العنف والديكتاتورية السياسي: الخيار الديمقراطي المؤجل
- ٤ غرضه الإطاحة بآل سعود: إنه انقلاب شامل أيها السادة!
- ٥ قراءة في بيان الداخلية السعودي: سيناريو الانقلاب العسكري من البيان الرسمي الأول
- ٨ في لقاء مع جريدة الرياض: وزير الداخلية يكمل رواية الانقلاب العسكري
- ١١ الانقلابيون: الصورة مكبرة
- ١٢ درس آخر.. النقد الفكري يلجم العنف
- ١٤ حول الإعتقالات الأخيرة: الدولة المعتدلة تفرّخ التطرف
- ١٦ لماذا تحدث الانقلابات العسكرية: (السعودية نموذجاً)
- ٢٠ الانقلاب في الصحافة السعودية
- ٢٤ المجابهات الأيديولوجية.. وهشاشة الدولة: صدام الهويات
- ٢٦ توازن القوى الإقليمي: العراق وصراع النفوذ
- ٢٨ إصلاحيون يطالبون بمقاضاة الأمير نايف: وزارة الداخلية تقيم دولة بوليسية
- ٣٤ مقالة تكشف دسيسة: الشيعة ضد السنة؟!
- ٣٦ تقدّم مزعوم في مجال حقوق المرأة: يريدونها طلاءً لوجه الدولة
- ٣٨ أخبار: عشر سنوات سجن لأمير يهرب مخدرات
- ٣٩ وجوه حجازية
- ٤٠ من هنا وهناك

الدولة المضطربة

أمني خطير داخل هذا البلد بعد انفجار شاحنة في مركز للتدريب تابع للحرس الوطني بالرياض أو ما يعرف بتفجير العليا، ولحقه انفجار آخر في الخبر بالقرب من قاعدة عسكرية بالمنطقة الشرقية. منذ ذلك، وبالرغم من التدابير الصارمة التي اعتمدتها وزارة الداخلية من أجل فرض النظام وإعادة الاستقرار، خرج الاستقرار من التداول، وأصبح حلاً، خصوصاً حين تمسكت الدولة بخيار تحقيق الأمن على طريقها الخاصة، أي باستعمال القوة الغاشمة، فيما باتت سياساتها الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية عاملاً رئيسياً في توليد المزيد من الاضطرابات.

إن التحديث الذي كان مصمماً، من الناحية النظرية، لتحويل المجتمعات، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية، فاقم من الفجوة الداخلية، وأصبح التقدم غير متوازن بالمقياس إلى الثروة المتزايدة، حتى بات تعريف السعودية الغنية بالنفط بما تفتقر إليه، ففي زمن أصبحت فيه الديمقراطية النظام السياسي المهيمن في العالم، فإن النظام السعودي إستبدادي شمولي، والحكومة غير خاضعة للمحاسبة، وأن العزل السياسي والفساد حاكمان. وعلى النقيض من التصور النمطي عن حكام هذا البلد الأفرياء، فإن التقدم الاقتصادي غير متوازن.

تضخ الماكنة الدعائية الرسمية إنطباعات مفتعلة عن دور كاريزمي للملك عبد الله، الذي لم يحقق ما كان يطمع فيه المعدمون، فضلاً عن تلبية تطلعات سياسية كبرى. فالطفرة الاقتصادية النادرة التي تشهدها البلاد في الوقت الراهن، وهي طفرة ليست فضيلة ملكية كما تحاول ماكنة الدعاية الرسمية تصويرها، لم تنعكس على الأوضاع المعيشية للسكان سوى في نطاق محدود، فيما يتم توظيف هذه الطفرة بشكل سيء لأهداف سياسية خارجية، أو تحقيق المزيد من الثروة لبيض الأمراء الكبار الذين يعقدون الصفقات الفلكية. ولذلك، فإن واحدة من المظالم التي يعجز عنها المواطنون ضد حكومتهم هي اندام محاسبة الحكومة، التي تسيء استعمال السلطة وتشجع الفساد، فيما لا سبيل اليهم في إيصال هذه المظالم إلى جهة قادرة على التحقق أو ملاحقة المسؤولين عنها.

من الطبيعي في أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة بدرجة عميقة، أن تبرز أشكال متعددة من الاضطراب الأمني والسياسي. فظهور جماعات عنيفة ليس سوى تعبيراً متقدماً للاحتجاج على الدولة، وهناك قائمة طويلة من التعبيرات على المستويين الفردي والجماعي، فظهور السلاح وبيعته وانتشاره بين الناس في مناطق مختلفة واستعماله لم يعد أمراً خافياً. إن قصصاً مثل إطلاق الرصاص على مدارس ابتدائية، أو خاقات عامة، أو مواجهة مسلحة بين قوات الأمن وأفراد عابدين، وسقوط ضحايا مدنيين في عمليات مشاجرة لأسباب عائلية أو تجارية باتت عادية ومألوفة في مناطق عدة من البلاد.

في سياق تحولات سياسية وأمنية متسارعة، لم يعد بالإمكان اليوم الحديث عن عودة الاستقرار، فوئيرة الاضطراب تتفاقم، وأن إصرار الحكومة وأجهزتها الأمنية على السير في خط المواجهة مع المجتمع يعمق الفجوة الداخلية ويغذي أشكالاً أخرى متطورة من الاحتجاج، قد تصل في مرحلة معينة إلى درجة يصب ضبطها، في ظل تقلبات سياسية إقليمية خطيرة.

يُعرف الاستقرار، غالباً، بطريقة سلبية أي غياب الصراع، ولكن هذا التعريف يكون صالحاً بالنسبة للديمقراطيات الغنية والمنسجمة إثنياً، والتي تواجه تحديات من جيرانها، ولكن الباحثين يحفرون أعمق من هذا المستوى من أجل الوصول إلى تفسير أو تعريف أدق لمعنى الاستقرار، من خلال البحث عن مفهوم للسلام عبر إدراك طبيعة المجتمعات والكشف عن كيف أن ثقافتها وتوقعاتها تبديد الصراع. ومع ذلك، فإن هذه المقاربة ليست كافية هي الأخرى، فالاستقرار لا يتحقق بسهولة، وإنما يتم تنميته، وقرضه، وتشجيعه، ودعمه، وصونه. والحكومات غالباً ما تعمل بصورة جادة لمنع الصراع عبر إدارة للخلافات الكامنة.

فأزمة استقرار الدولة، أي دولة، ليس منحصراً، إذن، في تفجر العنف السياسي، بالرغم من أن ذلك يمثل التظاهر الساطع لأزمة الدولة، وخصوصاً في نموذج الدولة المشرقية القائمة على أساس هيمنة المؤسسة الأمنية على المجال الحيوي لعمل الدولة. ولكن ثمة دلائل أخرى تلفت إلى اهتزاز قواعد الاستقرار في أية دولة، منها التفاوت الاقتصادي الفاحش بين الطبقات الاجتماعية، الفساد المتزايد في النخبة الحاكمة وانحلالها، عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات الرعاية الأساسية للمواطنين، تفكك الثقافة الوطنية التي تملي الالتزام الأخلاقي والمعنوي لدى الرعايا حين تفقد الدولة المبررات الأخرى لوجودها واستمرارها.

إن السلم الاجتماعي يبقى موضوعاً بالغ الأهمية، وأن التطورات اللاحقة التي شهدها الدول ضاعف من أهمية توفير شروط التماسيح السلمي داخل المجموعات المنضوية في الدولة. وقد كان الاعتقاد أن التحديث وبناء الدولة الوطنية والتنمية الاقتصادية، كخيارات حل، ستضع حداً للخلافات والنزاعات الداخلية، ولكن ما نتج من ذلك لم يكن بالضرورة متطابقاً مع الأهداف المأمولة من هذه الخيارات. إذن أين الخلل؟

كشفت تجارب الدول أن الحكومات تلعب دوراً مركزياً في إنجاب أو إجهاض السلم الأهلي وفق الإجراءات التي تتبعها الحكومات للحفاظ على السلم في ظل ظروف صعبة. ففي الدول التي تعاني شعوبها من انخلاعات اقتصادية، وتغيير اجتماعي غير قابل للسيطرة، والفساد، والإقصاء السياسي، والتدخل الأجنبي، وصلت في نهاية المطاف إلى نقطة التصادم، بالرغم من بقائها مستقرة ظاهرياً لعقود عدة. فهذا الاستقرار لم يكن كاملاً، حيث أن سلسلة اضطرابات شهدها هذه الدول ومازالت مستمرة، حتى باتت من خصائصها. في السعودية، وبعد أن أخدمت قوات عبد العزيز انتفاضة جيش الإخوان في معركة السبلة العام ١٩٢٩، لم يضع إعلان قيام الدولة نهاية حاسمة للاضطراب، فقد شهدت البلاد منذ عقد الخمسينيات وحتى اليوم اضطرابات متواصلة، فقد وقعت محاولات انقلاب عسكري في عقدي الستينيات والسبعينيات، واندلعت انتفاضتان كبيرتان في مكة المكرمة والمنطقة الشرقية في نهاية السبعينيات، وشهد عقد الثمانينات سلسلة أعمال إحتجاجية في المنطقة الشرقية، وما إن أطل عقد التسعينيات حتى أصبحت الفوضى سمة غالبية على الوضع الداخلي للبلاد، ولم تعد هناك منطقة خارج هذه الفوضى، فقد تغير المركز في وجه السلطة، وتمدد، ولكن هذه المرة لتعميم الفوضى بعد أن كانت تستعمله السلطة لتعميم استقرارها ووحدها. ومنذ منتصف التسعينيات حدث أول تحول

معضلة العنف والديكتاتورية السياسية

الخيار الديمقراطي المؤجل

إن التركيز المبالغ فيه على أشكال العنف التي تنشأ داخل الشرق الأوسط قد جعل تحديد قضايا الحكم والسلطة في الشرق الأوسط والغضاء الديمقراطي للبدل السياسي مهماً، ما يوفر مسوغات عقلية وعملانية للعنف بالانتشار والتصاعد. فالركون إلى النجاح الظاهري للأجهزة الأمنية في إخماد بوّز العنف والتطرف يلهي كثيراً من الحكومات في الشرق الأوسط والغرب عموماً عن التفكير بجدية أكبر في توفير البديل الديمقراطي القادر على امتصاص التشنجات السياسية والخسائر العنيفة التي تضرب المجتمعات وأسس الاستقرار الأمني والاقتصادي فيها.

فقد أثار اكتشاف شبكة تنظيمية مؤلفة من خلايا عسكرية ولوجستية لا تنتمي إلى خط الجماعات المسلحة التي اعتادت عليها الساحة الداخلية خلال السنوات الأربع الماضية، إهتماماً استثنائياً لدى طائفة من المراقبين لما اعتبر مفاجأة غير متوقعة، بعد تصريحات ذات طابع تطميني أطلقه كبار الأمراء (سلطان، ونايف بوجه خاص) تزعم بأن العنف قد بلغ درجة قريبة من التلاشي التام. في حقيقة الأمر، أن هذا الكشف يصلح توظيفه في تعزيز رؤية العائلة المالكة التي تريد تسويقها لدى الحكومات الغربية وخصوصاً الحكومة الأمريكية التي كانت تتبني مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، فهي تريد القول بأن الديمقراطية مازالت خياراً خطيراً على استقرار الأوضاع الأمنية وعلى المصالح الغربية في المنطقة، إذ أن ثمة جماعات مستترة تترصد بهذه المصالح وتستجد في الديمقراطية فرصة بطريقة سلمية أم عنيفة.

ما يرد، إغفاره في هذه المحاكمات النظرية، أن العنف في بلدان عديدة من الشرق الأوسط، وفي السعودية بوجه خاص، موصول بصورة حميمة بالطبيعة السلطوية والإستبدادية للأنظمة السياسية هناك. فالديكتاتوريات السياسية التي تفرض قيوداً صارمة على الحريات وتضع رعاياها تحت وطأة حصار ثقافي وسياسي وأمني تمثل مصدر التهديد الأكبر للأمن والاستقرار في زمن بات فيه الحصول على أدوات التدمير متوفراً. يتعانق هذا العامل مع عامل آخر لا يقل أهمية وخطورة وهو أن هذه الديكتاتوريات متحالفة مع قوى إمبريالية تسلطية مثل الولايات المتحدة، ما يمنح قوى المقاومة والمعارضة مصداقية أكبر حيث أن مصدر التهديد ينظر إليه باعتباره مهدداً بوضوح.

وفيما يزداد دعاة الديمقراطية في الشرق الأوسط تردداً في السير نحو خيارهم التاريخي، تتبجح الديكتاتوريات العتيقة في المنطقة في تأكيد ذاتها كخيار نهائي ووحيد للاستقرار، فيما تضفي الإدارة الأميركية

العلاقة الجدلية بين العنف والحل الديمقراطي تشبه إلى حد كبير لغز البضعة والدجاجة، فبعد أن كان الإتفاق معقوداً على ضرورة السير في تبني خيار الديمقراطية من أجل إزالة الإحتقانات الاجتماعية والأمنية التي أنتجتها الأنظمة الديكتاتورية في الشرق الأوسط، عادت الكرة، مرة أخرى، إلى نقطة البداية الأولى، بعد تجدد الهواجس من اختطاف الديمقراطية من قبل حركات دينية متشددة، خصوصاً بعد فوز حركة حماس في فلسطين، ووصول مرشحين إسلاميين إلى السلطة في مصر والأردن والبحرين والكويت. في المناظرات الساخنة التي جرت مؤخراً بين الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة ما يشير إلى تحول في توجهات الإدارة الجمهورية فيما يرتبط بمشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط والذي ارتبط بثلاثة معطيات رئيسية: هزيمة القوات الأميركية في العراق، وصول حماس إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، انتصار حزب الله في حرب تموز ٢٠٠٦.

من وجهة نظر الحزب الديمقراطي الأمريكي، أن الجمهوريين وقعوا في معضلة خطيرة حين توهّموا بأن إصلاح الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط يتم بإجبارها على تبني خيار الديمقراطية عن طريق القوة، أو نشر العدوى عبر الحدود العراقية التي كان الجمهوريون مسكونين بوهم القدرة على بناء نموذج ديمقراطي قابل للحياة عراقياً والتعميم إقليمياً، وهو ما كشف عن سذاجة في التفكير السياسي الأمريكي، الذي لم يبرح وهم العظمة الخادعة في تغيير الكون. الديمقراطيون رأوا بأن عملية التحول الديمقراطي يجب أن تبدأ من خلال الطبقات الوسطى، الوسيط العملي لثمنو الديمقراطية، ولكن هذه الطبقات تآكلت خلال العقدين الماضيين بفعل المزيد من إحكام قبضة الدولة على الشأن العام، وهرن المجتمع بكافة طبقاته إلى الدولة بوصفها (قاضي الحاجات) الفردية والجماعية. ولذلك، يرى الديمقراطيون بأن المقاربة الصحيحة لعملية الديمقراطية تتطلب إعادة ترميم الطبقات الوسطى وتشجيع المؤسسات الأهلية عبر تخصيص مساعدات مالية وتقنية من أجل النخوض بها كيما تصبح مؤهلة للعب دور القابلة التي تساعد على إنجاب ديمقراطية من رحم المجتمع وتكون قادرة على الحياة ومصانة من تعديلات الدولة واختطافات المتشددین.

مهما يكن، فإن ثمة قناعة صلبة تسود الدوائر السياسية الغربية تفيد بأن بقاء الحكومات الديكتاتورية، الفاسدة، والظالمة في السلطة في الشرق الأوسط، تضفي إلى حقيقة باتت معلومة وهي أن الظاهرة العنيفة ومغذياتها ستستمر، ومهما شهدت المنطقة من فترات مقطوعة من الرخاء الأمني، فإن العنف ما يلبث أن يشق طريقاً آخر ويستقطب معه أنصاراً جدد.

دعاة الديمقراطية في الشرق

الأوسط يزدادون تردداً،

وتتبجح الديكتاتوريات العتيقة

في المنطقة في تأكيد ذاتها كخيار

نهائي ووحيد للإستقرار

مسحة سحرية عليها باعتبارها الضمانة الوحيدة لمصالحها الحيوية. ولكن ماذا ينتج عن ذلك؟ الجواب عن ذلك ببساطة أن شعبية الجماعات العنيفة والمتشددة تزايدت على حساب شعبية القوى الديمقراطية، لا يغير من ذلك تصاعد وتيرة العنف ضد الأجانب والمسؤولين الحكوميين والمدنيين، فهذه الممارسات لم تضع نهاية لشعبية الجماعات المسلحة، وهو ما يحصل في السعودية التي واجهت عنفاً سياسياً خلال عقدين منذ انتفاضة الحرم وحتى الآن. فقد راهنت العائلة المالكة على الحل الأمني لتصفية الجماعات العنيفة، التي لم تنكسر ولكن حظيت بمزيد من الشعبية والقوة، بل طوّرت تقنيات في العمل المسلح والتنظيمي ونجحت في تهديد الاستقرار الأمني والإجتماعي بما جعل كثيراً من الشركات الأجنبية تحجم عن الدخول إلى السوق السعودية خشية تعرض منشأتها وموظفيها لهجمات قاتلة.

لم يكن مهدسا للبتة أن أولئك الذين عبروا عن إستنكارهم إزاء سقوط ضحايا في التفجيرات التي قامت بها الجماعات المسلحة داخل البلاد خلال السنوات القليلة الماضية، وأدانوا صراحة العنف لم يهاجموا، في المقابل، المشروع السياسي لهذه الجماعات، فكثيرون يطالبون إلى نهاية الاضطهاد الداخلي والاستعمار الخارجي مهما كانت الطريقة التي تؤدي إلى هذه النتيجة المأمولة. وحدهم الحكام الذين يلجأون إلى الإسلام كعصر دفاعي عن سياساتهم الاستبدادية لجهة تجريم أعمال العنف باعتبارها غير متوافقة مع التعاليم الإسلامية.

وفيما تنعى القوى الديمقراطية رهايتها البائس على دعم المجتمع الدولي لمشروع الديمقراطية، يتجدد الهواء في قنوات التشدد، التي تخوض حروبها الأيديولوجية بسلاح العنف ضد الدولة والمصالح الأجنبية دون عناء تقديم فائز مبررات لتلك الحروب، طالما أن أفق الديمقراطية كبديل عن العنف مسدود، وربما يكون هذا الانسداد هذه المرة مؤسساً على

تحالف محكم بين أنظمة ديكتاتورية وقوى أجنبية أصبحت تتبنى الرؤية الإسرائيلية في أن الديمقراطية بالمواصفات الغربية تعتبر جريمة كبرى في الشرق الأوسط، حيث سترفع قوى التطرف إلى الواجهة للانقضاض على مراكز القرار بما يحيل المنطقة إلى جحيم على الغرب فضلاً عن الدولة العبرية التي قد تواجه حتفها بسلاح الديمقراطية التي تخلق تقيضها الموضوعي والتاريخي.

وطالما أن مثل هذه الرؤية ستكون حاكمة على سياسات الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة، فإن موجة العنف ليست مرشحة

لإنحسار، بل من الحماقة توقع استجابة شعوب المنطقة للهجة المضللة التي توسّلت بها وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس في صيف العام الماضي حين أسبغت وصفة (الاعتدال) على أنظمة ديكتاتورية في الشرق الأوسط مثل مصر والإردن والسعودية، في إشارة إلى التحول الانتقالي في استراتيجيات إدارة بوش في الشرق الأوسط، ونقض خيار الديمقراطية باعتباره وصفاً غير مناسباً أو ربما قاتلة من وجهة النظر الأميركية والإسرائيلية لا يمكن منحها لشعوب غير مؤهلة للأفاد من الديمقراطية، فيما يتعاضد أصحاب هذه الرؤية عن العوامل الجذرية التي تجعل من الوصفة الديمقراطية قاتلة، أي وجود دول تسلطية مازالت تحكم بعقلية ترتد إلى العصور الوسطى، وتلقي دعماً طائشاً من قبل قوى إمبريالية تسلطية تجعل من الديمقراطية أداة لضمان مصالحها الحيوية دون حساب لتداعيات الظلمة للديكتاتورية السياسية المساندة من الغرب على الأمن والاستقرار في العالم.

وفيما تتخلى الحكومات الغربية الديمقراطية عن خيار الديمقراطية فإنها تتبنى أجندة حليفاتها الديكتاتورية في تصفية الحسابات مع خصومها بطريقة قمعية، لا تفرق فيها بين الجماعات العنيفة وأضدادها من القوى الديمقراطية. لقد أصبحت الديكتاتوريات في الشرق الأوسط تتوغل بالحرب على الإرهاب كمصدر أساسي لمشروعيتها الدولية، تماماً كما الحال نفسه بالنسبة لإدارة الرئيس بوش، وحلفائه في الغرب. وهنا تصبح الحرب على الإرهاب وليس تشجيع الديمقراطية طريقاً آمناً للخروج من معضلة دعم الديكتاتورية المنتجة للعنف، حيث يصبح الإسناد غير المشروط للنظم الديكتاتورية مبرراً طالما أن الهدف هو أكل العنب وليس قتل الناطور.

الغرب يريد ديمقراطية تكفل أمن الدولة العبرية والمصالح الحيوية للغرب، وهو شرط غير مضمون، لأن الجهتين المراد تأمينهما خصمان معتدين، من وجهة نظر الغالبية العظمى من شعوب الشرق الأوسط، وهذا ما يجعل تسويق مشروع الديمقراطية يواجه تحديات تبدأ بالمصادقة وتنتهي بالجديّة في استعمال آليات مرنة ومحايطة في تنفيذه. إن أخطر ما يحمله مشروع الديمقراطية بالمواصفات الغربية أنه جاء لتصفية الحسابات مع الحركات الإسلامية التي توصف عادة بالعدو، ما يبطئ نوايا التهميش لقطاع كبير من شعوب الشرق الأوسط والناصر لحركات دينية تعقد آمالاً عليها في تحقيق تطلعاتها في الحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية. في المقابل، تهدف هذه الديمقراطية إلى المحافظة وشرعة المعادلات السياسية المحلية والاقليمية القائمة دون تغيير، وهذا ما يجعل ديمقراطية من هذا القبيل مرفوضة حين تكون شرطاً لإقرارها، لأنها تجعل حق الشعوب في اختيار حكامها عن طريق صناديق الاقتراع، وانتخاب ممثلها في المجالس البرلمانية، وإقرار نظام محاسبة وشفافية بحول دون تعديت رجال المؤسسات البيروقراطية، مشروطاً بضمان حق الحصول على النقط والتسهيلات العسكرية

والاستثمارات الاقتصادية للغرب من جهة، وضمان أمن الدولة العبرية من جهة ثانية.

لما بعد مثبّر للإنتباه أن يصدر تقرير عن حقوق الإنسان هذا الشهر (مايو) بأن الإصلاحات في الشرق الأوسط فاشلة، لأن نباح واشنطن كان أسوأ من نهشها كما يقول تعليق مجلة (الايكونوميست)، فقد تخلّت إدارة بوش التي أطلقت دعوتها الإصلاحية في صيف ٢٠٠٥ على لسان وزيرة الخارجية كونداليزا رايس في كلمة لها بالجامعة الأميركية بالقاهرة، حين حذرت حكومات عربية مثل

مصر والأردن والسعودية وغيرها من غيبة التلكن في تطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية في بلدانها. افتقار الدعم اللخيار الإصلاحي شجّع الحكومات الديكتاتورية خصوصاً بعد حصولها على وسام (الاعتدال) الأميركي على السير في سياساتها الشمولية بعد اطمئنانها إلى أن واشنطن المشغولة حتى النخاع بالتفكير في الخروج من الوجل العراقي لن تعير إهتماماً لما يجب أن تكون عليه الحكومات في المنطقة. وهنا تكمن خطورة المأزق الأميركي الذي يتلقى الآن الضربات الموجهة من حلفائه الذين يطلقون رسل الموت إلى العراق ليردوا الصاع صاعين للقوات الأميركية ويشعرون الموت في صفوفهم وصفوف المدنيين في العراق الذين يدفعون ممناً باهظاً كانتقام غير مباشر من الإدارة الأميركية كيما تبقى مشغولة بنموذجها الديمقراطي - الضحية، قبل التفكير في تعميمه، الأمر الذي يجعل التفكير في خيار الديمقراطية معللاً كحل لحكومات ديكتاتورية، وهو ما تريد الأخيرة إبطاءه في واشنطن.

فيما يتخلى الغرب عن خيار الديمقراطية، يتبنى أجندة حلفائه في تصفية الحسابات مع خصومه، لا يفرق بين الجماعات العنيفة وأضدادها

غرضه الإطاحة بآل سعود

إنه انقلاب شامل أيها السادة!

خالد شبكشي

وخارجها.

إنها تعني وجود قيادة محلية، وليس قيادة ابن لادن أو غيره ممن يقطنون في كهوف أفغانستان.

وإنها تعني أن المخطط أكبر بكثير مما أعلنته وزارة الداخلية، وإن كان ما أعلن ليس قليلاً على أية حال.

نحن أمام مشهد انقلاب شامل، بعد ما يقارب من ربع قرن من آخر انقلاب عسكري وقع في السعودية.

وسمات هذا الانقلاب تختلف عن الانقلابات التي شهدتها السعودية منذ الأربعينيات الميلادية من القرن الماضي. وسوف نناقش هذا الأمر في مكان آخر من هذا العدد.

ومع هذا، لا تستطيع الحكومة السعودية أن تعترف بأن ما جرى هو انقلاب، ولم يعهد عنها أنها اعترفت من قبل بوقوع انقلابات عسكرية قاتلة.

لم تستطع الداخلية أن تخفي المعلومة كثيراً، فأظهرت جزءاً منها، الجزء الذي يكشف عن بعض القضية وليس كلها، ليس لدوافع أمنية محضة، حيث أن القضية لم تنته بعد ولازال يتبعها الكثير من الذبول، بل وأيضاً لدوافع سيكولوجية وإعلامية وسياسية.

بيد أن اللبيب بالإشارة يفهم. وهذا ما دفع البعض للحديث عن مخطط أوسع من ذي قبل، مخطط يستهدف نظام آل سعود من جذوره، وليس القيام بعملية هنا وأخرى فاشلة هناك.

لكن الطابع العام الذي أخذته الصحافة وكتابها المحليون، هو إبداء القلق من المخطط الواسع هذا، دون تسميته بأنه انقلاب، وراح البعض يعيد إنتاج ما كتب قبل ثلاثة أعوام حول (الظاهرة الإرهابية) جذورها وأسبابها وتناجها وكيفية مواجهتها.

أيها السادة..

لسنا أمام ظاهرة إرهابية، فلو نجح المخطط، لصار في السعودية نظام سياسي جديد وحكام جدد كانوا قبل الفشل بوصفهم بالإرهاب. والأقرب أن الحاكم الجديد لن يتسمّى بأمر المؤمنين، ولربما اختار لقباً أقرب إلى العلمانية منه إلى الإسلام، ولوجد من يصفق ويؤيد.

كلا.. لسنا أمام ظاهرة إرهابية.

بل نحن أمام انقلاب سياسي/ عسكري شامل بكل ما يحمل من معنى، يستهدف تغيير البنى السياسية والإجتماعية الثقافية.

هذا يعني أنه يجب معالجة الموضوع بأبعد من معالجة (ظاهرة عنف أو إرهاب) عادية.

المسألة تحتاج إلى نقاش سياسي، وليس إلى نقاش فكري/ ديني. فليس كل ما أعلن عنه مؤخراً هو من جنس العمليات السابقة التي قام بها تنظيم القاعدة.

إنما أمام فكر جديد وتطور جديد وأهداف جديدة.

والسؤال الذي يجب أن تجيب عليه النخب، هو:

هل تغيير النظام السياسي السعودي بالقوة التي يؤمن بها بمنحه الشرعية فيما لو نجح، أسوء بالقوة التي أوصلت آل سعود إلى الحكم، وبذات الشعارات الدينية، ولتحقيق نفس الغايات؟

القلق شديد من إعلان الداخلية السعودية إعتقال ١٧٢ شخصاً على خلفية (الإرهاب)!

لم تكن هذه العملية الأولى من نوعها، فقد سبقتها عمليات وقوائم أسماء مطلوبين وغير ذلك.

صحيح أن العدد هذه المرة كبير جداً بالمقاييس السابقة. لكن أمراً أكبر أشاع القلق بين المواطنين والنخب المثقفة مجرد إعلان بيان الداخلية ببيانها.

فالمسألة بدت وكأنها أكثر من عملية (إرهابية) طائشة، اعتدنا على أمثالها، تصيب مدنيين في جماعات سكنية، أو عمليات خطف واغتيال تصيب أجانب استهدفوا وفق شعار (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب)، أو محاولة إصابت أهداف مدنية/ اقتصادية مثل الذي حدث في أبيق، والتي كان سبب فشلها تافهاً، ولو نجحت لهرت السعودية والعالم، على الأقل اقتصادياً!

كان بيان الداخلية (المقلق) يوحي بشيء أكبر من هذا كله مجتمعاً! فالخلايا الإرهابية التي أعلن عن استئصالها والقضاء عليها، والترويج للنجاح المثير للدخيلة السعودية، لم يكن سوى نجاح مزعوم ومؤقت. فكان الخبر مفاجأة غير سارة، وإن زعم أن النجاح للدخيلة بالقضاء القبض على المائة والأثنين والسبعين كان خبراً مفرحاً.

الإعلان الأخير لم يكن عن واحدة من تلك الخلايا اللاتئة في أهدافها وخططها وممارساتها.

فقد كان هناك سبع خلايا دفعة واحدة، بل سبع مجموعات تضم عدداً كبيراً من الخلايا، وكل مجموعة تمثل تنظيمياً أو جناحاً من تنظيم.

ولم تكن بعض هذه الخلايا بتلك السذاجة التي اعتقد الجميع أنها أصبحت وصمة ولطخة التصقت بكل خلايا العنف في المملكة. بل على العكس من ذلك، فإن ما يوحي به بيان الداخلية يؤكد أن الخلايا الجديدة هي من التعقيد والنشاط والذكاء والطموح ما يفوق تحركات معارضة مرت بتاريخ السعودية الحديث.

ما يشي به بيان الداخلية السعودية، هو أننا أمام انقلاب عسكري/ عنفي يستخدم كل الوسائل المتاحة للإطاحة بالحكم السعودي.

لم يكن الغرض قتل (مدنيين) عاديين كما تزعم السلطات السعودية.. بل الغرض هو استهداف رموز الحكم وقتلهم والسيطرة بالتالي على السلطة كاملة.

ولم يكن الغرض (التدمير من أجل التدمير) كما يشي المخطط الذي أعلنت الحكومة جزءاً من تفاصيله، بل الغرض القيام بضربات متزامنة ومتتالية لعدة أهداف تشغل بال العائلة المالكة، والأميركيين، ريثما تسفر النهاية عن استقرار لصالح (السلطة الوليدة والجديدة).

لأول مرة، يُعلن بيان الداخلية عن مبايعة (شخص/ قائد) عند الكعبة، منذ حركة جهيمان. وهذه البيعة حازت من الإثارة الشيء الكثير، حتى أن المفتي أصدر بياناً خاصاً بشأنها. فماذا تعني البيعة؟

إنها تعني بالتحديد أن القائد الجديد هو البديل لحكم آل سعود ورجالهم. وأن الجماعة تستهدف رأس الحكم والقضاء عليه، وليس عمليات انتحارية طائشة. كما يوحي بيان الداخلية. غيبة شهدنا أمثالها في داخل السعودية

قراءة في بيان الداخلية السعودي

سيناريو الانقلاب العسكري من البيان الرسمي الأول

يحيى مفتي

هذا؟

إما أن الحكومة تبالغ في الأمر، أو أن الأمر صحيح، وهذا يعني أن الحكومة لم تكشف كامل الحقيقة. وهذا هو الأقرب. إن ٦١ شخصاً لا يمكن أن يقوموا بكل هذا العمل، فلا بد أن يكون هناك عشرات أو مئات غيرهم.

لنتخيل ماذا يعنيه قول البيان الرسمي: (استهداف قواعد عسكرية في الداخل والخارج). لنترك الخارج جانباً لبرهة، ولنركز على الداخل. كيف سيكون ذلكم الإستهداف؟ لو كانت أميركا ستقوم بالعمل، لقلنا أنها ستضرب القاعدة بقنابل ضخمة تلقىها قاذفات بي-٥٢، أو ستطلق طائرات أف ١٨ أو غيرها لتغير على الطائرات وعلى المنشآت العسكرية وتدمرها كما تدمر الدفاعات الجوية.

لكن هؤلاء المعنئين لا يمتلكون قاذفات عملاقة ولا طائرات عسكرية، وإن أشار البيان أنهم تدربوا على قيادة طائرات، قد تكون مدنية. كما أنهم لا يمتلكون مدفعية ثقيلة، ولا دبابات، فماذا ترى عساهم قاعلين؟

واضح أن البيان الرسمي لم يقل لنا أن بين المعتقلين الـ ٦١ على الأقل ضباط وعسكريون. لكن من الواضح أن استهداف القواعد العسكرية يثبت أن التنظيم نجح في التمدد إلى الجيش، وربما الحرس الوطني، الذي هو قوة قد تبدو هامشية في هذا المضمار. الأقرب للتصور، أن التنظيم غير السمي، أو الخلايا المتعددة، كانت على أهبة الإستعداد للسيطرة على القواعد العسكرية، أو في الحد الأدنى أحدها أو بعضها. ويبدو أيضاً أن المستهدف هو قاعدة (الظهران الجوية) التي شهدت أكثر من مرة محاولات انقلابية عسكرية.

أيضاً، فإن لنا أن نستنتج بأن التنظيم كسب قيادات كبرى في تلك القاعدة الجوية، وليس مجرد ضباطاً صغاراً. ومن المرجح جداً أن بينهم طيارين يمكن أن يقوموا بعمليات قصف لأماكن محددة: قصور ملكية، ومنشآت ومصاف نفطية، خاصة وأن الحكومة - كتابها - تتحدث بأنه من (المستحيل) اختراق الإجراءات الأمنية المنتشرة والمحيطه بتلك المنشآت النفطية. وبالتالي فإن الأقرب للذهن، هو أن المخططين كانوا يسعون إلى استخدام الطيران العسكري، المترادف مع الطيران المدني الإحتياري الذي تدرب عليه المخططون، في عمليات القصف، التي قد تشمل منشآت عسكرية للحرس الوطني إذا ما تحرك للقيام بـ(انقلاب مضاد) أو مهاجمة القسم الموالي لآل سعود في القواعد العسكرية.

من البديهي جداً لعمل كبير كهذا يستهدف السيطرة على السلطة، أن يقوم بالقضاء على العائلة المالكة، أو رؤوسها، فضلاً عن بعض كبار مؤيديها من العامة، كرجال دين من الوزن الكبير الذين يمنحون الشرعية للحكم السعودي، ورجال أمن استراتيجيين يقوم عماد وزارة الداخلية عليهم، ورجال إعلام اعتادوا على دعم مشروع العائلة المالكة

بيان وزارة الداخلية الذي أعلن يوم السابع والعشرين من أبريل الماضي كان مغزماً للبعض، فقد وجد فيه انقلاباً عسكرياً، أو على أقل تقدير أن خلايا منفصلة أو تنتمي إلى القاعدة تطورت في أهدافها إلى حد إسقاط نظام الحكم، في حين كان المجتمع السعودي سادراً ونائم على أنغام الحكومة التي تقول أنها قضت على معظم قوة (الغثة الضالة) أو (المغرر بها).

ماذا يقول بيان وزارة الداخلية؟

يتحدث بيان وزارة الداخلية - أنف الذكر - عن سبع خلايا، وكأنها منفصلة عن بعضها البعض، ويبدو أن بعضها منفصل فعلاً عن المجري العام للتنظيم الذي استهدف الإطاحة بالحكم السعودي. فقد كشفت معلومات نشرت في الصحافة المحلية نقلاً عن مسؤولين أمنيين، أن التنظيم الأساس كان يتضمن أكثر من خلية، أو أكثر من خط تنظيمي، بحيث تكون تلك الخطوط التنظيمية منفصلة عن بعضها البعض.

لم يقل البيان الحكومي صراحة أن التنظيم يتبع تنظيم القاعدة، وإن طبقت عليه ذات المواصفات والصفات التي تلصق بالخلايا السابقة لتنظيم القاعدة. وعدم التحديد هذا، مضل، حيث تستخدم الداخلية المخزون التراكمي من الصفات والتنميط لتلصقها بأية تحرك جديد حتى وإن كان مختلفاً. بل أن الحكومة ألصقت صفات الضلال والإرهاب بإصلاحيين معروفين بأنهم ضد القاعدة والعنف عامة، مستفيدة من ذلك المخزون التراكمي والذاكرة التي صنعتها الحكومة ضد العنف.

الخلايا الأساس للتنظيم، وردت في البيان على النحو التالي: (أولاً - يتوفيق من الله، ومن خلال عمليات استباقية نفذت بشكل متزامن، تم القبض على خلايا متفرقة كانت على وشك الانطلاق، يبلغ تعداد عناصرها واحداً وستين، غالبهم من السعوديين.. حيث قام البعض منهم بمبايعة من يتزعمهم عند الكعبة المشرفة على السمع والطاعة وتنفيذ جميع أوامره، وقد شرع في تدريبهم وتجهيزهم، وذلك من خلال رفع لياقتهم البدنية، والتدريب على استعمال السلاح، وإرسال البعض منهم إلى بلدان أخرى لدراسة الطيران تمهيداً لاستخدامهم في تنفيذ عمليات إرهابية داخل المملكة. وقد تبين أن من أبرز أهدافهم القيام بهجمات إحتيارية ضد شخصيات عامة ومنشآت نفطية ومصافي بترولية، واستهداف قواعد عسكرية في الداخل والخارج).

يبدو أن هذه هي المجموعة الرئيسية والأهم للتنظيم الانقلابي، الذي كان قاب قوسين أو أدنى من تنفيذ عملياته، أو حسب التعبير الرسمي (على وشك الانطلاق). ومن الواضح أن عمر التنظيم ليس صغيراً (على الأقل خمس سنوات). ومن الواضح ثالثاً، أن الإستهدافات متعددة: مصاف ومنشآت نفطية، اغتيال مسؤولين، ضرب قواعد عسكرية. فمن له هذه القدرة التي على وشك أن تنطلق أن يقوم بكل

وتبرير ممارساتها المختلفة.

لهذا ذكر البيان: (القيام بهجمات انتحارية ضد شخصيات عامة). لم يقل البيان: (إغتيالات) وهو أقرب إلى الذهن، فالأفراد يتم اغتيالهم بالرصاصة. ولكن يبدو أن المستهدف الأساس هم رجال العائلة المالكة الكبار المتحصنين بجيوش من أفراد الحماية، وبالتالي فإن التعرض لهم في عملية ناجحة تستدعي عمليات انتحارية تصيب ولو من بعد الشخصية المستهدفة. ولم يشر البيان إلى أن المستهدف هم الأمراء، بل جرى استخدام عبارة محسنة وهي (شخصيات عامة) التي تعني - في بلد كالسعودية - نفس الأمر.

بيد أن استهداف الأمراء الكبار يتطلب عملاً ضخماً، ومن الصعب تنفيذ عدة عمليات في آن واحد.

لذا، فإن الجملة التي قصد بها البيان (القيام بهجمات انتحارية ضد شخصيات عامة) تشير بصورة أقرب إلى الحقيقة - إلى مهاجمة الأمراء في أحد تجمعاتهم، والأقرب هو اقتحام مجلس الوزراء وقتل الملك وولي عهده وكبار الأمراء والوزراء. فهذا الهدف يتطلب عملية انتحارية أو أكثر، يقتحم بعدها جموع من المنفذين المجلس ويقتلون الملك وولي عهده ووزير الداخلية وغيرهم.

أما استهداف قواعد عسكرية خارجية، والتي وردت في البيان: (استهداف قواعد عسكرية في الداخل والخارج) فهي تثير التساؤل العنيف جداً جداً. فهل كان إقحام الخارج تهويلاً مفتعلاً من وزارة الداخلية؟ ليس أي خارج، بل قواعد عسكرية خارجية؟ ترى أية قواعد وفي أية دولة، ولماذا؟

أحسب أن هذه أسئلة لم يتوقف عندها كثيرون. لأن الصورة العامة للانقلاب لم تتوضح في الأنظار بعد.

وأضح جداً، أن المخططين كانوا يتوقعون عوناً عسكرياً أميركياً للعائلة المالكة لمواجهة المأزق الذي قد تتعرض له، فطلب على إثره العون الخارجي، كما حدث في قضية جيهمان في نوفمبر ١٩٧٩، وبالتالي افترض المخططون أن يقوم الأميركيون بقصف قاعدة الظهران العسكرية في حال الاستيلاء عليها، والتصدي للطائرات المنطلقة منها، لذا أرادوا مفاجأة الخصم في عقر داره وإشغاله بنفسه قبل أن يتوجه إلى المخططين. الأرجح أن المقصود بالقواعد العسكرية الخارجية، هي القواعد الأميركية في البحرين والكويت وقطر، أو أحدها على الأقل.

أما تمويل هذه المجموعة الانقلابية الأساسية، فقد أشار بيان الداخلية إلى أن زعيم التنظيم الذي تمت البيعة له (عمل على جمع مبالغ مالية طائلة من عدد كبير من الأشخاص الذين غرر بهم بحجة استثمار هذه المبالغ في شركات وهمية). وهذا القول يكشف عن حقيقة أن لا وجود دور تمويلي من قبل دول خارجية للانقلاب، وأن التنظيم الانقلابي اعتمد على الاستثمار المحلي ضمن تخطيط متقن لتمويل نشاطاته. أما أن الشركات التي أسست وهمية، كما يقول بيان وزارة الداخلية، فذلك لا يمكن القطع به، لأن دقة التخطيط تستدعي عكس ذلك تماماً. ولكن البيان الحكومي أراد أن يقول بأن زعماء الانقلاب غير مؤتمنين على أموال الناس، وأنهم يأكلونها بالباطل. مع هذا تجدر الملاحظة هنا، بأن العشرين مليوناً من الريالات التي وجدت بحوزة إحدى الخلايا، لا علاقة لها - حسب البيان الحكومي - بهذا التنظيم. وإذا كان البعض قد دهشوا لضخامة المبلغ لدى تلك الخلية، فإن دهشتهم ستتضاعف أكثر لو نشرت الحكومة حجم الأموال والاستثمارات التي

لدى هذا التنظيم ذي الـ ٦٦ عنصراً، كما تقول الحكومة. فالهدف الكبير الذي يطمحون إليه، والتدريب المطلوب منهم على الطائرات وغير ذلك، والحركة الدائبة والمعسكرات التي أشار إليها البيان، لا بد أنها تحتاج إلى الملايين من الدولارات وليس الريالات.

أسئلة لم يجب عليها البيان

البيان حاول الإجمال دون التفصيل، والتعميم بدل التدقيق، فهو بيان لم يكشف عن أية أسماء أو هويات للقائمين على الانقلاب أو تلك الخلايا الأخرى التي يحتمل أن يكون بعضها مرتبطاً بالانقلابيين. كل ما قيل أنهم سعوديون مع بعض الأجانب. وهؤلاء الآخرون اعتادوا أن يكونوا شماعة لدى الداخلية، فما أسهل أن يلقي باللوم على الخارج وتبرئة الذات، وما أسهل أن يقال بأن الفكر الإرهابي المتطرف جاء من الخارج، وخطط له من الخارج.

غير العدد لا شيء يكشف عن الهوية.

لم تحدّد بالضبط الأماكن التي قبض فيها على المتهمين الـ ١٧٢ شخصاً، في أي مدينة أو منطقة لا نعلم. الشيء الذي ذكر في وسائل الإعلام - دون تأكيد أو نفي رسمي - هي أن الخلايا الانقلابية الأساسية كان مركزها المنطقة الشرقية، وبالتحديد في مدينة الخبر، التي لا تبعد سوى كيلومترات عن الظهران والدمام، بل لا تبعد عن البحرين سوى دقائق معدودة بالسيارة.

نعم أشار البيان إلى أن معتقلين من إحدى الخلايا السبع الأساسية هم من مناطق مختلفة من المملكة، ولكن هذه معلومة لا تغيد ولا تضُر؛ فيما لم تجر الإشارة إلى المنطقة التي اعتقل فيها تنظيم الـ ٦٦.

حتى زعيم الانقلاب، القائد الذي تمت مبايعته عند الكعبة، لم يذكر اسمه، وقد لا يكون هو القائد فعلاً، بل قد يحتمل أنه لم يعتقل أصلاً، وإنما جرى تسريب الخبر لإقناع الأفراد الآخرين في التنظيم بأن مخططهم قد انهار كلياً.

والبيان لم يذكر أيضاً متى اعتقل هؤلاء الـ ١٧٢ شخصاً. هل اعتقلوا في وقت واحد أم على دفعات وفي أوقات مختلفة، وهو ما رجحته مصادر غربية في مقالات منشورة. إن معرفة توقيت الاعتقالات يبين ما إذا كانت الحكومة اعتقلت (جميع) أو (أكثر) المتورطين من عدمه. ولكن الأرجح فيما يتعلق بالخلايا (الانقلابية) الرئيسية، أن العدد الذي تم اعتقاله صغير جداً بالقياس إلى حجم العملية والمخطط. وإن النجاح الذي رجّحت له وسائل الإعلام المحلية في ضرب (الفتنة الصالحة) لا يعود أن يكون نجاحاً جزئياً، حيث - وهذا هو المرجح أن يكون - هرب معظم أفراد وقيادات التنظيم وتواوروا عن الأنظار. ففي مخططات ضخمة كهذه، لا بد أن يكون المخططون قد وضعوا في حساباتهم إمكانية انكشافهم، وبالتالي فإن بدائل للهرب أو القيام بعمليات استباقية أخرى قد تكون في الطريق.

قد تحتاج الأمر إلى أسابيع أو بضعة أشهر، لتعرف ما إذا كانت عملية وزارة الداخلية التي قالت أنها (استباقية) قد نجحت أم لا. فإذا مضت الأشهر القادمة بدون اعتقالات جديدة، وبدون وقوع حوادث ومواجهات وبدون إنقلاب جديد ربما، فإن مزاعم وزارة الداخلية تكون قد صدقت. أما الآن، وحسب المعطيات الحاضرة من وزارة الداخلية نفسها، فإن من شبه المؤكد أن هناك عشرات الأسماء على قوائم وزارة الداخلية التي قد تعلن عن بعضها لاحقاً، كما يرجح مراقبون.

خلايا أخرى

بيان وزارة الداخلية أشار إلى سبع خلايا رئيسية (تنظيمات أو فروع منها)، تطرّفنا حتى الآن إلى خلية واحدة منها هي الأولى ذات الـ ٦١ شخصاً.

البيان أشار إلى الخلية (الخامسة) على هذا النحو: (ضبط تسعة من السعوديين يتخذون من إحدى محافظات المملكة مقراً لممارسة أنشطتهم، ومنها نشر الفكر الضالّ، ودعم الأنشطة الإرهابية في الداخل والخارج، واستهداف المنشآت النفطية، والتهنية لذلك عن طريق تخزين الأسلحة ودفنها في منطقة برية قريبة من مواقع تلك الأهداف).

هذه الخلية، قد تكون مرتبطة بالخلية الأولى، عبر رئيس التنظيم. فهناك حديث عن إحدى محافظات المملكة، وهو ما يرجح أن المقصود محافظة الخبر. ثم إن هناك نفس الأهداف تقريباً، خاصة استهداف المنشآت النفطية. زد على ذلك أن الصور التي نشرت الحكومة، فيما يتعلق بتخزين الأسلحة، تشير إلى أنها قريبة من الظهران/ الخبر، وبالتحديد قريبة من موقع شاطئ نصف القمر السياحي. لكننا لا ندرک على وجه الدقة، متى التقطت الصور، فقد يكون عمرها شهراً، وهي على أية حال أسلحة خفيفة متوافرة في السعودية طويلاً وعرضاً!

أما تهمة (نشر الفكر الضالّ) التي وجهها البيان لهذه المجموعة، فهي تهمة معيبة. فالفكر ليس ضالاً، بمعنى من المعاني، خاصة وأن البيان لم يوضّح ماهية هذا الفكر الضالّ. تحسب أن المعنى بالفكر الضالّ، هو الفكر الديني/ الوهابي بالتحديد، الذي يحرض ضد حكم العائلة المالكة. وكان الأجدر إطلاق تهمة (التحريض على العنف) إن كان المستهدف هو المدنيين، أما إذا اتخذ طريقه للسلطة السياسية، فحينها يتغيّر الأمر لأن الأرضية المختلف حولها ليس فكراً، بل صراعاً سياسياً على السلطة. وفي الصراع يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، خاصة إذا ما سدّت أبواب التغيير السلمي.

الخلية (السابعة): وحسب توصيف البيان الرسمي للداخلية، هي أقرب ما تكون لنهج القاعدة المتعارف عليه في المملكة. حيث العمليات الجزئية التي عادة ما تنفذ بكثير من الأخطاء، والتي لا تؤثر ولا تستهدف السلطة السياسية ومشروعية الحكم، بقدر ما تشكل تحدياً أمنياً للحكم.. وبالتالي فخطرها قليل على النظام السياسي، وإن كان فعلها يمتلك دويّاً إعلامياً. يقول البيان عن هذه الخلية التالي: (القبض على خمسة أشخاص ممن تورطوا في الاعتداء على معامل بقيق الصناعية بتاريخ ١٤٢٧/١/٢٥هـ، حيث قام أحدهم بتصوير العملية، والمشاركة في إطلاق النار في الموقع، أمّا البقية فقد تنوّعت أدوارهم بين الإستطلاع والتجهيز والتستر على مرتكبي ذلك الاعتداء الأثم. ومن خلال كشف هذه الخلايا والقبض على عناصرها تمّ ضبط أسلحة متنوعة ومتعددة، وأموال بلغت أكثر من عشرين مليون ريال، ووثائق ووسائل اتصال، وأجهزة حواسيب، ووسائل إلكترونية تنقص عن الفكر الذي يحملها هؤلاء، وتكشف عن أهدافهم الإجرامية).

نلاحظ هنا تفصيلاً حكومياً في المعلومات بشأن هذه المجموعة، ربما لأن التحقيقات قد استكملت، ولأن خطر هذه المجموعة أقلّ أهمية من المجموعة الأولى. هذا يعني فيما يعنيه، أن اعتقال هؤلاء سبق اعتقال المجموعة الأولى، ومن الواضح أنه لا علاقة لهم بها، رغم أنهم قاموا بعملهم في المنطقة الشرقية (مدينة أبقيق).

ويلفت النظر حقيقة أن خلية من خمسة أفراد كان بيدها عشرين

مليون ريال للتحرك والقيام بأعمال عنف، الأمر الذي جرى التركيز عليه من قبل بعض الكتاب والمعلقين: فكيف بتنظيم طويل عريض يستهدف استئصال الحكم السعودي من جذوره؟! أيضاً يلاحظ بأن ما ضبط من أدوات وأجهزة تعطي الانطباع بأن هذه المجموعة تعمل على حاشية الصدام مع الأجهزة الأمنية، وليس لديها طموح لإسقاط النظام، بل القيام بأعمال عنف تهرّ صورة النظام. وهذا هو الطابع العام لخلايا القاعدة في السعودية.

الخلية (السادسة): التي أشار إليها البيان في سطر واحد: (ضبط تسعة من المقيمين شكلوا خلية هدفها اقتحام أحد السجون في المملكة لإخراج الموقوفين من الفخة الضالّة). المرجح هو أن المستهدف كان (سجن الرويس) بجدة، وقيل أن المستهدف هو (سجن الحائر) بالرياض والذي يضمّ معظم المعتقلين السياسيين، خاصة أولئك المنتمين للتيارات القاعدية السلفية. بيد أن السؤال هو: لماذا أوكلت المهمة إلى (مقيمين) وليس إلى (مواطنين)؟ قيل أن المقيمين هم من الجنسية اليمنية، لكن هذا الأمر لم يتأكد رسمياً بعد. ولعلّ التواصل بين خلايا القاعدة في اليمن والسعودية أصبح كبيراً للغاية، حيث أقيمت معسكرات في اليمن، بالقرب من الحدود، لتدريب السعوديين القاعديين، ومن ثمّ إعادتهم إلى السعودية من جديد. ويطفح بيان وزارة الداخلية الذي نناقشه هنا بالحديث عن معسكرات في الخارج، يُعتقد أنها معظمها - إن لم يكن كلها - يقصد به معسكرات مقامة على الأراضي اليمنية. ولعل اختيار يمنيين لمهاجمة سجن الحائر دلالة واضحة على التنسيق بين الأطراف الخارجية والداخلية. ولا ننسى أن عناصر من المغرب العربي شاركت القاعدة السعودية العديد من الهجمات وقادت توجهات تنظيم قاعدة السعودية في السنوات الماضية.

الخلية أو المجموعة الثانية: التي تحدث عنها البيان السعودي شملت (٥٩ عنصراً من السعوديين والمقيمين تنتشر في مناطق عدة من المملكة، وترتبط بمعسكرات وتنظيمات فكرية خارجية، وينتجج أعضاؤها الفكر التكفيري تجاه الشعوب والحكومات والقيادات العربية والإسلامية، كما تقوم بإرسال من يتمّ التفرير بهم إلى معسكرات تدريب خارجية، وتمويلها، وذلك للمشاركة في الضراعات الإقليمية، ومن ثمّ تسهيل عودتهم إلى المملكة لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية). واضح أن هذه الخلية نموذج لخلايا القاعدة في أماكن عديدة من المملكة والعالم، هدفها ردّ القواعد في العراق خاصة بالمقاتلين المتدربين.. والتتمة هنا: هو التحريض على القتال في العراق، واحتمال القيام بأعمال عنف في مرحلة لاحقة ضد الحكومة السعودية نفسها.

وأخيراً بقيت هنالك مجموعتان (الثالثة والرابعة): أشار إليهما البيان السعودي، الخلية الثالثة تشمل ١٦ عنصراً معظمهم من السعوديين (قاموا بتكوين خلية وهم خارج المملكة، ومن ثمّ التخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية في المملكة. كما شرعوا في التخطيط لعمليات في بلدان أخرى). يرجح أن هذه الخلية تتابع الخلية الأولى، وهم يشكلون عنصر تدريب لها، وكذلك عنصر اتصال بالخارج، خاصة مع ابن لادن ومع قاعدة العراق.

أما المجموعة الرابعة: فشملت القبض على ١٣ عنصراً من السعوديين والمقيمين (من ينتهجون الفكر التكفيري ويعملون على تأسيس تنظيم يعمل على نشر الفوضى في بلد مجاور ليكون بيئة مناسبة لأنشطتهم، ومن ثمّ الانطلاق بعدها لمهاجمة أهداف داخل المملكة وخارجها). وهذه إحدى خلايا القاعدة في السعودية والتي تنشط لدعم القاعدة في العراق ورفدها بالمال والرجال، فهذه أجندتها الرئيسية حسب الرواية الحكومية.

في لقاء مع جريدة الرياض

وزير الداخلية يكمل رواية الإنقلاب العسكري

حسن الديباغ

حال جميع الأمور المتعلقة بذلك ستوضح في وقت لاحق.

لماذا للأسف؟!

هل لأن الشعب المستوعب، يدين كله بالولاء للعائلة المالكة، وبالتالي فإن الشؤد يوسف له؟! وهل تظن هذه الأخيرة بأن الشعب يصدق ترهاتها، ولا يدرك فسادها وإفسادها؟! أم أن ذلك الشعب له خصوصية (شعب الله المختار) الذي (اختار) عائلة آل سعود دونما سواها لتحكمه إلى الأبد بالحديد والنار؟!

إنها نزعة استعلائية تمتاز فيها العنصرية والدينية/ الطائفية، وسنجد عبارة الأسف تتكرر في أجوبة نايف، كما كانت العادة في كل مقابلاته وخطاباته السابقة. وكأن نايف كان يتمنى أن لو كان قائد الإنقلاب أو ما قيل (قائد المجموعة الأولى من المعتقلين) شخصاً لا يحمل الهوية السعودية، ليقول للمواطنين: انظروا، الخارج يتأمر علينا، وأنتم أيها الشعب المسعود محسودون على ما أنتم فيه من نعمة، وأن المأمرة كبيرة على إسلامكم/ الوهابية!

وهنا لم يقدم نايف معلومة عن هذا الرجل القيادي الإنقلابي، ولكنه وعد بنشر معلومات لاحقة، وقال بأنه سيقدم الحقائق لشعب المملكة عن هذه الأمور التي تهمه.



يخومون حول (الحمي) دون (الوقوع) فيه؟!

ماذا يقول نايف في إجاباته حول تساؤلات الصحافة والناس؟

لم نقبض عليهم كلهم

حجم الخلايا كبير من الناحية العددية، ١٧٢ شخصاً، وهو عدد يشير إلى تصاعد قوة الخلايا المعارضة عامة وخلايا القاعدة خاصة، وقد سئل نايف عن سر العدد الكبير، وهل ستصدر قائمة بأسماء المتهمين، وهل هناك متابعات أخرى تتعلق بالمجموعات السبع التي كشفت الداخلية عنها؟

اعتبر نايف ما حدث إنجازاً وأضاف: (الأمل القبض على أكبر عدد ممكن.. هؤلاء ليسوا كلهم، فقط من قام بهذه الأعمال، فلا بد أن هناك من يساعدهم ويتزعم تلك الأمور. ونحن وراءهم ولا بد أن نصل إليهم). وتابع: (لا نستطيع أن نقول بأننا قد انتهينا من هؤلاء الضالين، ولكن الجهود ستظل قائمة ومستمرة، فالعين.. مبصرة، والجهود مبذولة حتى نظهر بلادنا من كل من فيه شر). إذن.. لم يقبض عليهم كلهم، وبين غير المقبوض عليهم قيادات (ويتزعم تلك الأمور).

والجهود مبذولة للقبض على آخرين.

وهذا يعني أن المعركة لا تزال مفتوحة بين تلك الخلايا والحكومة. ولكن نايف لم يعلق على العدد الكبير للمقبوض عليهم، كما لم يتحدث عما إذا كانت وزارة الداخلية ستصدر قائمة أسماء مطلوبين أم لا.

زعيم التنظيم: قائد الإنقلاب

يبدو أن المواطنين يريدون معرفة إسم هذا القائد الإنقلابي، من أية مدينة، وإلى أية قبيلة ينتمي. فهو قد وضع على عاتقه مهمة إنهاء النظام السعودي كلفة، ووضع نفسه موضع القيادة البديلة للعائلة المالكة، وقد كانت (مبايعته) في الحرم الإشراف التي فهم منها الكثيرون هدف التنظيم وقائده، وحين أضافوا إلى ذلك طبيعة المخطط وفق ما جاء في بيان وزارة الداخلية الأول بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٧، تأكد لديهم أن المسألة أكبر مما تمّ إعلانه وأن الهدف انقلابي شامل يطيح بنظام الحكم القائم.

عن هذا الرجل، القائد، سئل نايف: هل هو سعودي؟!

ويبدو أن السؤال ساذج حقاً. لأن لا أحد يجزؤ أن يضع نفسه قائداً بدلاً ما لم يكن من أبناء الوطن، ولا يمكن لقائد أجنبي أن ينجح.

أجاب نايف: (للأسف انه مواطن سعودي وقبض عليه مع المجموعة، وعلى كل

الإنقلاب لا يتبع القاعدة

لم يقل نايف هذا صراحة، ولكن كل المؤشرات تدلّ على أن عقلية المخططين وطريقة أدائهم تختلف عما شهدناه من أعمال تنظيم القاعدة في السعودية. فقد سئل نايف صراحة وبوضوح: (هل يصح أن يطلق عليه زعيم لتنظيم القاعدة جديد بداخل المملكة؟). السؤال يحمل افتراض - معقول - وهو أن زعماء تنظيم القاعدة/ فرع السعودية المتكبرين قبلوا ابتداء من

الشيخ يوسف العبيدي، وانتهاؤ بصالح العوفي مروراً ببونس الحباري وعبدالعزیز المقرن وغيرهم. ولم يعلن عن زعيم جديد لقاعدة السعودية، فأصبح السؤال عن قائد التنظيم من حيث الهوية التنظيمية مهماً، فهل هو من القاعدة أم لا؟

نحسب أن الإجابة على السؤال غير مكلف أمنياً. وكان السائل فيما يبدو يتوقع أن يقول الأمير نايف وزير الداخلية: نعم هو

زعيم، أو أحد زعماء القاعدة. لكن الأمير لم يقل هذا، وقدم إجابة مواربة لا تغيد بالنفي ولا بالإيجاب، قال: (إذا كان يعتقد هذا الشخص ذلك فلا ندري، ولكن لا أحد يبايع شخصاً إلا أنه قد تزعم نفسه وأن له اتباعاً)؛

ماذا يريد الأمير أن يقول؟

هل يريد أن يقول بأنه لا يعلم: (لا ندري)؟!

هل يريد أن يؤكد أنه منفصل عن القاعدة، بدليل قوله: (لا أحد يبايع شخصاً إلا أنه قد تزعم نفسه وأن له اتباعاً)؟.

أي ما دام وضع (زعيم الإنقلاب) نفسه في موضع الزعامة، وموضع البيعة، فإذاً هو القائد والزعيم، وليس أسامة بن لادن. وهذا هو الصحيح بشكل شبه مؤكد.

المجموعة الإخلائية الأولى التي ضمت ٦١ معتقلاً، تشارك القاعدة الأرضية الفكرية السلفية إلى حد كبير، ولربما بين زعيم الإنقلاب وابن لادن اتصالات من نوع ما، هي استمرار لعلاقة سابقة، حين كان زعيم الإنقلاب (يجاهد) في أفغانستان وقد عاد إلى السعودية قبل أحداث ١١/٩، وتمّ التحقيق معه، ولم يعتبر



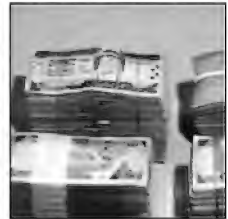
الرجل - غير المعروف - خطراً على الأمن.

وهناك دلائل أخرى تشير إلى أن هذا التنظيم متفصل عن كل خلايا القاعدة، بما فيها مجموعة القاعدة التي هاجمت المنشآت النفطية في أبقيق، كما أن التنظيم لم يتورط فيما يبدو في أية أعمال شبيهة لتلك التي قامت بها القاعدة في السعودية، فعين التنظيم كانت مسلحة على الإعداد للإنتقال، وليس القيام بعملیات غیبة تقتل المدنيين، وتستبعد أمراء آل سعود.

تمويل الانقلاب

السؤال التالي كان حول أموال التنظيم الانقلابي، ولما كان البيان الرسمي الأول لوزارة الداخلية أشار إلى إنشاء شركات استثمار وهمية، جاء السؤال إلى تاييف عن تلك الشركات المستترة، وهل كان استثمارها في الأسهم أم العقار، أم أن هناك وسيلة أخرى وهي جمع التبرعات؟

أيضاً لم يقدم تاييف أية معلومة هنا، واكتفى بالقول: (كان - قائد التنظيم - يتصرف ومن معه في كل المجالات والدليل أنه لا بد من مساعدتهم في هذا الأمر). أي أنهم كانوا يجمعون المال من كل الاتجاهات بما فيها التبرعات، لكن السائل أراد التأكد فسال: (هل كانوا يجمعون باسم التبرعات للمساعدات). هذا سؤال جوهرى، لأن طريقة جمع التبرعات من الناس صارت وسيلة بدائية، ووسيلة غير آمنة. بعد التشديدات الحكومية والرقابة الصارمة. ولما كان التنظيم دقيقاً في تحديد أهدافه، فإنه كان كذلك في تحديد وسائله الأمنية التي شملت إنشاء شركات استثمار. ولذا لم يجرؤ تاييف أن يؤكد أن أموال التنظيم جاءت من التبرعات العامة، خاصة وأن القول بذلك يطنع في جهاز الداخلية نفسه الذي يفترض أنه بعد سنوات من الصراع مع مجاميع القاعدة قد نجح في خنق جميعات التبرعات كلها داخل وخارج المملكة، مع ملاحظة أن هناك ضغطاً أمريكياً بهذا الاتجاه. لهذا أجاب تاييف عموماً الأمر: (من الصعب التحدث بشكل دقيق في هذا الجانب حتى تبين كافة التفاصيل في التحقيقات).



خطر الانقلاب قائم

هل كان إنقلاباً ويؤدى بتنفيذه؟

بالطبع لم يكن السؤال هكذا، فالصحافيون السعوديون يلفتون حول الأسئلة المحرجة، أو التي لا يجوز البوح بها أمام وزير الداخلية والأمراء الكبار، ومع أن طريقة السؤال بدائية، إلا أن المعنى كان واضحاً، لمن يقرأ وراء الأسطر. يقول السؤال، بعد أن يتحدث عن معتقلي (الخلايا السبع) وكيف أن قدراتها متنوعة، من حيث حجم تلك القدرات من جهة وجود معسكرات تدريب، ومراكز تدريب للطيران: (هل وراء هؤلاء أهداف سياسية قد حدثت أو ستحدث من خلالها؟). سؤال معقد وركي لمن يقرؤه، لكن تاييف فهم المعنى وأجاب عليه بنفس الغموض:

ظاهر السؤال غيبي: هل هناك أهداف سياسية؟

بالطبع! فكل عمليات العنف التي وقعت لها دوافع سياسية، فهل هذا هو المقصود؟ كلا.

المقصود بالضبط هل لهؤلاء الانقلابيين أهداف سياسية من نوع إسقاط الحكم؟ وهل قاموا بأعمال تفيد بأن المخطط الانقلابي كان في طور التنفيذ، وهل ستقع أعمال عسكرية رغم اعتقال هذه الفئات، أي هل مازال الخطر الانقلابي قائماً؟ هذا هو التفكير الدقيق للسؤال الذي قدّم بشكل ملتبس كما هو واضح.

الأمير تاييف أجاب: (أحداث سياسية قد وقعت؟ ولم يحدث ذلك. أما أن يكون في نيّتهم ذلك، فقد يكون. ولكننا بعون الله ضدّهم ولن يتمكّنوا منها؟).

هذا الجواب بحاجة إلى تفكيك أيضاً.

تاييف يريد أن يقول التالي:

لـم يقع أي عمل مسلح وقد اعتقل من اعتقل قبل تنفيذ الإنقلاب.

لـأعلم إن كان في نيّتهم القيام بانقلاب أم لا، وحسب قوله: (قد يكون) أي يجوز أن يكون في نيّتهم فعل ذلك. وتاييف هنا لا يقصد بكلمة (ذلك) القيام بأعمال مسلحة، لأنّ البيان الرسمي الأول وكل البيانات الأخرى تفيد بأن كل الخلايا المقبوض عليها وكل الأفراد (١٧٧) كانوا يتدربون وفي نيّتهم القيام بأعمال (إرهابية) أي أعمال مسلحة، لكن هذا ليس هو المقصود من السؤال، وجملته (أما أن يكون في نيّتهم ذلك) فكلّمة (ذلك) تشير إلى (الإنقلاب) بعينه، وليس إلى مجرد القيام بعمل عنفي مسلح، تخلم جميعاً - وتؤكد ذلك الحكومة - بأنهم ينوون وعازمون على القيام به.

الجملة الثالثة لتاييف تقول: (لكننا بعون الله ضدّهم، ولن يتمكّنوا منها)؛ وهي تكشف عن أمرين أساسيين: أن تاييف يفهم الغرض والهدف أو الأهداف (لن يتمكّنوا منها) فهو يعلم ما هي تلك الأهداف التي يراد التمكن منها (القيام بانقلاب)، والأمر الثاني أن تاييف يعطي الإنطباع بأن الإنقلاب وإن كشف عنه، واعتقل بعض عناصره، إلا أن الخطر لا زال باقياً: (لكننا بعون الله ضدّهم)، فمن هم هؤلاء؟

دور الخارج في أزمة الداخل

كثير من دول الجوار والعالم تشكو من السعودية.

تشكو من أيدولوجيتها الوهابية المتطرفة التي تفرخ الإرهاب، والتي نشرتها الحكومة السعودية إلى كل بقاع العالم على شكل مراكز ومؤسسات دينية ودور نشر وتبليغ وجامعات ومعاهد.

وتشكو من إرهابيها الذين تصدرهم إلى كل أنحاء المعمورة. فأينما اتجهت رأيت السعوديين / الوهابيين في مقدمة من يمارس القتل والذبح والتجديع.

في موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والسودان واليمن ولبنان ودول الخليج مجتمعة بما فيها العراق ولبنان وسوريا هناك من يشكو ويتألم من (صادرات) السعودية الإرهابية: رجالاً وفكراً ومتفجرات.

لن نتحدث عن أبعد من ذلك: أفغانستان والباكستان وتركيا وأندونيسيا وإيران والهند والفيتنام والبوسنة والصومال بل وواشنطن ونيويورك حيث غزوة السعودية المشهورة بـ (غزوة مانهاتن).

ومع هذا يردد المسؤولون السعوديون بأن (وهاييتهم) بريئة، ويحاولون اقناع العالم بذلك، في حين أنهم لم يفتحوا شعبهم

ببراءة تلك الوهابية التي لا دين بها سوى

أقل من عشرين بالمائة من السكان،

ولا تزال الكتابات حتى من داخل المدرسة

التجديعية تؤكد أن الأخيرة لا يمكن تكليفها

مع مقدرات التنوع والتسامح والسلام.

زد على هذا، وبدل أن يعتذر آل سعود

وشيوخ مدرستهم عما أنتجت أيديهم من

مأس في كل العالم، تراهم يحكمون العالم

تلك المسؤولين؟

كلمة (الخارج) صارت البضاعة التي يستخدمها الإعلام الرسمي للطنع في المنتج الأصلي السعودي. فكما حدث شيء في السعودية نفسها، قالوا هو من الخارج، وأضافوا بأن المشكلة ليست في الوهابية، وإنما في مصر (التكفير والهجرة والإخوان المسلمون)؛

وفي قضية الخلايا السبع، لم يخل أي بيان أو تصريح إلا وأشار إلى الخارج، أو إلى (مقيمين) في الأراضي السعودية، متناسين أن هؤلاء المقيمين أحد منتجات وضحايا (الوهابية) نفسها، وقد كان المصنع والأموال والفكر كله سعودي، أي أنه تمكّن واليكم؟

البيان الأول للداخلية حول هذه الخلايا أشار إلى الخارج مرات عديدة، وجاء تاييف وغيره للإشارة إلى ذلك، والأمنلة التي قدمت لتاييف حوت تسليطاً مباشراً. ويا للغرابة - على دور الخارج في أزمة الداخل السعودي.

سئل تاييف عن العنصرين مليون ريال التي وجدت بحوزة (مجموعة القاعدة التي نفذت عملية أبقيق النفطية) وعن الأسلحة والمتفجرات المتطورة: (من أين جاء سمو الأمير هذا الدعم، هل هو داخلي أم خارجي)؟

قال تاييف: (هذا الدعم وهذه الأموال من الداخل وللأسف، منه كذلك ما جاء من

بعض الكتاب المحسوبين على وزارة الداخلية يباركون لها جهودها وجهود وزيرها، ويلقبون باللائمة على المواطن في استمرار العنف، بل أن بعضهم دعا إلى معاقبة عائلة الشخص (الإرهابي) خاصة الأب لأنه لم يربي ابنه التربية الحسنة القائمة على (طاعة ولي الأمر) والأجدر معاقبة النظام السياسي، والسلطة الدينية، ومؤسسة التعليم التي خرجت عشرات الألوف من المتطرفين والإرهابيين فكراً وممارسة.

السؤال الموجّه بعناية لتايف يقول بأن هناك مخاوف شعبية من حجم الخلايا السبع والمقبوضات من الأموال والأسلحة (فما المؤمل - سمو الأمير- من الآخر آباء وأسر ومؤسسات تربوية ودينية تجاه هذا الداء والوباء؟).

كرر تايف السيفونية المعروفة: (قلنا مرات.. ومرات: هذه مسؤولية أمام الجميع.. وإن يعذر أحد منها، فلا بد أن يكون هناك قناعة بأن المواطن هو رجل الأمن الأول. إذا لم يقم هذا المواطن بواجبه بالإبلاغ عن مشتبه به بطويعه قلن يتم القضاء بالشكل المطلوب (على الإرهابي..)) الإبلاغ أمر واجب وضروري من قبل المواطن. وزاد تايف منشايش المشايخ والكتاب (والعقلاء) بأن ناشدهم أن يبيتوا بأن (الخطر لا يستهدف جهة واحدة (المقصود العائلة المالكة) وإنما يستهدف الوطن بأكمله وعلى رأس ذلك العقيدة، فالدين الإسلامي مستهدف). المستهدف الأكبر هو العائلة المالكة وسلطانها المستبدة والفاصلة. أما استهداف الإسلام، فمجرد تأجيح لمشاعر من قبل عائلة تتدثر به لتغطي مساوئها البعيدة عن روحه. آل سعود ليسوا من يمثل الإسلام، وهم يستخدمونه في كل معاركهم الداخلية والخارجية.

توبة المتورطين غير مقبولة

هذه العبارة الصريحة لم يقلها تايف، ولكنه هذا ما يفهم من أجوبته. فهو يبدو يائساً من أن (يتوب) السفهون الناشئون عن المؤسسة الرسمية، رغم تحالف تايف وجناحه السديري مع كبار مشايخ الوهابية. ويبدو أن المناصحة وتزويج بعضهم وإخراجهم من السجون لم تزل تفتأرها، وكثير من المعتقلين الذين أعلنوا التوبة عادوا إلى مواقع العمل ضد العائلة المالكة مرة أخرى. كان تساهل الحكومة مع العنف والتطرف بكافة أشكاله الفكرية والسياسية والعقيدية والمادية جاء لأمر واضح. فال سعود إنما يواجهون صراعاً وتنازلاً على شرعية حكمهم بين ظهري مركزهم الأساس (جند) وبين شركائهم في المعتق وحلفائهم في المصلحة (الوهابيين) وبالتالي فالأمر لا يبريدون أن يتركوا من (الدم) كما يقال.

ولو أن منطقة أو جماعة مذهبية أخرى في المملكة فعلت معشاً ما فعله الوهابيون لقصي عليهم قضاءً مبرماً. لكن آل سعود هنا لا يريدون أن يخسروا قاعدتهم الشعبية، ويريدون من الجراحة أن تكون موضعية، والإستفصال في الحد الأدنى، وهي سياسة حكيمه على أي حال، لو أنها جاءت ضمن مشروع معالجة أكبر القضية العتقية والسياسية والاجتماعية التي تحصف بالملكة منذ سنوات طويلة.

ما سئل عنه تايف هو هل آل سلم المطلوبين المتورطون أنفسهم بتقدير لهم ذلك في وزارة الداخلية؟

الجواب لا يحوي شيئاً من التهاون. يقول تايف: (إذا سلم نفسه، وتعاون وأدلى بكل ما لديه، فهذا سيوفر له أول خطوة في الرجوع إلى الصواب). كلام غير مطمئن إذن حتى للسان! إذا أعاد السؤال بطريقة أخرى: (دعني أصارع سوكم بأن البعض قد يكون قبل من قبل من يتزعم تلك الخلايا أنه في حال تسليمه نفسه للداخلية، فإنه سيُحال إلى ساحة القصاص (الإعدام)، ما تعليق سوكم على هذه المزاعم؟).

الجواب مرة أخرى لا يدعش على الطمأنينة. قال تايف: (نحن نخضع جميعاً للقضاء وشرع الله تعالى: وكل يعمل بذنبه، فالفاعل ليس كالتأني في الأمور (به). ولأن شرع (تايف) معروف كيف يدار وكيف يتلاعب به، فقلت وعود العقوب الكثيرة مع السابقين من أفراد القاعدة في السعودية، والأرجح أنها ستستقل مع اللاحقين.

الخارج). كان يجب أن يقول بأنه في معظمه الساحق من الداخل (مع إضافة كلمة وللأسف)، وأن ما جاء من الخارج من سلاح قليل، لكن لا بد من التعرّيج على الخارج دائماً.

عاد الصحافي وسأل ما إذا كانت هناك عناصر خارجية تتزعم (الفئة الضالة) أو هل لمن اعتقل صلات به (عصابات كبرى) خارج الوطن؟

لم يجب تايف واكتفى: (كل هذه الأمور ستوضح لاحقاً بعون الله ولن نستبق الأحداث).

أي أحداث تستيق، وقد وقعوا.. كما تقولون - في قبضتكم، وأعلنتم أن لهم صلات بالخارج؟

وسئل تايف عن الخلية المكونة من تسعة أشخاص والتي تتكون من (مقيمين) كانوا يتوون مهاجمة سجن الرويس بجدة أو سجن الحائر بالرياض لإطلاق سراح أفراد القاعدة منه. سأل هل إقامتهم شرعية أم لا؟ وهل يلغى نظام (البصمة) للحد من العمالة؟ السائل هنا يحمل الأجانب المسؤولية، ويلقي باللوم على العمالة التي وصل عددها إلى نصف عدد السكان (نحو ثمانية ملايين عامل أجنبي وعربي)!

وكان الأجدر به مسالة الفكر، فهؤلاء التسعة ما هم إلا عينة من ضحايا الفكر الوهابي المتطرف.

قال تايف في إجابته بتفاخر، ومقللاً من أهمية هذه الخلية (التسعاوية: هؤلاء كانوا معروفين، وكثير منهم كانوا مقيمين). السائل يقول حسب البيان الرسمي أنهم كلهم من المقيمين، وتايف يقول كثير منهم كانوا مقيمين! وأنهم معروفين! ما شاء الله! لماذا لم تتعرّف على السعوديين إذن؟! وهم بين ظهرانيك، ومن حلفائك الوهابيين؟!

وتابع مقللاً من أهمية الخلية - ربما - بأنه سيتهنى من نظام البصمة، ولكن (الشأن الأهم الذي نحن بصددده هو القضاء ومحاربة الإرهاب وهذه الفئة الضالة). أي لا تربط بين الأمرين كثيراً، وإلا لن يصدق الناس ذلك. وماذا عن الدول المجاورة التي استغلته تلك الخلايا في التدريب وإدخال الأسلحة؟

الأمير لا يستطيع أن يهاجمها ويهت من زجاج. وهو لم يسمها سوى العراق. قال تايف بأن هناك تعاون مع بعض تلك الدول (ولكن للأسف لا يوجد تعاون من دول أخرى) مشيراً إلى العراق، وعزا سبب عدم التعاون (العدم وجود قدرة في تلك البلاد الأخرى ولا شك أن هناك مراكز تدريب موجودة فيها ولكنها قلة). سأل الصحافي عن الدولة أو الدول التي (دربت الأشخاص على الطيران؟) فأجاب تايف بأن ذلك (سيعمل في حينه)!

تحصيل المواطن المسؤولية

لماذا يتحمل المواطن مسؤولية مكافحة العنف؟ لماذا يدافع عن نظام يحرمه من أبسط حقوقه في العيش الكريم؟ لماذا ومقابل ماذا يدعم سلطة مستبدة هي من صنعت الإرهاب والتطرف ولا تزال تصنعه؟ لماذا ينخرط مواطن في مشروع جزئي لا ينتج منه إلا المزيد من تسلط العائلة المالكة، التي لا تريد أن تعالج موضوعة التطرف عبر الإصلاح الشامل؟

تايف يقول أن كل مواطن هو رجل أمن! كلمة قتال في الهواء ليس إلا! وهو يشكو من ضعف مساهمة المواطن في مكافحة الإرهاب. وهذا صحيح. ولكن لماذا يراد إشراك المواطن في هذا الأمر وحده دون غيره؟ لماذا لا يُشرك في العملية السياسية؟ لماذا لا ينال حقه في حرية التعبير؟ لماذا لا يحصل على أدنى الخدمات؟ لماذا يخسر ما تبقى من أمواله ومديخراته ولا يحصل على جزء من الثروة النفطية المتراكمة في بنوك الأمراء في أوروبا وأميركا؟

كان يجب على الحكومة ومنذ زمن بعيد أن تعالج موضوع التطرف والعنف بحزمة من الإصلاحات، تجدد شرعية النظام من جهة، وتدفع بالمواطن للدفاع عن مكتسباته السياسية. أما والحال هذه فلسان الحال الشعبي يقول: إنزعوا شوكم بأنفسكم أيها الأمراء!



الانقلابيون: الصورة مكبرة

محمد الأنصاري

عنه يصب في اتجاه تعزيز مقولة أن هذا التنظيم ليس له علاقة بالقاعدة ولا بأساليبها ولا حتى بأوليوياتها في الأهداف. السؤال إذا كان التنظيم (سلفي) التفكير، فكيف أمكنه صناعة نسخته الفكرية المطورة، وكيف أمكنه الإبتعاد عن المواجهة وحسم قراره بعدم الإنجرار إليها؟ (الإنزواء) الجغرافي والعلمياتي وفراً ملاذاً لنمو هذه النسخة المتطورة جداً من العمل الجذري المنظم. ففي الوقت الذي كانت فيه عناصر القاعدة تتصارع مع أجهزة الأمن السعودية على امتداد التراب الوطني، كانت المنطقة الشرقية أكثر أمناً من غيرها، مع أنها قلب النظام الإقتصادي، والأكثر قرباً من مواقع الهمب العراقي وغيره.

التنظيم الانقلابي، تأسس على الأرجح في المنطقة الشرقية، وربما في مدينة الخبر، ولربما ساعد المناخ التعددي الثقافي في المنطقة إضافة الى الحراك السياسي المتطور في المنطقة، ساعدا قادة التنظيم في توسيع أفقهم وحساب الأمور السياسية على الأرض بصورة أدق، وكذلك في إنتاج نسختهم السلفية الفكرية المتطورة. كانت الخبر فيما يبدو ملاذاً للتنظيم بعيداً عن الصراع المحتدم والدسوي في المنطقة الوسطى بوجه خاص، وكانت المكان المناسب لإنتاج الأفكار وتقدير السياسات، وكانت من جهة ثالثة مناسبة من جهة أكثر خطورة وأهمية وهي أنها قريبة من قاعدة الظهران الجوية، وأن سكانها خليط من كل المشارب في المملكة، مع غلبة سكانية جنوبية وقبيلية. وهذا أدى من طرف الى تقليص الاحتكاك بالعناصر النجدية/ السلفية، التي هي أكثر قرباً من المؤسسة السياسية، وأكثر عرضة للإكتشاف، ومن طرف ثانٍ عنى هذا - وهذا الأقرب الى الحقيقة - أن القيادة للتنظيم هي في أغلبها غير نجدية وإنما من الجنوب، والجنوب أكثر اعتدالاً من نجد/ الوسطى من جهة الفكر، وأكثر عرضة للتمييز، والأكثر من هذا فإن الجنوب هو الأقرب الى اليمن حيث معسكرات التدريب. لذا انتشرت أخبار بأن القيادة ليست نجدية (حسب عبدالرحمن الهدلق، أحد مسؤولي وزارة الداخلية، فإن قائد التنظيم الانقلابي الذي بويع عند الكعبة في العقد الخامس من العمر وأنه ليس من المنطقة الوسطى/ نجد - انظر الشرق الأوسط، ٢٨/٤/٢٠٠٧).

لهذا كله، فإن تنظيم الـ ٦١ الانقلابي كان الأخطر بين كل المجموعات التي اكتشفت، بل ربما كان أكثر الانقلابات العسكرية خطراً في تاريخ العائلة المالكة، التي لم ينقذها من خطره سوى (تأخر) موعد التنفيذ. وقد شاع على مواقع الإنترنت، بأن الانقلاب تم تأجيله أكثر من مرة، بالرغم من توفر الإستعداد والجوهرية، بسبب (الظروف السياسية غير الملائمة).

تنظيم الواحد وستين شخصاً الذي أعلن عن اعتقال قيادته، وعدد من أعضائه، هو الأخطر على الحكم السعودي، وهو الأكثر تطوراً وجديّة وطموحاً. فهو تنظيم يستهدف إسقاط نظام الحكم والقضاء على العائلة المالكة. ومع أن كل تنظيمات القاعدة كانت تسعى بصورة من الصور الى هذا الهدف، إلا أن هذا التنظيم بالذات انشغل بشكل جاد في تنفيذ مخططة وعدم الإنشغال بأية أعمال جانبية لها بريق إعلامي.

وحسب المعطيات المتوافرة، فإن هذا التنظيم مارس ضيقاً للنفس لسنوات طويلة دون أن يبدي أية أعمال تؤدي الى انكشافه. كما أنه تنظيم دقيق بالمعنى العلمي، بحيث كان يحسب تحركاته بدقة، ويختار أهدافه بدقة متناهية، ويقدّر الاحتمالات بشكل غير عادي. زد على هذا فإن التنظيم إياه، أكثر من كل تنظيمات القاعدة وعياً بالسياسة المحلية، والإقليمية والدولية، وهذا أمر تفصح عنه خطته (انظر مواضيع الخلاف).

وزيادة على ذلك فمن المرجح جداً أن فهم هذا التنظيم - رغم فكره السلفي التقليدي - للاعبين المحليين ولتنوعيه الحكم المبتغى او البديل لحكم العائلة المالكة أكثر اعتدالاً من أي نسخة سلفية قاعدية للحكم: (طالبان ودولة العراق الإسلامية) وأكثر تطوراً وانفتاحاً من الناحية الذهنية للنموذج السلفي الذي يروج له المحسوبون على خط الاعتدال والوسطية السلفي.

التنظيم لم يقبل بآبن لادن قائداً حقيقياً له. كل ما أراده فيما هو واضح من مسألة البيعة لقائد محلي للتنظيم، هو الاستفادة من غطاء شرعي غير متوفر في الداخل، دون أن يلزم للتنظيم نفسه بتفاصيل العمل القاعدي بالسعودية، بل نأى بنفسه عن التنسيق مع خلايا القاعدة منذ ابتدائها، وكأنه توقع نهايتها، أو لم يكن يؤمن بأسلوبها، أو رأى أنها قابلة للإكتشاف بسهولة بسبب أخطائها، أو لأن تلك الأخطاء - خاصة في تحديد الأهداف - وفرت للحكومة فرصة لتجيش عامة المواطنين ضد القاعدة.

التنظيم بهذا المعنى، لا ينتمي الى القاعدة، لا فكراً ولا قيادة ولا وسائل. كل ما بينه وبينها: مجرد خيط دقيق ويعيد مع آبن لادن - فيما يبدو - والغرض توفير غطاء شرعي بنحو ما، والإستفادة من الرمزية لآبن لادن، وكذلك استثمار إمكانات القاعدة في حال الحاجة إليها لتوفير الدعم اللوجستي. ومن الواضح أن التنظيم لم يقبل التنسيق مع تنظيمات القاعدة الداخلية، ووفر خطاً بديلاً خارجياً يقلص الخطر من الاحتكاك بعناصرها قابلة للإكتشاف.

هذا التنظيم الانقلابي كانت له قيادته المحلية الخاصة، وله إمكاناته الخاصة، وله فكره السلفي (المطور) الخاص. وكل ما نشر

النقد الفكري يلجم العنف

محمد قسبي

ضد العائلة المالكة.

وفيما كان النظام السياسي يواجه خطر التفكك، لا يزال رجاله مصرّين على التمسك بالخطاب الديني المتشدد نفسه المسؤول عن توليد ظواهر متشعبة وعنيفة، وكأن هناك من يريد لهذا الخطاب أن يحقق انتشاراً واسعاً برغم من أعراسه الجانبية التدميرية على الداخل.

مع اكتشاف الشبكة الأخيرة يعاد بحث السؤال المركزي: من المسؤول عن ثقافة التشدد؟ وماهي المقاربة الصحيحة والغاية للقضاء على التطرف؟ يقدم عدد من الباحثين والمراقبين إجابات واضحة عن هذه الأسئلة، في سياق تشخيص خطورة الإجتراء وراء معالجة الأعراض وإغفال مقصود لجذور المرض.

في مقالة بعنوان (الخلايا النائمة..فكرية) نشرت في صحيفة (البيان) الإماراتية في الأول من مايو كتب المفكر الكويتي محمد الرميحي: أن الثابت والذي لا يريد البعض أن يعترف به أو مناقشته، أن مركزية الإرهاب بأشكاله المختلفة، هو فكري، فالفكر هو القاعدة الرئيسية التي على أساسها يتم التجنيد وجمع المال ووضع خطط التخريب وتخريبها. ويحذر الرميحي من أن التيار الفكري الذي يغذي عقول الشباب ويجرفهم باتجاه التشدد أولاً ثم باتجاه الإرهاب ثانياً، (هو فكر يحوم حولنا ويتجذر، بل ويقبله بعض منا على أساس أنه جزء من الخارطة الفكرية).

ويحمل الرميحي وسائل الاعلام الرسمية وغير الرسمية المسؤولية عن ترويض لفكر متطرف (فالإرهاب التكفيري يسبقه بغترة الإرهاب التخديري، وهو المتوفر في الكثير من برامجنا التلفزيونية وما ينشر في وسائل إعلامنا، تجد هذا الرجل أو تلك المرأة)، حيث يستعين أصحاب الفكر الإرهابي بطائفة أيقونات وأشكال ذات طبيعة دينية من أجل إحكام عملية التوجيه والاغراء، ويعلق الرميحي قائلاً: (في مثل هذه الأجواء يصبح الإرهاب أمراً غير عابر بل هو مقيم ومؤسس على قاعدة لا تنضب من الرفد البشري، الخيار العقلاني المعني على النسبية في أمور الدنيا ليس وارداً في معظم ما نشاهد وما نقرأ، وما دام الأمر كذلك فإن الشكوى من جماعات الإرهاب لن تنتهي بانتهاه القبح على هذه المجموعة أو تلك). وينقل الرميحي خلاصة لقاء مع من خرجوا من ذلك القمقم التكفيري (أنهم لم يكن بإمكانهم التفكير في قراءة مصادر أخرى غير ما يقرره عليهم رؤسائهم ولم يكن بمقدورهم أن يفكروا مستقلين أو حتى يتحدثوا مع أناس قبل لهم أنهم ضالون... هكذا يعزل الشباب عن المجتمع عزلاً نهائياً ويكون له مرجعه الأحادي، دون قرارها لا يعرف حتى كيف يتناول وجهاته اليومية).

ويقدم الرميحي معالجة مكثفة لظاهرة التطرف من منظور فكري (والمعادلة التي أماناها هي كيف يمكن أن نغطي الثقة لجبل كامل ونأتكد من عدم انجراره للغلو في نفس الوقت، ليس هناك إجابة على هذه المعادلة غير التعليم المنهجي المفتوح والناقد الذي يخرج من بين رفته، المعرفة

عقود عدة مرت، والعائلة المالكة كانت تغدق الدعم المالي والسياسي على المؤسسة الدينية، التي كانت تشيع في العالم رؤية حول الجهاد العنفي فيما كانت العائلة المالكة تحظى بالدعم الديني لسلطة مطلقة كانت ترى فيها امتيازاً عائلياً خالصاً. كان ذلك التضامن الشفهي، زواجاً مستقراً لعقود عدة طالما أن سهام الجهاد السلفي موجّهة للخارج، ومادام الشر المتطامر لا يصيب عباءة السلطة، ولكن لم يدم ذلك طويلاً، فقد عادت الصقور إلى أوكارها، ونشبت مخاليفها في جسد مالكيها الأصلي، في ما يشبه إنتقام منه حين كان يطلقه لمسافات بعيدة كيما ينسيه الغريسة القريبة منه.

في نهاية أبريل الماضي، كانت البلاد على موعد مع مفاجأة جديدة لشبكة جديدة من الجهاديين الذين لم تكشف الحكومة عن تفاصيل كثيرة عن برنامجهم، وهوياتهم، سوى أن أفراد هذه الشبكة يواجهون اتهامات بالتخطيط لاغتيال شخصيات عامة، وتفجير المصافي النفطية، واستعمال طائرات مدنية لضرب مبان حكومية وقواعد عسكرية. قلة من أفراد هذه الشبكة تعتقد بأنها تنتمي إلى الجهاديين في العراق، الذين أرسلتهم الحكومة السعودية لقتل المدنيين في العراق. مجموعة أخرى مؤلفة من ١٣٦ عنصرًا قد تم اعتقالها خلال الستة شهور الماضية.

وبالرغم من أن الحكومة تطلق عليهم نعت (الفئة الضالة)، إلا أنها كانت تستعمل نعتاً مختلفاً بل تمجيدياً لهم حين كانت تشجعهم على قتل المدنيين في العراق، والروس في أفغانستان والشيشان، والصرب في البوسنة، والمسيحيين في الغرب.

كانت العائلة المالكة تأمل في أن يحافظ العلماء على الجهاديين ضمن ضوابط الالتزام الضمني والادبي في العلاقة بين العائلة المالكة والمؤسسة الدينية. لم تشعر العائلة المالكة بالندم حول تصدير التطرف والعنف للخارج طالما أن ذلك يخدم أجندتها السياسية، ولكنها نسيت بأنها قد نتجح في لعب دور المحرّض ولكنها قد لا تفلح في تقمص دور المستفيد على المدى البعيد، فقد تردت عاصفة العنف للوراء، للمركز، إلى حيث انطلقت.

وخلال الخمسين عاماً الماضية، كان العلماء يعمّون التعاليم الجهادية في المساجد، والمدارس، والجامعات والصحافة، وباختصار في الحياة اليومية للمواطنين. ولذلك لم يكن إنفجار العنف تحت شعار الجهاد سوى مسألة وقت، حيث بدأت إرهابياته الأولى العام ١٩٧٩ حين أطلق جهيمان العتيبي وأربعمائه من أتباعه حركة تمرّد بدأت في المسجد الحرام، على قاعدة تكفير الدولة السعودية، مطالبة برحيل العائلة المالكة.

وقد تطلبت مواجهة حركة التمرد الاستعانة بقوة كوماندوز فرنسية لإنهاء إحتلال الحرم المكي وكُلّف ذلك مئات من الضحايا. ومنذ ذلك، كانت هناك سلسلة من التمردات الداخلية على قاعدة دينية، وكان أشهرها بقيادة أسامة بن لادن الذي كان في يوم ما حليفاً للحكومة السعودية وراعياً لحركة المجاهدين العرب ضد السوفييت في أفغانستان، ولكن هذه الحركة تحولت

نسيت العائلة المالكة أن لعب دور المحرّض على العنف لا يضمن لها دور المستفيد على المدى البعيد، فقد تردت عاصفة العنف للمركز



تفجير النفس باعتبارها أسوأ الجهاد؛ إننا الوجوديون بين الأمم الذين نبارك الإنتحار، وقد عارض زعيم باكستاني العمليات الانتحارية فتعرض منزله لقذيفة! ونحن الوجوديون الذي جراً بعضنا في انتهاك بيت الله لتخرج انتحاريين!!

ويتساءل الانصاري: لماذا يستمر الفكر الضال كما يسمى في السعودية؟ ولماذا يجتذب أنصاراً وجندا رغم الضربات الأمنية والمحاورة المالية؟ لا يفيدنا الخطاب التبويري الذي يربط الإرهاب بالمظالم الأمريكية والبطش الإسرائيلي، وإن يجدي نفعاً خطاب الدفاع عن صورة الإسلام مع أن ذلك واجب، كما أن الخطاب التفسيري يصب في خانة التبوير في هذا السياق، ومهما تكلمنا عن سياسة الكيل بالمكيالين والانحياز الظالم وتعلقنا بنظريات التآمر العالمي ومهما لعبنا سياسة الهيمنة وشياطين الإنس والجن، كل ذلك لن يغني شيئاً، لا يفيدنا إلا الخطاب النقدي وتحمل المسؤولية ومراجعة الأوضاع وشجاعة الاعتراف بالأخطاء.

ويخلص الانصاري بالقول: معظم المنابر الدينية والرموز الدينية في المنطقة يقيمون الدنيا لأمر يمكن علاجه بالصنعي ولكنهم وحتى الآن لم يجروا علي انتقاد القاعدة أو التبوير من زعيمها رغم اساءاته العظيمة للإسلام والمسلمين! هؤلاء هم المتطرفون والجيش الفكرية الذين يمهرون الأرضية الملائمة لإنتاج نفسيات مهيأة لقبول الفكر الإرهابي، لينشط الإرهاب وتستمر دوامة العنف ويتساقط شبابنا، هؤلاء هم الأخطر على مجتمعاتنا وهم الأعظم إثمًا.

يبقى القول، أن الفكر الضال كما تطلق عليه الحكومة السعودية ليس بضاعة مستوردة، فمعامل الفكر المتطرف مدخسة في مؤسسات الدولة، وتحظى برعاية رجالها، الذين مازالوا يعتقدون بأن هذا الفكر المنتج محلياً لا يغضي الي العنف المسلح، أو ربما يرون بأن هذا الفكر والفئات التي تحمله قد ضلت طريقها للخارج، وباتت تضطلع بمهمة داخلية، في الواقع، أن غياب حركة نقدية تبدأ بمراجعة عميقة للمنابع الفكرية السلفية يجعل من تفكيك شبكات التطرف مجرد وهم، إذ مازال هذا الفكر الضال يدفع مجموعات شبابية الى ساحة القتال في العراق، وأن تغيير المكان لا يغير جوهر الفكر المتشدد الذي يغذي عليه المحاربون سواء في الداخل أو الخارج.

والمهارة أناساً قادرين على استخدام عقولهم قبل عواطفهم. العملية التصحيحية الحقيقية هي إعادة النظر في المفاهيم والفكر إعادة شجاعة توقف هذا العبث بالعقول).

أما المفكر القطري عبد الحميد الانصاري، فيحدد في مقالة (في تشريح الفكر الإرهابي) نشرتها جريدة (الرأية) القطرية في الأول من مايو مشكلة جوهرية في طبيعة المعالجات السائدة لمشكلة العنف، حيث أن الضربات الأمنية لجماعات العنف لم تضع حداً لنشوء جماعات أخرى جديدة تعتنق ذات الأفكار وتنتهج نفس الطريق في التعبير عن مواقفها وأرائها السياسية والأيدولوجية. يقرر الانصاري باستغراب (كنا نظن أنه بعد هذه النجاحات العديدة وبعد انحسار التعاطف الشعبي مع القاعدة وبعد ضبط التبرعات الجيرية ومحاصرتها، أن قدرة القاعدة علي تجنيد أنصار جدد، قد ضعفت، وأنها لن تتمكن بعد هذه الضربات الساحقة من إحياء نشاطها). ويعتبر ذلك التفكير خاطئاً فقد تجتحت القاعدة في استيعاب أنصار جدد، بل ورسمت خطة جديدة أشد خطورة على الدولة. (فها هي القاعدة تلملم بقاياها وتضم الي صفوفها أنصاراً غير معروفين للأمن وهم أناس كانوا يعملون في شركات طيران ويتدربون في معاهد، ورغم الحصار المالي تتمكن القاعدة من جمع (٢٠) مليون ريال! ما معني كل ذلك؟ وما دلالته؟ وكيف تمكنت القاعدة من تناسل خلافاً جديدة؟).

يعني ذلك كله، أن الحل الأمني رغم مفعوله الظاهري لا يغني كما يقول الانصاري (عن استنفاذ فكري شامل لجميع المنابر الدينية والثقافية والتربوية والإعلامية ويُجنّد له جميع المفكرين والمثقفين وعلماء الدين والإعلاميين والتربويين).

وينبّه الانصاري الى أن المناهج الثلاثة السائدة: الإنكار، والدفاع، والتبوير في تفسير الظاهرة الارهابية، غير مجدية، بل إن الإنكار أو الدفاع أو التبوير للظاهرة الارهابية يفاقمها ويعمل على استمرارها ما لم نتبن منهجاً تحليلياً نقدياً يشخص الظاهرة ويحللها الي عواملها البنوية. دعونا نتساءل: ما مكونات الظاهرة الإرهابية؟ وكيف نشأت الظاهرة الإرهابية - في تصويري -

فكر عدواني (٢) استقر في (نفسية) غير سوية (٣) ووجدت (بيئة) حاضنة أو متعاطفة أو متقلبة.

ويرى الانصاري بأن هذه العناصر الثلاثة تكون الأضلاع الثلاثة للمثلث الإرهابي، إذ لن يتحول الفكر العدواني بمجرد الي قنبلة بشرية تدميرية إلا بتفاعله مع نفسية متوترة، قلق، غير منسجمة مع المجتمع والعصر، وفي مناخ يتعاطف مع الفكر العدواني. ويقول (هناك كثيرون يعتقدون أفكاراً عدوانية بتأثير الفتاوى المكفرة ويسبب التوظيف السياسي والأيدولوجي للمفاهيم الدينية الجهاد والاستشهاد - كما أن هناك نفسيات تحمل

مشاعر الكراهية بسبب الخبرات الطفولية القاسية، ويفعل الشحن الديني والطائفي الذي يحتكر اللجنة لفرقة واحدة والوطنية لفصيل سياسي واحد ويقصي الآخرين بتهمة العمالة. وهناك بيانات متعصبة بسبب التضليل الإعلامي).

هل يبقف الأمر عند هذا الحد؟ بالطبع كلا، فالأفكار، كما يقول الانصاري، مهما بلغت عدوانيتها، وكذلك النفسات مهما كانت كراهيتها والبيئات مهما تعصبت، قادرة على إنتاج قنبلة بشرية إلا اذا تفاعلت مع بيئة تتعامل غير صحي لينتج ثقافة تدمير الذات في خداع للنفس والمجتمع بأن ذلك العمل المجرم جهاد واستشهاد! (إنني أعجب من أمة، بحرم دينها - قتل النفس - تحريماً قاطعاً ويتوعد صاحبها ويعتبر قتل نفس واحدة قتلاً للناس جميعاً، كيف تسمح بأن يعتلي منابر ببوت الله، محرضون على

غياب حركة نقدية لمراجعة

المنابع الفكرية السلفية يجعل

من تفكيك شبكات التطرف

مجرد وهم، فهو يغذي

المحاربين في الداخل والخارج

حول الإعتقالات الأخيرة

الدولة المعتدلة تفرّخ التطرف

سعد الشريف

وبحسب مصادر (الحجاز) فإن ما ذكره التركي حول تلقي عناصر الشبكة تدريبات عسكرية في بلد مضطرب في إشارة إلى العراق ليس دقيقاً، حيث يهدف إلى ربط الشبكة بالجماعات المسلحة في العراق، فيما ذكرت مصادر مطلّعة بأن عناصر من الشبكة ينتمون إلى المؤسسة العسكرية الرسمية (الجيش والحرس الوطني) وأن قيادات عسكرية كانت في أفغانستان في مراحل سابقة، ما يجعل إستهداف القواعد العسكرية في السعودية هدفاً سهلاً يمكن الوصول إليه.

تبدو أجندة الشبكة عامرة بالأهداف، تشمل ضرب المنشآت النفطية والعسكرية وصولاً إلى اقتحام عدد من السجون السعودية.

اعتقال عدد كبير من أعضاء الشبكة لم يضع نهاية لقصة المخطط، وهو ما أعلنه وزير الداخلية الأمير نايف الذي أكد بأن اعتقال الـ ١٧٢ مشتبهاً به لم يضع نهاية للخطر المرتبط بتنظيم القاعدة في السعودية، مؤكداً على مواصلة الجهود لملاحقة هذا التنظيم والسيطرة عليه.

من الواضح حتى الآن، أن وزارة الداخلية السعودية تعتمد على كشف الجذور الخارجية للشبكة، حيث يتم تسليط الضوء على جنسيات الشبكة: ٨ يمنيين و٣ بحرينيين، فيما يتم تجاهل العدد الكبير من العناصر المحلية، فضلاً عن دورها القيادي وهو ما أفصح عنه الأمير نايف حين قال في تصريح لصحيفة الرياض بأن مواطنًا سعودياً تم خلائاً تم ضبطها وكانت تخطط لمهاجمة منشآت وقواعد عسكرية.

لقد أعدت الشبكة مهمات توزعت على خلاياها، وكانت كل خلية تضطلع بمهمة، فكانت خلية مؤلفة من خمسين عنصراً قد أعدت خطة مهاجمة قواعد عسكرية في المنطقة الوسطى والشمالية، فيما كانت خلية أخرى مؤلفة من خمسة عشر عنصراً تنوي القيام بهجمات بالقذائف على منشآت نفطية في المنطقة الشرقية، خلية أخرى مؤلفة من ٩ يمنيين يقودها سعوديان كانت قد تربت على اقتحام أحد

إعتقال ما يربو عن ١٧٢ عنصراً مشتبهاً في انتمائهم لتنظيم القاعدة كانوا يعدّون إلى عملية إنقلابية تطيح بالنظام السعودي لم ينظر إليه بكونه تدبيراً أمنياً روتينياً شأن تدابير سابقة كانت تقوم بها الأجهزة الأمنية خلال السنوات الثلاث الماضية، فقد نظرت إليها جماعة حثيئة بريطانية في الثامن والعشرين من أبريل الماضي بأنها تندرج في مخطط واسع تقوم به شبكة القاعدة، وأن هذه الاعتقالات ستجبر رجال أسامة بن لادن لإعادة التفكير في خطتهم بفتح العالم العربي.

فقد أحبطت السلطات السعودية سلسلة هجمات شبكية بهجمات الحادي عشر من سبتمبر على واشنطن ونيويورك، تهدف إلى توجيه إنذار مدوّي للدولة السعودية. فقد أعلن بيان وزارة الداخلية عن إلقاء القبض على ١٧٢ مقاتلاً، كانوا يخططون لمهاجمة المنشآت النفطية والقواعد العسكرية في المملكة. وقال الناطق الرسمي بإسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي بأن بعض الأشخاص كانوا يتدربون على الطيران لشن هجمات إرهابية.. وأن بعض الخلايا المعتقلة خطط لاستهداف المنشآت والمصافي النفطية. وأضاف تركي بأن أهدافهم شملت (قواعد عسكرية في داخل السعودية وخارجها). ولم يشر التركي إلى القواعد العسكرية المستهدفة في الخارج، ولكنه أكد بأن القواعد الأجنبية داخل الأراضي السعودية لم تكن بين قائمة الأهداف.

وبحسب معلومات خاصة حصلت عليها (الحجاز) من مصادر مطلّعة فإن شبكة تنظيمية مرتبطة بأسامة بن لادن كانت تعمل منذ سنوات لإعداد خطة إنقلابية واسعة تستهدف إطاحة النظام السعودي، وأن عناصر الشبكة لا تنتمي إلى الجماعات المسلحة المحسوبة على تنظيم القاعدة في الداخل، وإنما ترتبط بأسامة بن لادن بصورة مباشرة. وتتألف الشبكة من عناصر في الجيش والحرس الوطني من المحسوبين على التيار البدني، وتركز نشاطها على السعودية، وهي ليست على علاقة برجال الدين السلفيين الذين تدخلوا لتوجيه إهتمام عناصر الجماعات المسلحة المحلية نحو العراق.

هذه الشبكة التي يقودها أسامة بن لادن، تسعى إلى قلب المعادلة الداخلية بعد نجاح السلطات الأمنية السعودية بتوجيه ضربات إلى الجماعات المسلحة أو استيعابها من قبل رجال دين سلفيين محسوبين على وزارة الداخلية، أو تم إغرائهم بالانتقال إلى العراق بوعي من خطاب مذهبي طائفي جرى توظيفه لمعالجة أزمة الجماعات المسلحة في الداخل. يقول المحللون بأن المخطط الأخير في حال نجاحه، فإن الصدمة النفسية وتداعياتها على الغرب والعالم العربي ستؤدي إلى نتائج كارثية.

المعلومات المعلنّة عن الشبكة تشي بحجمها وقائمة أهدافها، فقد تحدث التركي عن تفكيك سبع خلايا كانت تستعد لتنفيذ ما وصفه بـ (أكبر مخطط إرهابي)، وشرح التركي ذلك بقوله أن عناصر الشبكة (تدربوا على قيادة الطائرات التجارية المدنية لتفجير هجمات إنتحارية) وهي المرة الأولى التي تحدثت فيها الأجهزة الأمنية عن تنظيم القاعدة بالإسم.

تدرك العائلة المالكة أن سياساتها (المعتدلة) وفق المنطق الأميركي كفيلة بصنع بيئة خصبة لثقافة التشدد، كما أعلن بيان مجلس الوزراء

السجون في جدة.

وقد عقد أفراد الشبكة البعثة لزعميهم أمام الكعبة المشرفة بعد أن أنهوا تدريباتهم التي استمرت عدة سنوات، وقد انتقل قسم منهم إلى أوروبا لمتابعة سير العمليات بالتنسيق مع قيادات في الخارج. أفراد هذه الشبكة لم يسبق لهم أن شاركوا في أية عمليات مسلحة في الداخل، بالرغم من مشاركتهم في مرحلة الجهاد الأفغاني، وهذا مكن خطورة التنظيم الجديد، حيث لا صلات له بالجماعات المسلحة بالداخل، أو تجارب عنيفة داخلية ما درأ عنه إجراءات المراقبة من قبل الأجهزة الأمنية.

ما يلفت الانتباه، أن بيان وزارة الداخلية تحدّث عن فترة مراقبة امتدت لستة أشهر أنهتها قوات الأمن باعتقال ١٧٢ شخصاً من أعضاء التنظيم بعد وصول المخطط إلى مراحل متقدمة جداً، فيما يؤكد الأمير نايف في تصريحات صحافية بأن الاعتقالات لم تضع نهاية للخطر، دون أن يحدد طبيعته، فما هي المراحل المتقدمة إذا، وكيف هي طبيعة المراقبة التي

استغرقت فترة طويلة نسبياً.

ثمّة شك آخر في بيان وزارة الداخلية والمعلومات المعلنّة من مصادر رسمية، حيث كان الحديث عن الطائرات المدنية لتنفيذ أعمال انتحارية مصمّمة لمهاجمة أهداف داخلية، ولكن بيان الداخلية يتحدث عن أهداف خارجية وتحديداً في الصومال والعراق وأفغانستان، بينما تتحدث مصادر أخرى مطلعة بأن الأهداف كانت قواعد عسكرية، ومنشآت غطفية، ومبان حكومية بما فيها مبنى وزارة الداخلية في قلب العاصمة الرياض، إضافة إلى عمليات انتحارية في مواقع حيوية، واغتيال مسؤولين في الحكومة السعودية.

يشكك مراقبون غربيون في طبيعة الاكتشاف الفجائي لخلايا الشبكة، ويصفونها بـ (خبطة إعلامية)، وأن عمليات الاعتقال قد تمت على فترات متباعدة على مدى تسعة أشهر، وأن أفرادها ينتمون إلى مجموعات عديدة مختلفة متورطة في نشاطات متنوعة، من بينها جذب متطرفين للسفر إلى العراق والدعاية عبر الانترنت، لافتين إلى اعتماد وزارة الداخلية إستراتيجية إعلامية جديدة في حربها على الجماعات المسلحة في الداخل. ويخلص أحد المراقبين بأنه (بدلاً من الإعلان عن الاعتقالات وقت حدوثها، والذي يعكس صورة عدم إستقرار مستمر، فإنهم يذخرون هذه الأنباء ويقدمونها كمجموعة واحدة).

الآن أن مصادر (الحجاز) تغيد بأن الشبكة المرتبطة بصورة مباشرة بأسامة بن لادن كانت تعمل منذ عدة سنوات على تنفيذ مخطط شامل يهدف إلى ضرب مفاصل الدولة وصولاً إلى إسقاطها، وقد ضمت الشبكة عناصر عسكريّة في الجيش والحرس الوطني، إضافة إلى عشرات من المشاركين في الجهاد الأفغاني الذين لم يسبق لهم أن عملوا في صفوف الجماعات المسلحة التي برزت خلال السنوات الماضية ونفذت عمليات انتحارية ضد مواقع مدنية وحكومية، وعبرت المصادر عن تحفظاتها حيال نشاطات الجماعات تلك وخصوصاً ما يربط منها بالأعمال التي تطال المدنيين أو تخضع تحت تأثير رجال دين مرتبطين بوزارة الداخلية.

ما لم تعلن عنه وزارة الداخلية هو هوية المشاركين في الشبكة، ما ينبئ عن أن الملف مازال مفتوحاً، وأن الخطر مازال قائماً وليس الأمر متوقفاً فحسب على الإجراءات الأمنية الروتينية التي تتطلب إخفاء هوية المشاركين ريثما يتم ضبط بقية أفراد الشبكة، فالأجهزة الأمنية مازالت عاجزة عن اكتشاف خطوط وخيوط الشبكة كافة، حيث اعتمدت على نظام الجرز المفصولة بما يدرأ عنها خطر الكشف الشامل.

الاعتدال السعودي.. مبرر التشدد

شأن سياساتها السابقة المائلة للغرب والولايات المتحدة بصورة خاصة التي قدحت شرارة التطرف في الداخل، فإن نزوع العائلة المالكة نحو تبني سياسات تصفها واشطن بالمعتدلة، فيما يعتبرها كثيرون بمن فيهم المجتمع السلفي في الداخل بأنها مؤامرة على الاسلام وقضايا الأمة، بما فيها القضية الفلسطينية، لا سيما بعد مبادرة السلام التي تنبئها السعودية وروجت لها قمة الرياض الأخيرة.

كانت العائلة المالكة تدرك بأن سياساتها (المعتدلة) وفق المنطق الأمريكي والاسرائيلي كفيلة بصنع بيئة خصبة لتفاعة التشدد، وقد نبّه مجلس الوزراء السعودي في الثلاثين من أبريل الماضي إلى أن ثمة قضايا تمد ما يصفهم بالأرهابيين بالذرائع ويرفعونها شعارات ضد الدولة، ولم ينس المجلس الدفاع عن موقفه الديني إزاء سياسات (الاعتدال) التي يعتبرها المجتمع السلفي متناقضة مع الموقف الشرعي في سياق التجاذب بين الطرفين حول

إدماج الإحرب ضد الإرهاب بحروب النقط شجّع المستفيين أميركياً بالمعتدين على التمادي في سياسات مستبدة على حساب الإصلاح

مصدر المشروعية.

يربط كثير من المراقبين بين استمرار وتنامي ظاهر العنف وبين سياسات الغرب في الشرق الأوسط، كأحد مصادر التحريض غير المباشر. فقد ألقى أحدهم باللائمة في تشكّل خلايا متطرفة على (السلوكيات السياسية والأيديولوجية والعسكرية الغربية في المنطقة). وبالرغم من أن هذا التحليل يتجاهل مسؤولية المصادر المحلية وأهمها: استبداد السلطة السياسية، والثقافة الدينية المتشددة المرحّضة على الكراهية والعنف، إلا أن جنوح السعودية إلى سياسات شبه علمانية متواطئة مع الغرب واسرائيل من شأنها تأجيج المشاعر الدينية في المجتمع السلفي.

الغلطة الخطيرة التي ارتكبتها الغرب وخصوصاً إدارة الرئيس بوش أنها أمدت حربها ضد الإرهاب بحروب النقط وتتبعين من أستمهن بالمعتدين، المعروفين بكونهم مستبدين، ومتطرفين، ودمويين، كل ذلك على حساب مشروع الديمقراطية الذي سحب من التداول على نحو عاجل، ما أعاد الأوضاع إلى نقطة التفرّج، والذي وفر مساحة كافية لانتعاش حركات التطرف على قاعدة دينية، وكان من الطبيعي أن تكون الدول التي حظيت برعاية الغرب، وتبنت بنك الأهداف التي وضعتها إدارة بوش والتي تنتهي إلى تشكيل محور جديد يضم الدول الحليفة مع الغرب في الشرق الأوسط وتضم اسرائيل التي بدأت تتحدث ومعهما أقطاب الاعتدال مثل السعودية والاردن بأنهم يشكلون جبهة الاعتدال ضد التطرف المتمثل في دول وحركات الممانعة.

برسم لجنة المناصحة

قال وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز أن الشخص الذي يبايعه أعضاء خلية مكونة من ٦١ شخصاً عند الكلية المشرفة على السمع والطاعة وتنفيذ أوامره سبق أن سجن ثلاث سنوات. وخرج من السجن بعد أن أعلن التوبة والتراجع التام عن الفكر التكفيري، إلا أنه ما لبث أن عاد لاعتناق هذا الفكر وتكوين خلية ضالة، لاستخدامها في تنفيذ عمليات إرهابية.

وحسب ما ذكر موقع (العربية) فإن مراقبين وصفوا زعيم الخلية الإرهابية بأنه شخصية قيادية ونشطة إضافة إلى خبراتها في العمل التنظيمي، وبالأخص كونها أحد الشخصيات العائدة من القتال في أفغانستان. وتكمن خطورة الشخصية في قدراتها القيادية ونشاطها وتحركها الفعال، حيث أمكن جمع عشرات الشباب وإعلان البعجة له ليأخذ على عاتقه أمر تدريبهم خلال رفع لياقتهم البدنية، والتدريب على استعمال السلاح، وإرسال البعض منهم إلى بلدان أخرى لدراسة الطيران تمهيداً لاستخدامهم في تنفيذ عمليات إرهابية داخل المملكة، بحسب ما أفاد بيان لوزارة الداخلية السعودية.

نشير إلى أن الدكتور محمد النجومي، العضو الفاعل في لجنة المناصحة والاستاذ في كلية الفقه الاسلامي كان قد ذكر لصحيفة (المدىنة) الشهر الماضي بأن بعض المشاركين في برنامج (المناصحة) قد عادوا إلى السجن بعد الافراج عنهم حين تبين بأنهم مازالوا يحملون أفكاراً متطرفة. وقال بأن (تسعة من المنتقلين للفئة الضالة قد تم إرجاعهم إلى السجن بعد عام أو عام ونص من الافراج عنهم، حيث ثبت بأنهم قد عادوا إلى أفكارهم الضالة، ولم يتخلوا عنها).

لماذا تحدث الانقلابات العسكرية

(السعودية نموذجاً)

محمد شمس

(إنه لأمر مستحيل بالنسبة لأولئك القادرين على استخدام القوة

أو مقاومتها أن يقبلوا طوعاً بالبقاء خاضعين دائماً .

بالنسبة لأولئك الذين يحملون السلاح ، فإنهم

دائماً يقررون مصير الدستور) (أرسطو) .

الكثير من الانقلابات تقع في الدول بفعل وتآمر أجنبي / غربي خاصة.

الشرعية

مقدار الشرعية التي يحظى بها النظام السياسي يلعب دوراً حاسماً في تفادي الانقلاب العسكري. ماذا تعني الشرعية؟ إنها تعني خضوع المواطنين الطوعي للنظام السياسي وعدم القيام بأعمال تشكل تحدياً لحق النخبة الوافقة على رأسه في ممارسة الحكم. الخضوع الطوعي قد يتأتى عبر الانتخابات الديمقراطية التي تعتبر مؤشراً على قبول أكثرية المواطنين بنمط معين من الحكم ويطبقه محددة من الحاكمين لهم برامج واضحة يدركها الجمهور حول ما سيقومون به. والانتخابات تعتبر وسيلة واضحة ومعترف بها عند الجمهور. إن شاركوا فيها بنسبة معقولة. تضمن خضوعاً طوعياً من الأكثرية الناجبة للحاكم أو الطبقة الحاكمة.

ولكن أكثر دول العالم الثالث تفتقد هكذا نوع من الشرعية، ولهذا فهي عرضة للانقلابات. إن الفشل في تطوير مؤسسات ديمقراطية، والإعتماد المفرط على القوة في البقاء في السلطة دون استخدام الوسائل السلمية. وكذلك فإن فشل تلك الأنظمة العائلية التي توفر إنجازات اجتماعية واقتصادية، وتآكل مصادر الشرعية التقليدية. كل ذلك مجرد مظاهر تغيد الباحث في استقراء مستقبل هذا النظام السياسي أو ذاك. في مثل هكذا ظروف، قد يقتحم مغامرون من الضباط مراكز الحكم ويستولون على السلطة معتمدين أولاً على صمت الجمهور، أو قبوله بإزاحة الحكم القائم، أو حتى قبوله بهم كحكام بديلين. هذا ما حدث في انقلاب مصر عام ١٩٥٢، وفي العراق عام ١٩٥٨م، حيث تظاهر المواطنون داعمين القادة الانقلابيين.

لقد كانت مصر - مثلاً - تعيش أوضاعاً مضطربة لسنوات قبل الانقلاب، حيث الإغتيالات والحرائق وتغيير الوزارات، والتدخل الإنجليزي السافر في الشأن السياسي المحلي. بل والهزيمة العسكرية مقابل إسرائيل، وقصبة الأسلحة الفاسدة، وبغيرها من القضايا، تجمعت كلها لتفجر الضباط على القيام بانقلابهم. وشيء شبيه بهذا حدث في العراق وغيره.

في بعض الدول، كالسعودية التي تعرضت هي الأخرى لسلسلة من الانقلابات الفاشلة على مدى عقود عديدة، فهي شأنها شأن غيرها ليست محصنة ضد هكذا نوع من التغيير، طالما أن الشرعية متآكلة. هناك حديث يدور حول (الشرعية التقليدية) وهي الشرعية التي تأتي من غير طريق الانتخابات والعملية الديمقراطية. فبعض الدول - كالسعودية - وجدت لها زعماً يحقق لها بعض الشرعية، فرفعت شعار الإسلام كمصدر لشرعية الحكم معتمدة على الوهابية. لكن هذه الشرعية التقليدية في جذب الولاء قاصرة على شريحة من المجتمع التي تدين بالوهابية، وهي في كل الأحوال لا تزيد

دور الجيش في معظم الدول ليس منحصرأ في الجانب العسكري فحسب، بل وأيضاً في الجانب السياسي، بالرغم من ضرورة إبقاء العسكر بعيداً عن التدخل في السياسة وأن يطيعوا أوامر سادتهم المدنيين. ويبدو واضحاً أن تدخل الجيوش في السياسة أمرٌ محتم في معظم دول العالم إن لم يكن كلها. جزئياً هذا بسبب عدم وضوح الفواصل بين المؤسسة العسكرية والفضاء السياسي، خاصة إذا ما أعطيت مفردة (السياسة) تعريفاً واسعاً. وسبب آخر للتدخل هو - جزئياً أيضاً - أن تدخل العسكر في السياسة أوسع من حصره في حيازة السلطة واستزراع حكومة عسكرية فتدخل الجيوش قد يتخذ أشكالاً متعددة، بعضها تدخل معتدل، وبعضها تدخل عميق يهز أركان السلطة. هناك أربعة مستويات للتدخل العسكري في السياسة:

(١) التدخل من أجل التأثير على المؤسسة السياسية لتغيير سياساتها أو بعض منها، خاصة فيما يتعلق بالميزانية العسكرية. ويمكن القول بأن معظم جيوش العالم تمارس هذا المستوى المحدود من التدخل.

(٢) هناك مستوى آخر من التدخل يمكنه عرضه كـ (إبتزاز) للسلطة السياسية القائمة. حيث تهدد القيادة العسكرية الحكومة المدنية من أجل تلبية مطالبها. والتهديد عادة ما يكون باستخدام القوة، أو عبر الإحتجاج من خلال الإستقالة الفردية والجماعية لقيادة الجيش، وهذا أمر مشهود وقد حدث مراراً في دول عديدة.

(٣) مستوى التدخل الثالث الأشد، هو (الإزاحة) أي تغيير الحكومة القائمة ووضع أخرى مدنية مكانها ومراقبة الوضع عن بعد، وهذا ما قام به عسكر تركيا أحياناً، وكذلك حدث في بعض البلدان العربية كالعراق بين عامي ١٩٣٦-١٩٥٨.

(٤) التدخل الأخير والأشد في المستوى، هو أن يقوم العسكر بالإطاحة بالحكومة المدنية القائمة، ووضع بديل عسكري لها، أي حكومة يضعها العسكر ويسطر عليها ويديرها بشكل مباشر (حكم العسكر).

السؤال هو: أين تقع الانقلابات، أي أين تقوم الحكومات العسكرية. لا تقوم الانقلابات وتتتمش إلا في الدول التي توفر مناخاً ملائماً يدفع بالعسكريين للانقلاب. هناك مجموعة من العوامل التي تجعل بلداً ما أكثر عرضة للانقلاب من غيره. الانقلابات تقع في الدول التي تفتقد الحكومة المدنية فيها الشرعية، أو حين يكون الإعتماد على القوة الباطنة في السيطرة على الوضع السياسي، وحين تفتقد الدولة المؤسسات الديمقراطية التي يشارك فيها المواطن في إدارة العملية السياسية، وأيضاً تقع الانقلابات في الدول الوليدة الجديدة، وفي الدول التي تتعرض لهزات داخلية جراء الصراعات الأثنية والطائفية، وفي الدول التي لا تستطيع السيطرة على الجيش ابتداءً كأداة من أدوات الدولة، وأيضاً حين تتعرض دولة ما لأزمات خانقة سياسية واقتصادية، وحين تكون الدولة عرضة للغزو الأجنبي، وهناك

الأزمات السياسية والاقتصادية

في الغالب، فإن العسكر يتدخلون في السياسة أو يقومون بانقلاب حينما يكون وضع الدولة والمجتمع غير طبيعي، ويعيش أزمة إما بسبب السلطة أو بسبب صراع أهلي داخلي (نيجيريا في ١٩٦٦) حيث تدخل العسكر بحجة حماية الدولة من التفكك. وفي الغالب أيضاً، فإن الانقلابيين لا يقامرون مواقعهم إلا في حال وقوع أزمة أيضاً، يثبت من خلالها أن المجتمع لا يريد ولا يحبذ بقاءهم (عسكر كوريا الجنوبية وسواها ترو أندونيسيا). الانقلابيون في البداية يتدخلون فيحلون الأزمة، فيأكلون من رصيدهم نجاحهم فيها لمدة قد تطول كثيراً، ولكنهم في النهاية يتحولون إلى نظام مدني، بعد أن ينزعوا عنهم ملابسهم العسكرية، وتتفتش فيهم أمراض سابقهم المدنيين، من فساد واستبداد وفشل، فتتطور الأزمة ولا تحل إلا بانقلاب آخر، أو بثورة شعبية تطيح بهم، أو بإعلان انسحابهم من الحكم وتسليمه للمدنيين، حين يجدوا أن المجتمع لا يقبل باستمرارهم في السلطة، أو أن ذلك الإصرار قد يكلف البلاد الكثير من العنف والدم.

الأزمات الاقتصادية والسياسية الحادة قد تشجع العسكر لاستثمار السخط الشعبي كمبرر للسيطرة على السلطة. وحين ينجحون في حل الأزمة الاقتصادية كما حدث في انقلاب سوهارتو في أندونيسيا والانقلاب العسكري في تايلاند، تتطور لدى العسكر القناعة بأن لهم الحق في الإصرار بالحكم، وهو ما حدث بالفعل قبل أن يغتالوا مجدداً كل الدول في العالم قد تواجه أزمات عميقة، ولكن (عدد) تلك الأزمات وأسبابها وطبيعتها الاستجابية لحلها مختلف. في الدول الديمقراطية قد تستقبل الحكومة، أو لا يتنخبها الناس مرة أخرى إن كانت الانتخابات على الأبواب، وقد تراجعت الحكومة عن بعض برامجها الاقتصادية مثلاً إذا ما ووجهت بسخط وشغب في الشارع (ضريبة الرأس في عهد ناثان). أما في دول العالم الثالث التي تغيب عن كثير منها المؤسسات الديمقراطية، تحدث الإضرابات رداً على الأزمات واحتجاجاً عليها، وتتواصل المظاهرات أحياناً، وتنجر أعمال الشغب، وقد تتطور إلى ثورة أو إلى تدخل عسكري عبر الانقلاب، حيث تعتبر الأجواء ملائمة جداً لذلك (انقلاب سوار الذهب على النميري).

على سبيل المثال، كانت هناك أزمة من نوع ما قبل كل الانقلابات التي شهدتها مصر عام ١٩٥٢، وسوريا عام ١٩٤٤، وإيران ١٩٥٢، والعراق ١٩٥٨، وسودان النسموري عام ١٩٨٥، وتركيا عام ١٩٨٠، وانقلابات موريتانيا المتكررة، وكذلك انقلابات فيجي، وبنغلاديش والباكستان. في مثل تلك الظروف المتأزمة، يستعيد العسكر الجبريات التي رسخت في داخلهم (ثقافة عسكرية) بأنهم هم حماة الدولة والمحافظين على مصالح الأمة وليس المدنيين الأغبياء المترهلين، وأنهم هم عماد الدولة، وأن واجبهم الحفاظ عليها، وخلق في الحكام القاسدين، وبالتالي فهم يعطون أنفسهم الحق في التدخل لتصحيح الوضع بطريقتهم في أي وقت يشعرون فيه بأن ذلك ضروري.

في مصر، بين ١٩٤٥ و ١٩٥٢، يمكن وصف تلك الفترة بفترة العنف المحمي: حيث شهدت الدولة موجة من الإغتيالات السياسية، واعتماداً مفرطاً من الحكومة على القمع لإبقاء سلطة العرش مستديمة على كامل التراب الوطني، وقاد ذلك الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين وغيرهم من المثقفين إلى اضمحلال مستمر لشرعية العائلة المالكة الحاكمة. وقد عكس الإضرابات السياسي في مصر قبل الثورة نفسه على شكل حكومات قصيرة العمر، ما تلبث أن تتسكحل على نكال. أما الوضع الاقتصادي خاصة بالنسبة للأكثرية الفلاحية فأصبح أكثر سوءاً، وجاءت هزيمة الجيش المصري في فلسطين في حرب ١٩٤٨، لتكشف حجم الفساد المستشري في القصر والمتعاونين معه، ولتخلق تلك الهزيمة سخطاً بين ضباط الجيش الكبار. أيضاً فإن تدخل السفارة البريطانية الصارخ والفاقع في السياسة المحلية، مترادفاً مع وجود قوة عسكرية بريطانية على الأرض المصرية، كلا الأمرين أفعنا المواطن

عن عشرين بالمئة من السكان، هم عدد من يدين بالوهابية، مع افتراض أن كل الوهابيين يؤيدون الحكم القائم ويرون شرعيته، وقد ثبت أن هذا غير صحيح، بدليل أن من يقوم بالعنف اليوم هم من نفس الشريعة. ثم إن هذه الشرعية الدينية اندغمت بصراع أشبه ما يكون بالأثني/ الطائفي/ المناطقي، وبالتالي فإن انحياز العائلة المالكة لفئة وتمثيلها لها مذهباً ومنطقاً ومصالح، فضلاً عن أن تلك الفئة الوهابية هي أداة السلطة في الحكم والمستحوذة عليه، ولها تراث دموي حديث ضد فئات المجتمع وشرائحه، كل هذا يجعل من شرعية العائلة المالكة ليست فقط ناقصة ومتأكلية، بل يمكن اعتبار استحصال تلك الشرعية (الدينية/ الوهابية) خسارة للشرعية (الدينية/ العامة) من شرائع المجتمع التي تمثل الأكثرية، وهي كلها لا تدين بالوهابية وتنتظر إليها على أنها عدو مثلاً تنتظر الوهابية نفسها إليها.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار، فشل النظام السعودي، وعلي رأسه العائلة المالكة، في تبني الإصلاح السياسي السلمي التدريجي، ربع أو نصف الديمقراطية، ورفضه توفير الحدود الدنيا (من التنقيص الداخلي) عبر قيام مؤسسات المجتمع المدني وحرية الإعلام واحترام الحدود الدنيا من حقوق الإنسان، فإن الطريق الذي يبقى مفتوحاً أمام الباحثين عن التغيير، هو الاستعانة بالجيش كأكبر قوة منظمة في الدولة قادرة على تغيير نظام الحكم، أو أن الأوضاع غير الطبيعية التي تعيشها المملكة تحفز بعض العسكر للإنخراط في تطلعات تستهدف في النهاية استخدام القوة العسكرية لتغيير الوضع القائم.

لا شك أن طلب العون من قبل أحزاب وفئات سياسية مهشة من الجيش للتدخل في السياسة وتغيير الوضع القائم أمر خطير، لكن الكثيرين - كما تشهد على ذلك تجارب دول تعرضت للإنقلابات - يرون تدخل العسكر أهون بكثير من استمرار نظام مدني مستبد وفساد لفترة طويلة، ويرون في التغيير العسكري فاتحة لتغييرات قائمة، أو يرون أن مواجهة الانقلابيين كطريقة حاكمة أهون بكثير من مواجهة طبقة سياسية أو عائلة مالكة تمرست في التلاعب واستخدمت العنف في حدوده القصوى وبشكل غير مبرر في معظم الأحيان. زد على هذا، فإن بعض الدول التي شهدت تغيرات ديمقراطية مهمة، كما في تركيا، فإن بعض اللابعيين الخاسرين من العملية الديمقراطية قد يطلبون تدخل العسكر، كما هو واضح الآن، ولكن العسكر حين يتدخل فلن يكون لصالح فئة مدنية، بل على حساب الحكم المدني، وهذا ما حدث في تركيا فعلاً وبشكل متكرر، كما حدث في الباكستان وبنغلاديش.

ببد أن الشرعية يحتاجها الانقلابيون حين ينجحون في إسقاط الحكم المدني أيضاً. كثير من تلك الانقلابات نجحت في صيانة وبناء شرعية للإنقلابيين، عبر وسائل مختلفة، من بينها:

ضبط الوضع الأمني: وتحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية، وهذا عادة ما ينجح فيه الانقلابيون في سني حكمهم الأولى: كوريا الجنوبية، مصر في سنوات ثورتها الأولى، وعبدالكريم قاسم في العراق، وتايوان، وغيرها. وهذا ما أنهش الباحثين، فأرجعوا السبب إلى أن مؤسسة الجيش أكثر انضباطاً وأقدر على ضبط الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بعقلية عسكرية، حيث يتم تحويل الضباط إلى موظفين كبار يديرون مؤسسات الدولة فتتجمع فيهم خصلتان: خصلة الانضباط والانزمام، وخصلة الخبرة البيروقراطية.

بعض الانقلابات تطور شرعيتها من خلال صناعة قيادة كارزمية، مثل عبد الناصر. أو من خلال تقليص استخدام القوة المفرطة، أو من خلال الإنكفاء على مصادر تقليدية للشرعية: ولايات دينية وقبيلية، أو عبر تبني أيديولوجية جديدة، اشتراكية، قومية وما أشبه. أو من خلال توظيف النجاح في السياسة الخارجية لتكون واحداً من مصادر الشرعية (مواجهة إسرائيل بشأن فلسطين، أو مواجهة الهند بشأن كشمير، أو مواجهة الباكستان بالنسبة للبنغلاديشيين، أو مواجهة كوريا الشمالية من الجنوبية، أو التمدد وتوسيع نفوذ الدولة في أقاليم متنازع عليها كما في أندونيسيا وسواها) وهكذا.

المصرية أنه في واقع الأمر تحت احتلال مباشر من قبل قوة إمبريالية. وجاء السؤال: من يستطيع أن يواجه القصر، ويواجه البريطانيين غير الجيش؟ نفس الصورة يمكن رسمها بالنسبة للعراق، ففي عام ١٩٤٩م، بعض الضباط الساخطين، والذين خططوا لاحقاً لانقلاب عسكري، رجعوا من فلسطين مهزومين، ورأوا أن الأوامر التي أعطيت لهم من السلطات العليا، منعتهم من المشاركة الكاملة في الحرب ضد الدولة اليهودية الجديدة.

الجيش السوري أيضاً تأثر بهزيمة فلسطين/ النكبة. فكان أن قام الجيش السوري بأول انقلاب (عربي) بمجرد أن عاد مهزوماً من الحدود وذلك عام ١٩٤٩ على يد حسني الزعيم. وقد اعتبر انقلاب الجيش المهزوم على السلطة السياسية دافعاً عن شرف الجيش في خضم صراع حاد بين السياسيين والعسكريين حول مسؤولية الأداء الضعيف في حرب ١٩٤٨م.

الجيش المهزوم ربما يكون أكثر خطراً من الجيش المنتصر. وقد تأثرت الانقلابات الثلاثة الأولى في العالم العربي في مصر وسوريا والعراق بالهزيمة الأولى، كما تأثرت أيضاً بالأوضاع السياسية والاقتصادية المتأزمة. فقبل انقلاب ١٩٥٨م في العراق، وقعت انتفاضات شعبية وأحمدات، الأولى في فبراير ١٩٥٥م، حينما حاول زعماء مدنيين إشعال انتفاضة شعبية ضد حلف بغداد. والثانية جاءت بعد العدوان الثلاثي على مصر في نوفمبر ١٩٥٦م، ولكن نوري السعيد، قمع الانتفاضتين. مضافاً إلى ذلك كانت هناك بعض الصعوبات الاقتصادية، وكانت تلك الانتفاضات مؤشراً على حاجة النظام لتغييرات اجتماعية ضرورية تطالب بها أجيال شابة جديدة وطبقات اجتماعية قد تشكلت، كانت تبحث لها عن دور في النظام السياسي، وتمثيلاً واقعياً بين القوى السياسية التقليدية العتيقة والعجوزة التي قاومت التغيير المستمر فتحطمت عبر الانقلاب العسكري بحلف وتمت تصفيته.

في السعودية، ورغم تصاعد الإبرادات النفطية منذ منتصف الأربعينيات الميلادية، إلا أن الدولة نخرها الفساد، وكان الشعب نصف عار، وخزينة الدولة تم تفريقها من قبل الأمراء، وكان الحكم (الأيوبي) يفرض قيوده الصارمة على الحياة الاجتماعية والسياسية، وكانت هناك شرائح مجتمع جديدة وأجيال جديدة تبحث لها عن موقع وتطالب بالتغيير في حدوده الدنيا. ولما كانت الملكيات في الغالب رعاء، فقد توجهت الأنظار إلى الجيش المشكل حديثاً من عناصر مدنية/ حجازية في الغالب، وتبين أن الانقلابات الفاشلة كانت تحظى بدعم شعبي في طرف سياسي واقتصادي بالغ السوء. والمدهش أن العائلة المالكة لم تغير من نهجها، وما خفف من وقوع انقلابات خاصة بين ١٩٧٠-١٩٨٢م، هو أن الوضع الاقتصادي بدأ بالتحسن إلى حد ما، لا لأن العائلة المالكة قد ضبطت فسادها، بل لأن أموال النفط كانت

بالحجم الكبير الذي ترك شيئاً للشعب. الانقلابات العسكرية التي وقعت في البلدان العربية المجاورة كان لها هي الأخرى انعكاس على الجيش السعودي. فبعد انقلاب العراق ١٩٥٨م، خرج طلاب المدرسة العسكرية في الطائف وهم يلوحون بقبعاتهم. باقي اثنين، واحد (المقصود الملك سعود) وحسين (الملك حسين). وانقلاب الثمراني الفاشل أيضاً في منتصف الخمسينيات الميلادية يمكن عزوه إلى التأثير المصري. فالانقلابات الناجحة تشجع غيرها على الوقوع.

وهذا الانقلاب الأخير الذي أعلن عنه الشهر الماضي جاء في فترة اقتصادية بالغة الصعوبة. ففي الوقت الذي تجني فيه العائلة المالكة أكبر إيرادات نفطية في تاريخها، نرى في المقابل الفساد يزداد، والطبقة الوسطى تضمحل، والفقراء يزدادون فقراً، والخدمات تتدن، والأكثر أهمية هو انهيار سوق الأسهم الذي أتى على الجزء الأعظم من ثروات المواطنين. ولا يمكن أن تمر هذه الأزمة بدون تبعات سياسية. ولا بد أن الانقلابيين الجدد، كانوا يدركون حجم السخط الشعبي على العائلة المالكة من جوانب عديدة: سياسية حيث لا إصلاحات، وحيث القمع، وحيث المفاخرة وإضاعة بين النظام السعودي وكل الأنظمة المجاورة فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والخدمية. واقتصادية، حيث البطالة المتزايدة والتعليم السيء وفشل سياسات الإسكان وغياب

طبيعة العسكر

أين تكمن قوة العسكر؟

بالطبع تكمن القوة الأساس في أنه يمسك بالسلاح، ولا شيء أقوى من السلاح. لكن هناك أمراً آخر ذو أهمية بالغة، وهو أن الجيوش في كثير من الأحوال أكثر تنظيماً من بقية مؤسسات الدولة، وتتمتع الجيوش بالانضباط الشديد، والتنظيم التراتبي، ومجموعة من القيم الخاصة بالعسكريين، تفصلهم عن المجتمع المدني روحاً وعقلاً وممارسة، وهي كلها تساعد في زرع الاستعلاء لدى العسكريين مقابل المدنيين (الساسة) كما تتغر القادة العسكري بحجم القوة التي يمتلكها في حال أصدر أوامره لمرؤوسيه من الرتب الأدنى.

يضاف إلى هذا، فإن تحديث الجيش بالأسلحة الحديثة يغيري قادته بالانقلاب، وكلما كانت مؤسسة الجيش قوية مترابطة كبيرة الحجم ويدها السلاح المناسب، كلما تعاطف خطرهما. وقد لوحظ في السعودية، على سبيل المثال، أن أغلب الانقلابات جاءت في فترات تحديث الجيش، خاصة القوة الجوية. يكفي أن نعرف أن أول انقلاب معروف في الأربعينيات الميلادية والذي استهدف قتل الملك عبدالعزيز، وهي المحاولة التي رأسها الحجازي عبدالله منديلي الساخط على حكم الوهابية النجدية للحجاز، اعتمدت في أحد جوانبها على استخدام الطائرات في قصف مخيم الملك ومن معه. وكذلك فإن أخطر انقلاب مر على الحكم السعودي عام ١٩٦٩م كان أحد أهم ركائزه استخدام الطيران في القصف، بل نجد أن الانقلاب الحالي الذي كشفت السلطة عن بعض تفاصيله في ابريل الماضي، حوى حديثاً عن استخدام الطائرات، والتي لها أهمية بالغة في بلد مترامي الأطراف كالسعودية.

تحديث الجيش لا يرتبط فقط باستخدام السلاح، وإنما يعني تطوير الجندي

العمر، وإلحاقهم بإحدى المؤسسات الحكومية لينتفعوا منها، أي يتم إيقاظهم في دائرة المتنفذين من الحكم ومراسلاتهم عما حدث لهم من الإقالة المبكرة؛ ٣- اعتادت الأنظمة على منع الجنود من ممارسة العمل السياسي أو الارتباط بحزب من الأحزاب، ولكن هذه الممنوعات لا قائمة منها في بلدان عديدة، فالجيش مهما جرى فصل أعضائه عن المجتمع، لا بد وأن يتواصل مع المجتمع ويحس بمشاكل المواطنين، وإذا ما اطمئنن إلى سلامة العملية الديمقراطية والإصلاحية الداخلية - كما في الدول الديمقراطية - فإنه يلتزم بذلك في أغلب الأحوال، أما إذا كان الحال كما في البلدان العربية، فإن الجيوش تكون قريبة من الهم العام وتتدخل فيه عبر الإنخراط في تنظيمات تستهدف قلب نظام الحكم.

٤- تحويل الجيوش إلى جيوش أيديولوجية (عقائدية) بحيث يصبح الجيش جزءاً من العملية السياسية، وخادماً لأيديولوجيا النظام كما في إيران الحالية وكما في الصين، وبالتالي فإن الجيش المحكوم بقيادات مدنية، لا يستطيع الانقلاب نظراً لأيديولوجيا التي يحملها في الأساس.

٥- وللسعوديين تجربة خاصة بهم في محاولات منع الانقلابات. فالأمراء حين وجدوا أن جزءاً من المشكلة يعود إلى أن فئات اجتماعية غير موثوقة، كالحجازيين فإنهم جردوهم من سلطاتهم في الجيش بشكل شبه نهائي في عملية (تنجيد الجيش) منذ بداية الثمانينيات الميلادية الماضية. وحين وجدوا أن بعض القبائل (شمر والعجمان وغيرهما) والمناطق والمذاهب غير موثوقة، لم يسمحوا لها بالخلفية في الجيش ابتداءً، كما هو حال الشيعة والإسماعيلية. ولذا أبقى الجيش كما الحرس بيد (تندو أهل التوحيد).

ومع هذا، حين وجد الأمراء أن نزعة الانقلاب متأصلة، خاصة من القوات الجوية، دفعوا بعدد غير قليل من الأمراء ليصبحوا طيارين عسكريين. ولذا فإن أكثر من نصف الطيارين العسكريين السعوديين هم من الأمراء أنفسهم. زد على هذا فإن وزارة الدفاع بيد الأمراء، وقيادة الجيش بيدهم من الناحية الفعلية، وقيادة القواعد العسكرية، وغير ذلك. لكن من ضمن أن لا يظهر بين الأمراء من يقوم بانقلاب!! ومن يستطيع أن يضمن أن لا يفتقر القوات الجوية أفراد من نفس المذهب المحب للعائلة المالكة ومن نفس المنطقة الأثيرة لدى الحكم/ نجد؛ ومن يستطيع ضمان أن لا تقوم مخابرات أميركا بالتفاف مع أمراء وغيرهم بإعداد انقلاب عسكري، إذا ما رأوا أن مصالحهم تتطلب ذلك.

إن الانقلاب الأخير لم يكشف عن أسماء، حتى نعلق عليها هنا، ولكن من المرجح أن بعض التجديدين منخرطين في الانقلاب كقيادة، كما أن معظم الانقلابيين من ذوي الميول السلفية/ الوهابية. وقد ثبت من خلال الصراع مع القاعدة خلال السنوات الماضية أن الجيش والحرس اللذان أريد لهما أن يكونا تجديدين سلفيين، تحصين العائلة المالكة والدفاع عنها، قد تم اختراقهما بذات الأدوات ولكن لستخداما ضد العائلة المالكة والإطاحة بها؛

مصادر

- Aristotle, *The Politics and The Constitution of Athens*, ed. Stephen Everson (Cambridge, 1996).
Morris Janowitz, *Military Institutions and Coercion in the Developing Nations*.
J. Blondel, *Comparative Government* (Cambridge, 1995).
Paul Cammick, David Pool & William Tordoff, *Third World Politics* (Kent 1993).
R. Hrair Dekmajean, *Egypt under Nasir*, (New York, 1971)
Majid Khadduri, *Republican Iraq*, (London 1969).
Roger Owen, *State, Power & Politics in the Making of the Modern Middle East* (London, 1997).
Andrew Heywood, 'Militaries and Police Forces' in *Politics*, pp 359-378.
Rod Hague, Martin Harrop & Shaun Breslin, *Comparative Government and Politics*, (London, 1998).

بكثافة في قمع الداخل كما حدث في المنطقة الشرقية عام ١٩٧٩م، ومع جيهمان أيضاً.

الجيش كان على الدوام بقيادة مدنية، حجازية، والحرس تجدي وهابي. ولما تكررت الانقلابات، أقصى الحجازيون عن الجيش منذ بداية الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي، فيما يشبه المذبحة، خاصة في القوات الجوية، وتولى الضباط التجديدون منذ ذلك المراتب العليا في الجيش، في حين أوكلت المراتب الدنيا للقادمين من المنطقة الجنوبية. ومع هذا، فإن الثقة في الجيش لاتزال ضئيلة.

أما الحرس، فلأزال أثيراً لدى آل سعود، وقد بدئ بخطه تطويره منذ منتصف السبعينيات الميلادية، حيث أنشئت مدارس محو الأمية بين عناصره، وطمعت عناصره بعض المتخرجين من الجامعات، كما تم تسليحه ببعض الأسلحة المتوسطة، وماترات الهيلوكبتر، تحسباً لتوسيع دوره في حال الأزمات الداخلية أو في حال المواجهة مع الجيش نفسه، ولكن زيادة تحديث الحرس الوطني قد تزيد من جديد الخوف منه، وتطور بين قيادته ضغوط النخب السياسية.

السيطرة على العسكر

وهي مشكلة تواجه كل الدول في العالم. في الدول الديمقراطية كان الحل عبر تأسيس سيطرة ديمقراطية على العسكر وعلى جهاز الاستخبارات، وعبر تقعيد الاستقرار من خلال الإصلاحات السياسية والإقتصادية المستمرة، للحفاظ على حيوية النظام الديمقراطي.

ومع أن كثيراً من دول العالم الثالث صارت لديها الخبرة في التعامل مع الانقلابات، خاصة دول عديدة في العالم العربي (سوريا مثلاً والتي تعد أكثر دولة عربية تعرضت للإنقلابات الناجحة والفاشلة) إلا أن خطر الانقلابات لازال قائماً رغم الإجراءات الاستباقية. من بين هذه الإجراءات المتعارف على استخدامها للتقليل من خطر الانقلابات التالي:

١- حصر عدد أفراد الجيش ومنعه من التخصص عديداً. فكلما كانت نسبة عدد أفراد الجيش إلى المجموع الكلي للسكان قليلاً، كلما تضاعف الانقلاب. فقدد الجيش الصغير يمكن ضبطه من جهة، ويمكن إشباع رغباته ورغبات قيادته من جهة ثانية من حيث الميزانية والخدمات والرواتب. والطريف أن القوى الاستعمارية التي خلقت عدداً غير قليل من الجيوش العربية، أيقنت عدد تلك الجيوش صغيراً وتحت السيطرة ولا يتزود إلا بأسلحة بسيطة مدنية، حتى لا يتمرّد على صانعيه. وحين جاءت الحكومات في فترة ما بعد الاستقلال زادت من حجم الجيش وتسليحه، فأصبح هذا الأخير للعب الأكر في السياسة؛

العائلة المالكة السعودية اعتادت هي الأخرى على جعل الجيش السعودي وبكافة فواصله البرية والبحرية والجوية لا يزيد عن ٦٠ ألف جندي، حسب التقديرات، والأقرب أن العدد هو أقل من ذلك. وزاد الأمراء عدد أفراد القوى الأمنية التابعة لوزارة الداخلية ليحصل عدد موظفي الداخلية في كل القطاعات إلى أكثر من ٣٥٠ ألف شخص، في حين يبقى الحرس الوطني في حدود ٣٠ ألفاً. اكتشف أثناء حرب تحرير الكويت أن أكثر من نصفهم مجرد مسلحين يستلمون الرواتب ولا يمارسون عملاً في الحقيقة. ويبدو أن الخطر الخارجي الذي يهدد الدولة كلما تضاعف، كلما كان النظام أقدر على تقليص عدد الجيش، وعدم اعتماد التجنيد الإجباري. والعائلة السعودية الماركة مطمئنة إلى دعم الغرب لها بالسلاح والمقاتلين، ولذا فاهتماتها محلية. وهي لا تتشغل هجوماً إسرائيلياً أو إيرانياً أو عراقياً، وإذا ما جاء مثل هذا الهجوم، فتجربة ١٩٩٠-١٩٩١ يمكن أن تشكّر ويستدعي الجنود الأجانب لحماية العرش السعودي.

٢- تعتمد معظم الدول إلى إجراء تبديلات في القيادة العسكرية بين حين وآخر، للخطة الانقلابيين إن وجدوا. وفي السعودية يقوم الأمراء إضافة إلى ذلك بإحالة الضباط على التقاعد المبكر وهم في الأربعينيات والخمسينيات من

الإنقلاب في الصحافة السعودية

تفتتت الفكر المتطرف

أفة الفكر الأحادي تكمن في التعددية. التعددية غير موجودة لدى أطراف الإنترجنسيا لدينا، (وهي) دليل على أزمة الأحادية الفكرية التي يعاني منها الكل ضد الكل، لا يجدي معها تجاهل حقيقة (صراع التيارات) الذي نراه ناعما على السطح، لكنه يحمل في قاعه ضغائنه الخاصة والخطيرة. ذهنية البحث عن حلول فكرية يجب أن تكون خارج تلك الذهنية الأمنية. إدارة الفكر بالطرق القديمة التي تعتمد المنع والحجب لن تجدي. (الحل) بازدهار مؤسسات المجتمع المدني، والسياسة بزيادة رفعة المشاركة الوطنية، أو فلتستعد لأضرار كثيرة.

مجاهد عبدالمتعال
الوطن، ٢٠٠٧/٥/٨

إرهابيون يخطط متطورة؟؟

كشف أكبر خلايا للإرهابيين في المملكة، وطرق علمهم ومخابيئ تقوهم وأسلحتهم يعطينا دليلاً خطيراً على تطور منهجهم، أي أن التدريب على الطائرات لضرب مواقع نفطية استراتيجية، ومحاولات اقتحام السجون، وإجراء عمليات اغتيال نوعية، وسع مساحة العمل بطرق غير معتادة، ويقدّر ما يعتبر الجهاز الأمني متطوراً، هو الآخر، ومباغتة، وراعاً في تعامله مع هذه الجاميع وتعدد وسائل عملها، إلا أن الموضوع يربنا أن المخاطر لا تزال قائمة.

يوسف الكوكليت
الرياض، ٢٠٠٧/٤/٢٨

مواجهة الإرهابيين أم الإرهاب ككل؟

الفرق بين الفكر الإرهابي والمتطرف، هو أن الأول حركي، مضى بالنص العقدي (الأيديولوجي) إلى أبعاده التنفيذية، فيما الثاني ظل عند الحدود النظرية تاركاً الممارسة إما لأسباب مرحلية تكتيكية، أو لعدم قناعة فعلية بسبب خطورة المغامرة الإرهابية، أو باعتباره يمثل الجناح الفكري أو السياسي ليوافق عمل الجناح العسكري الذي يقوم به الإرهابيون. هناك مشكلة في تحديد ما هو الفكر الإرهابي. هناك مشكلة في تحديد درجة المواجهة العامة مع الفكر المتطرف: سحقه، منعه، الحوار معه، دمج. ومشكلة في تحديد درجة المواجهة الفكرية: المنع الكامل، المنع الجزئي، الحوار الكامل، الحوار الجزئي.. ومشكلة أخرى في طريقة تنفيذ هذه الدرجات، ومشكلة في من يتفادها، وتوجه ضد من؟ ومشكلة أخرى في مواقع هذه الدرجات من التنفيذ: المدارس، الشوارع، الإعلام، المؤسسات الاجتماعية. ومشكلة أخرى في التعامل الفردي أمئياً مع مروحي الفكر المتطرف.

أهم مواجهة للفكر الإرهابي لم تحصل بعد. فالمعقبة المتطورة لا تزال مهمة في بعض المواقع، ولا يزال لها تأثير قوي في مواقع أخرى. فإذا إلت قواعد الفكر المتطرف هي: تجسير الذات واحتكار الحقيقة، رفض الآخر، المعقبة الانفعالية العاطفية غير السببية وغير العقلانية، الإيمان بالخرافات، لوجيتها أنها متغلظة في مجتمعنا وفي مؤسساتنا، فلو راجعنا المناهج الدراسية مثلاً، نجد أن الآخر يوجه ضده خطاب عدائي أو يتم تغيبه في أفضل الحالات، وسنجد أن المواد النظرية تخلو من التنويع الفكري وثقافة الحوار، وسنجد معاداة للثقافات الأجنبية وغير الإسلامية، فمواد التاريخ ليست إلا حيزاً ضيقاً، وعلم الاجتماع ليس سوى مادة دينية وعظمية، والمواد الدينية منحصرة في منهج فقهي واحد، يتم التركيز فيها على قيم إسلامية دون أخرى بطريقة انتقائية تدعم التشدد.

المجتمعات المبتكرة لرحابة النقاش ومداولة الفكر واحترام الآخر تنتج فكراً ضحلاً متعصباً يشكل أرضية خصبة للإقصاء والعنف. ليس مطلوباً إقصاء أصحاب

وجهات النظر المتشددة عن الحوار، بل عدم تشجيعهم على الاستبداد في المواقع التي لهم فيها نفوذ.. فإن إقصاءهم أو التحسف والإفراط في استخدام القوة ضدهم قد يؤدي ببعض الفئات التي تميل لهم بمزيد من التطرف الذهني ومن ثم العنف السلوكي. إنما المطلوب هو الدعم الحقيقي لحرية التعبير والتفكير ودعم العقليّة العلمية التوثيقية، النقد الذاتي، التعددية والقبول بالآخر واحترامه، حقوق الإنسان، دعم مؤسسات المجتمع المدني، المشاركة في اتخاذ القرار، المكاشفة والشفافية.. هذه هي المركبات التي ستفكك الفكر الإرهابي.

د. عبدالرحمن الحبيب
الجزيرة ٢٠٠٧/٤/٣٠

الرصاصة قرب الرأس: الإطاحة بالحكومة

بيان وزارة الداخلية الأخير يعيدنا إلى البداية الأولى لمحاربة الارهاب..فالمسألة لم تعد مقترنة بفئة ضالة مغرورها كما يريد الاعلام تثبيت هذه الفكرة. نحن نفك الآن أمام تنظيم سياسي، وهو تنظيم ليست له أية مشروعية سياسية ولا أجدنة (خيرة). تجمع هذه الفئة أمام الحرم ومبايعة شخص لتقبل أوامره هو خروج فعلي وصريح عن سيادة الدولة. الاعلان عن المبايعة يعني السعي للإطاحة بالدولة، وهذا الهدف لا يمكن أن يستقيم مع وجود أفراد متقارنين وإنما يستقيم بوجود قوى تكف خلف هذه الرغبة، فبيان وزارة الداخلية يحمل في طياته خطورة هذا التنظيم. أشعر بأننا نعيش كابوساً علينا جميعاً (نهش) من مرقنا، فوالله لو تمكن منا هؤلاء لسحبوا جثثنا لمرمي القمام من غير إكترار بدفنها، علينا جميعاً ان نفيق فالرصاصة قريبة من الرأس.

عبد خال
عكاظ ٢٠٠٧/٤/٣٠

١١ عاماً من التطرف الإرهابي

الحقيقة مهما حاولنا تخيل السين في الشبكة الارهابية الكبيرة التي اصطيدت في السعودية وأعلن عنها، الأول فلن نستطيع ابدأ ادراك اخطارها لو نجحت ومضاعفاتها أيضاً. هذه المرة عددها وحجم مخططها يؤكد حقيقة واحدة أن الارهاب مستمر، في تزايد، والله وحده يعلم حجم الخطر الذي يمكن ان يحدثه. المخطط المكشوف عنه يذكرنا بأحداث ١١/٩، الذي أعنيه ان شبكة الـ ١٧٢ من حيث الضخامة في العدد والامكانيات والطموحات التدميرية، هي أضخم مما عرفته المملكة في مجال الارهاب من قبل، ولو افلحت.. لا قدر الله.. لكانت فاجعتها دولية. المشكلة نقائية ظهرت على السطح في أواخر ٩٥ في انفجار في الرياض ولم تتوقف حتى اليوم. الاشخاص مشابوهون والجماعات هي نفسها، واللغة الفكرية مازالت تقريبا بمبرراتها. في المقابل ما الذي تغير على الساحة الثقافية لمحاربتها؟ التطرف الفكري بقي مستمرا وعلى الملأ، فقط نزعته منه لغة التهديد وإن بقيت مغلفة.

عبد الرحمن الراسد
الشرق الأوسط ٢٠٠٧/٤/٢٩

الجيل الرابع وفقدان التواصل

تبين للكبير والصغير الفشل الذريع الذي متب به لجان المتابعة التي كلفت بمحاولة إرجاع الشباب التكفيري لاجادة الطريق. هناك فجوة كبيرة جداً بين الشباب التكفيري والتهنار الديني التقليدي. سبب كل الكوارث عدم رغبة أو - قدرة - التهنار الديني التقليدي على سماع أصوات الشباب ، وإخراج ما يعتدل في النفس من قلق وأوصاب وإحباط. الموقف المتصدي لتساؤلات التكفيريين كان ضعيفاً وخجولاً

وهارباً من الحوار إلى محاولات الإسكات والاختفاء وتخريب الموضوع. هل مساعدتهم مادياً وتزويجهم وتوظيفهم كافية؟ آخرون يرون أن الحل يكمن في سل السيف وقطع الرؤوس ونثر الدم. سياسة السيف لن تولد إلا روح الثأر والرغبة في الانتقام. هكذا علمنا التاريخ، ولقد رأيت بأمر عيني من الشباب التكفيري من لا يحركه سوى الرغبة في الانتقام.

خالد الغنصاني
الوطن، ٢٠٠٧/٥/٧

الإرهاب والمشروع الوطني المضاد

مقاومة الأعمال الإرهابية والعنفية تتطلب: فسخ المجال القانوني لكل القوى والتعبيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية، لكي تمارس دورها التوعوي والتثويري في الأمة؛ وتصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ وتعميق مفاهيم الحوار والتسامح وحقوق الإنسان في الفضاء الاجتماعي.

محمد محفوظ
الرياض، ٢٠٠٧/٥/١

لقاء مع نايف

وقراءة سموه لألم المشاكل استدعت أحداثاً ضاربة في عمق الغموض كاعتقال الرئيس الأمريكي الأسبق (جون كينيدي)، والحدث الزلزلة قريب في ملاسائه وغموضه من حادث الاغتيال، فالإرهاب، والقاعدة، وربطهما بالإسلام أو بالمناهج دعوى كاذبة خاطئة، وترويج ذلك من قبل المستعربين تمكين من رقاب السلمين. وسموه لا يبرئ المتمرطين من أبناء البلاد ولا يسمح لأحد أن يحمل البلاد وأهلها ومناهجها ودعوتها (الإصلاحية) (أي الوهابية) مقترفات الضالين والضالعين في الجريمة من أبناء البلاد، فتلك مسؤوليتهم، وعليهم أن يتحملوها وحدهم، فالمملكة لم تهيب الأجواء لصناعة الإرهاب، ولم تتوان في مواجهة الإرهاب، والكتبة الذين يتحون باللائمة على المناهج والجمعيات والمؤسسات الدينية يواطنون الأمة، وإذعان الخانعين تحميل لما لا يُحتمل من التبعات، وتوهين لعزائم البلاد وأهلها وتدينس لردائها الطاهر من كل دنس.

حسن الهويل
الجزيرة ٢٤/٥/٢٠٠٧

نايف: ليس لهم إلا البدنية والسيف

كان إرهاب جهيمان.. هو البداية التي عرفها الوطن لمعنى كلمة إرهاب، ثم ظهرت قضية أفغانستان فكانت النواة لبزوغ فجر الإرهاب الذي عرفه العالم اليوم. انبرى خطباء المساجد والدعاة في عملية غسل مع لأفراد المجتمع، مصورين للجميع أن الطريق إلى الجنة يبدأ من أفغانستان. وكانت أير خفية تعمل دون هواده تخطط لما بعد هذه الحرب. كانت ساحات المساجد تمثلت بجاسعي التبرعات وكذا ندفع ما خف حملته وغلا ثمنه، مأخوذون بأقوال النعاة وخطباء المنابر، لترتد هذه الأموال والعطايا رصاصاً وقنابل ومفتجرات تجرّ بها الأمنون والمستأمنون. كما كان للمناهج الدراسية طرف في هذا التطرف مع سعاة أغرقوا بيوتنا وأسواقنا بكتيبات وأشرطة ومطويات تحمل الشدة والتكفير والتبديد لكل مخالف لرأيهم. والسؤال هل هناك جدوى للحوار مع هؤلاء الخوارج؟ رأي رجل الأمن الأول نايف هو الأصق: الحوار مفروض مع هؤلاء وإن مجرد القبول بحوارهم يعني التسليم بأفكارهم الضالة فليس لهم إلا البدنية والسيف.

نجيب عصام يعاني
عكاظ ٣٠/٥/٢٠٠٧

زرو عوا.. فاكنا

عندما وقعت تفجيرات الرياض عام ١٩٩٥ بأيدي سعودية، ثم تلتها تفجيرات الخبر عام ١٩٩٦ وبأيدي سعودية أيضاً، ثم جاءت الطامة الكبرى بأحداث ١١/٩، وتبين أن أكثرية المشاركين فيها كانوا من السعوديين، ضد الكثير من السعوديين بما جرى، وأخذ سؤال حاد يطرح: أكل هذا العنف وكل هذا الفكر التدميري كان يقع بيننا،

ويتنفس هواءنا ونحن له من الجاهلين؟ كان من المفروض أن تعلم تلك الأيام أن ما جرى كان لا بد أن يحدث بهذا الشكل أو ذاك، وكان بالإمكان تجنب ما كان لو كانت هناك عين راصدة لتقلبات الأحوال في المملكة. بعد أحداث ٢٠٠١ تحديدًا، باتت حقيقة هذا الخطاب (السلفي) وأهدافه السياسية، ألا وهي نشر الغرض والدمار من أجل اقتناص فتاحة السلطة في النهاية، ولكن المشكلة بقيت في أن الحسم في هذه المسألة بقي غائبًا. المواجهة مع أرباب هذا الفكر ما زالت مترددة، بل وخائفة أحيانًا كثيرة. المشكلة الرئيسية هي أن من يستنكرون الإرهاب والفكر، الذي أفرغ الإرهاب، لا يذهبون إلى الجذور فينكرون ذات الفكر بقدر ما يصفونه بمختلف الصفات المخففة. نحن اليوم نجني ثمار ما غرس (السابقون).

تركي الحصد
الشرق الأوسط ٢٤/٥/٢٠٠٧

الحزم والقصاص.. لا مناصحة ولا مسامحة

يا سمو الأمير لا يكتفي كموالطة أن أعرف أنكم قبضتم عليهم، ولا أنكم سجنتموهم. المناصحة كانت ضرورية في وقت ما، أما الآن فلا مجال لتبريرات جوفاء من هؤلاء، تعتمد على جهلهم بالحكم الشرعي. كموالطة أريد المزيد، أريد أن يكون المفسدون في الأرض أصحاب هذه الخلايا الإرهابية، عبء لمن تسول له نفسه اللعب بمقدرات هذه البلاد. هؤلاء لم يقتلوا رجلاً ولم يسرقوا بيتاً، بل عمدوا لقتل أمة وسرقة وطن؛ أنا أعتقد يقينا أن من أمن العقوبة أساء الأدب.

أميمة أحمد الجلاهدة
الوطن، ٢٠٠٧/٥/٧

ما بعد الجمعة؟

بعد بيان الداخلية تدخل المملكة مرحلتها الخالفة في مواجهة الإرهاب النشط والكامن، الظاهر والمبطن، في هذه المرحلة تتفحص صور الإرهاب المتجدد، والإرهابيين الجدد الذين بدأوا يخبرون من ممارساتهم وأساليبهم ورسائلهم وأهدافهم وحتى مظاهرهم. الحرب ضد هؤلاء محي وطبيها واشتد عراكلها. هؤلاء المفسدون ليسوا ضالين. إنهم مصممون على التمرد والطغيان، وإعلان العصيان، ومديرين أمرهم للخروج عن البيعة التي أعطيت لولي الأمر.

جهير المساعد
عكاظ ٢٠٠٧/٥/٢٠

(رب اجعل هذا البلد آمناً)

فجأة اخترقت شاشات التلفاز ورسائل الهواتف الجواله عبارة خبر عاجل، تفيد بأن السلطات الأمنية السعودية تمكنت من إحباط أكبر مخطط إرهابي يمر على السعودية، الذي يبدو من التفاصيل المعلنة أن المخطط الإرهابي كان في مراحل متقدمة جداً، وأن الجانب التنفيذي من المخطط كان على وشك الحدوث. وبدون تشنج، إذا ما تمت مراجعة الخبر الصاق، ستبين الكثير من الحقائق المفزعة والمعلقة. فعدد الذين تم القبض عليهم ضخم للغاية، مما يؤكد أن التطرف لا يزال موجوداً، وأن الفئات المتطرفة والإرهابية قادرة على جذب الشباب ضمن مخططاتها، وكان مقلداً جداً حجم النقود الموجودة بحوزتهم.. حتى (نوعية) الأطراف والمخطط المستهدفة حدثت فيها نقلة نوعية كبرى، وأصبح التدمير والإفزاز والخراب الأكبر هو الهدف المنشود. إنها حرب معلنة وواضحة وعليه، فالتعامل المطلوب مع هؤلاء الإرهابيين، يجب أن يأخذ منحى آخر تماماً.

حسن شبكسي
الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٥/٣٠

كل ما مضى شيء والمقبل شيء آخر

مع وجود عدة تنظيمات تتبنى صيغة القاعدة، علينا أن نؤمن ونقر بمرحلة جديدة من مكافحة القاعدة. مرحلة تختلف جذرياً عن كل ما كنا نعمل عليه. في السابق كان أماننا تنظم وأسماء نعرفها، وصور معلقة في كل مكان، أي أن الخصم واضح ومعروف، أما اليوم مع هذه التشكيلات الجديدة المضبوطة، فالحال بات أصعب

وأكثر حساسية. حالنا اليوم، ليس ملاحقة لمتشبه بهم وإحباط مخططاتهم. نحن أمام جبل تشرب أفكار القاعدة وتلقف أفكارها، جبل الانترنت، الذي قد لا ننتفع معه خطط الوقاية الفكرية، والمتبعة منذ ٤ سنوات. هذه الخلايا السبع، ليست خلايا كما يظهر، بل سبعة تنظيمات واضحة وصريحة. واحدة منها تتبع التنظيم القديم، الذي أسسه يوسف العبيدي وكان فهد الفراج أحد قادته. والبقية تنظيمات منفصلة عن بعضها، لا أحد يرتبط بالآخر، ولكنهم حملوا منهجاً واحداً وكتاباً واحداً عنوانه (موسوعة القاعدة الجهادية).

فارس بن حزام
الرياض، ٢٠٠٧/٥/١

الضلة الضالة وجبل الجليل

قد أبود مشاشاً. ولكن لا تلوح لي في الأفق القريب أي بادرة سريعة للانعقاد من معضلة التطرف الإسلامي ما دامت استراتيجيات مواجهة التطرف تسير بهذا الشكل المرتبك. الصورة تبدو مثل رؤية جبل الجليل. كأننا لم نخرج إلى الآن على الغوص في العمق لثري مدى ضخامة الجذور. الانتحاريون ليسوا سوى ضحايا للجبل المغرور فرضاً في المدارس والجامعات. كثير من مؤسسات التعليم هي بؤر لتجهيل الأفراد وتنميط عقولهم في اتجاه واحد هو (الحقيقة المطلقة). ذلك يكون في ظل إهدار حقوق الإنسان، وانتشار البطالة والفقر وغير ذلك مما يدفع إلى ردود فعل انتقامية مدمرة للذات. لا بد لنا أن نخوض للكشف حقيقة جبل الجليل ذلك كي لا يتفاقم الوضع فتغرق السفينة بمن فيها.

سعود البلوي
الوطن، ٢٠٠٧/٥/٤

ليس هناك من حل، أديروا الأزمة

لن أقول إن كشف الخلايا السبع كان صدمة. فهو خبر كان متوقعا، وليس ذلك بسبب قصور المواجهة الأمنية والمخابراتية، ولا بسبب فقدان الرغبة الرسمية في الحرب على التيار (القاعدي)، فالصراع بين (القاعدة) وبين الدولة السعودية الثالثة هو صراع وجود وبقاء. نعم، ليس صدمة ما كشف عنه، رغم كل (الإبداعات) الجديدة فيه من قبل (القاعدة)، من تدريب الطيارين الانتحاريين، مروراً بابتعاث المتدربين، إلى استغلال (مظفر) الاستثمار وهاجس تشغل الأموال لدى السعوديين من أجل ضخ المال في الجسم الإرهابي، كل هذه الإبداعات، على فزائدها، تظل تفاصيل. جذور المشكلة لم تعالج ولم يقترب منها إلى الآن. لم تعد المطالبة بالإصلاح الفكري الآن أمراً محرمًا، بعدما كانت كذلك في بواكير الحرب على الإرهاب في السعودية، حالياً، وبعد حوالي ٤ سنوات من حرب الكر والفر بين (القاعدة) والأمن السعودي، أصبح واضحاً لكل ذي عينين أن الحرب طويلة. هذا السؤال الذي بين يديكم، يزعم أنه لا يوجد حل لمشكلة الإرهاب الديني، وإنه يجب أن نتعامل مع هذه المشكلة بطريقة (إدارة الأزمة) وليس حلها. والفرق أن حل الأزمة يعني أن المشكلة قابلة للحل و(الإنهاء) بسلة من الخطوات والإجراءات. هناك نوع من الأزمات لا يبدو قابلاً للحل، بل للإدارة وتقليل الأضرار. الفكرة هي أن حل الأزمة الإرهابية صعب المنال حالياً، لأنه حل يتطلب رؤية جديدة في الفكر والتربية والسياسة، رؤية تنطوي على تنازلات ونقد عميق للذات، واستعدادا للقبول نتائج هذا النقد، وتحولاً مؤلماً نحو أرض جديدة، بكل ما يعني ذلك التحول من شطب للأفكار القديمة، وتجاوز للأوهام السالفة.

مشاري الزايد
الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٥/١

ولا يزال الإرهاب مجهولاً

اكتشاف الخلايا الإرهابية يؤكد على حقيقة مؤلمة، وهي أن تغلغل الفكر الإرهابي في نسجتها الاجتماعي كان أشد مما يتصوره أكثرنا تشاؤماً. كثير من تغلقه وتزعجه العمليات الإرهابية المباشرة، بوصفها ظاهرة إجرامية متعينة. لكن، بمجرد زوال هذه العمليات أو انحصارها، فإنه يتنفس الصعداء، متصوراً أن قد تم القضاء على الإرهاب. هل نحن نأخذ الظواهر الكبرى في الاعتبار على هذه الدرجة المتدنية من التبسيط، هل ما زلنا نعتقد أن الإرهاب مجرد ضيف حل ببنينا؟ هل الظواهر الاجتماعية المعقدة تشتغل على هذا النحو الذي تخيله؟ أسئلة من هذا النوع

لا زلنا نلتف عليها، بواسطة خطاب يبرئ الذات، سلوكاً وثقافة، ويرمي الآخر بجريمة وجريمة الإرهاب.

محمد علي المحمود
الرياض، ٢٠٠٧/٥/٣

فتشوا بيننا

عدد الإرهابيين المقبوض عليهم هذه المرة، ونوعية الأسلحة المضبوطة بحوزتهم، وكمية الأموال التي كانت معهم، والمخطط الذي كانوا يتوون تنفيذه.. كل هذه المعطيات والملاسات تحتم علينا التوقف ملياً عندها، وأن نسأل كيف دخلت كل هذه الكميات والتوقعات إلى الأسلحة إلى داخل البلاد؟ كيف تمكنوا من استمالة هذا العدد الكبير من الشباب؟ متى ندرس الأسباب الكامنة وراء انجرار الشباب خلف قيادة الفكر الضال؟ اقتصادية، اجتماعية، دينية، وتقضي عليها دون أن نخشى من تبعات غضب المستندين من رجال الدين؟

محمد الحربي
عكاظ، ٢٠٠٧/٥/٣

تفكيك الإرهاب بتفكيك ممارسات التطرف

بعض الممارسات الدينية طوّرت خلال مرحلة ماضية بطريقة تخدم الإرهاب دون أن نعلم كيف أن ذلك التطوير في ممارسة الدعوة لا يكن الهدف منه عملية تسهيل للمعرفة الدينية بقدر ما كان خطة محكمة لزرع فكر متطرف ومتشدد يتغلغل في المجتمع بطريقة يصعب الانتفاك منها. الوعظ الديني تطوّر عبر زمن الصحوة والتشدد ومازال ليكون وعظاً سياسياً بحثاً، ولذلك أصبحت أهدافه مختلفة. المعالجة الفكرية يجب أن تبدأ بمعالجة الخطاب الديني من جديد.

علي الخشيبان
الوطن، ٢٠٠٧/٥/٤

أين الخلل؟

هذه الخلايا توحى لنا بأن الظاهرة الإرهابية ما تزال في نشاطها المتكرر لخلق حالات من التدمير على مستوى أعلى. ما الذي كنّا نفعله طوال هذه المدة؟ هل كانت مصلحتنا للظاهرة الإرهابية لا تدخل في الحلق بقدر ما تعالج السلع المشن؟ لماذا ما تزال تُصنّف بظهور خلايا أخرى بهذا الحجم وبهذه الخطورة؟ فترأى للظاهرة فيها من الخلل الشيء الكثير، ولقد تم ترويض فكرة الانتصار للظاهرة من الواقع المتعين، حتى ظننا لفترة أن المجتمع والخطابات الدينية كاملة في طورها الأخير لمرحلة الوسطية. أخشى ما أخشاه أن تصبح الوسطية فضاءً واسعاً يمارس من خلاله خطاب التطرف والإرهاب بعض النقية لتمرير الكثير من رؤاه المتطرفة. إن وصف (الفتنة الضالة) فيه الكثير من الغموض والمروية وكأنه ثبوت للذات، بدليل أنه تم ترويض فكرة أنه فكر موهف من الخارج. المعالجة التي سعينا إليها أقرب إلى الأمنية، في حين أن الكثير من الأصول الثقافية والدينية والتراثية التي يعتمد عليها منظور الفكر الإرهابي لم يتم التطرق إليها، ولم تتم مساءلتها مساءلة معرفية، وحتى المناهج التربوية التي تنقل كثيراً بعبارات التصنيف والإقصائية ما تزال هي ذاتها فلم تحرك ساكناً.

شتيوي الغيثي
الوطن، ٢٠٠٧/٥/٤

الدفاع عن العقيدة السلفية

هذا الفكر لا يمكن أن يتوقف إلا لأن تفك كل شرائح المجتمع وفصائله جنباً إلى جنب في وجه هذا الفكر الخارجي الأثم ويحدوا في الدفاع عن عقيدتهم (السلفية) وأمنهم وبلادهم وحرمانهم. إن الوقوف مع ولاة أمرنا وحكامنا ورجال أمننا في هذه البلاد المباركة تجاه هذه الفتنة الضالة التي تحمل هذا الفكر الخارجي إنه والله من أوبس الواجبات على كل فرد من أفراد المجتمع له قدرة في المشاركة بأي شيء كان في وجه هذه الفتنة الضالة.

عبدالله بن عبدالرحمن الأحمد
الجزيرة، ٢٠٠٧/٥/٣

وجهيمان آخر؟

أسعدتنا النجاحات الكبيرة لرجالنا البواسل الذين تمكنوا من جميع هذه العصابات الإجرامية وأخذها بالجرائم المشهودة، والقبض عليهم جميعاً بما فيهم شيطانهم الذي علمهم السحر. الرجل الذي أخذ البيعة الخاسرة منهم على الفساد وطماعته بل ومبايعته عند الكعبة. هل الزمان يعيد نفسه؟ كلا. ولكن- وهو بهذا أصبح (نسخة) مكررة من سلفه (جهيمان).. الذي نفذ مؤامراته الحقايق وجهالته العمياء. لا شك أن المجموعة التي بايعت زعيماً لها على السمع والطاعة له أمام الكعبة هي أثر وأحيث هذه الفئة الضالة: لأنهم بهذه (المبايعة الإجرامية) قد خرجوا على ولي أمر المسلمين، وأرادوا فرض الفوضى والتقاتل بين أفراد المجتمع المسلم الأمن المطمئن!

عبدالله بن إدريس
الجزيرة ٢٠٠٧/٥/١

جاء الحق

أخيراً.. أعلن المفتي العام للمملكة مسمايات وصفات الباغين المعتدين الأتيمين. كان حلمي وأمنيته منذ انفجار أول شرارة الإرهاب الدموي أن يسمى أولي الحكمة (الفئة الباغية) باسمها الصحيح فلا يقولون عنها (الفئة الضالة) ولا يسمونها (المسلمون المتشددون) أو (المسلمون المتطرفون)، ولا يستخدمون عند الحديث عنها ألفاظاً منتقاة تعبر عن الرجاء فيها... مثل الألفاظ المنتشرة وألقت بأثارها على وغي الناس وعقولهم ومواقفهم ونشأ على إثرها التعاطف عند بعض العامة الذين يرفضون الإبلاغ عن هؤلاء المجرمين بحجة أنهم متدينين أو يرفضون معاداتهم بحجة أنهم ليسوا أعداء لنا. هؤلاء المجرمين الأتيمين يمثلون فظائع بشعة. وما هم إلا حركة احتجاج سياسية اجتماعية ترفع شعارات إسلامية وتبيح القتل المتعمد والتخريب المستمر.

جهر المساعد
عكاظ ٢٠٠٧/٥/١

فشل كل الحلول

تبدل الخطاب الإعلامي من بعض الزملاء الكتاب. رفضوا المناصحة في البداية والحوار، واليوم يلومون قصور لجنة المناصحة. قالوا إن التركيز يجب أن ينحصر في السيف والبنادقة، واليوم تساهلوا عن الفكر، الذي مازال يقاوم كل الدماء المهدورة. تحدثوا عن أدوار خفية في التجنيد من بطولة المراكز الصيفية وحلقات تحفيظ القرآن، فأعيد تنظيمهم إدارياً ورقابياً، ومازال التجنيد مستمرا بكل جرأة. أكدوا على ضلوع المؤسسات الخيرية في الضع المادي، فجاهت التنظيمات المالية الصارمة، ومازال المال يتدفق بسلاسة إلى التنظيم وخلاياه، وإلى كل من يرغب في إنشاء تنظيم مشابه. بعد عام من الإعلان الرسمي عن وجود القاعدة، صدر عفو ملكي عن المطلوبين. كانت المهلة شهراً، فالتصرت الاستجابة على ٦ عناصر غير مهمة. تكرر النداء بعد عام، ولم يستجب أحد. قبل العفو، عشنا تجربة التراجعات المتلفزة، فأطلق علينا ٣ من أبرز مشرعي التنظيم. قالوا إنهم تراجعوا، فلم يحرر حضورهم عموداً في بناء القاعدة لكن المقابلات تواتت مع ١٧ موقوفاً حكوا تجاربهم، ولم نلهم أثراً بعدها. في جانب آخر تقول لجنة المناصحة، إنها حاوت ٧٠٠ موقوف، لتعلن أن ٨٠٠ منهم قد تراجع عن أفكاره التكفيرية. لكن من جانبي، لا أتق بأي قرار خلف القضبان، فلو كنت مكان الموقوف لأقريت بكل ما يرضيهم. قارس بن حزام

الرياض ٢٠٠٧/٥/٨

سحرنا الذي انقلب علينا

لم يكن مفاجئاً بيان وزارة الداخلية الأخير.. لأن مؤلّات الإرهاب لم تتوقف قط، وأركانها الراسية لم تصلها بعد معاول النقد والكشف. من أكبر الكذابات التي تم الترويج لها أن الفكر التكفيري والإرهابي فكر واقد من الخارج، وما دمننا تردده العبارة فإننا سنقبل كمن يحمل عقرباً في جيبه ولم يعترف أنها في جيبه. (يجب) أن نعترف أن عقربتنا من داخلنا، ليس بجسمها فقط بل بسنها أيضاً. الإرهاب من الداخل أفراداً وفكراً، هو سحرنا الذي انقلب علينا.

(الفئة الضالة) تسمية مشوشة كثيراً، إنها لا تجيب عن شيء، ضالة لماذا؟ وفي أي اتجاه؟ ومن أين أتت ضالتها؟ هذه العبارة تستر أكثر مما تكشف، وكأنها تصف حالنا الذي لم يجد طريقه الواضح بعد. ما زلنا نلحم حتى اليوم بأن أحداث الإرهاب هي غمامة صيف مستمر وتجنلي. هذا الوهم يعني بقاء الإرهاب. كيف نعالج الإرهاب بحملات من الوعظ الثقلي الذي لا يقول شيئاً سوى أنه خطاب مفلس ولا ينتمي لهذا العصر ولا يستطاع أن يقتنع أحداً، بل إنه جزء من المشكلة أصلاً. هذا الخطاب لا يزال هو المؤمل منه حل المعضلة. وهل يحل المعضلة من صنعها؟! كيف يمكن أن نواجه الإرهاب دون أن نتوجه إلى نظامنا التربوي والتعليمي لتراجعه؟ نحن لم نتجرأ بعد على أن نزيل تكفيرنا لبيعة المسلمين من الكتب التي تعلمها لأبنائنا. ما زلنا نعلم أبناءنا إلى اللحظة أن الأشاعة وهم أكبر جزء من المسلمين خلف لمشركي قريش كما يعبر مؤلف كتاب التوحيد للصف الأول الثانوي. نوقع ضمن اتفاقية مكة على ألا يكفر من المسلمين الآخر ولكن أريدنا لا تصل إلى تغيير ما نقوم به تجاه كل الطوائف المسلمة فما بالك بغير المسلمة. قد تستعمل سلاح التطرف والغل ضد الآخرين ولكن يجب أن تعلم أن ذات السلاح سينقلب تجاهك يوماً من الأيام.

عبدالله المطيري
الوطن، ٢٠٠٧/٥/٢

تجريم أب الإرهابي؟

أدعو وزارة الداخلية إلى توفير كل رب أسرة وربانها ومساءلته بل ومعاقبته حين يخل بدوره المطلوب منه من متابعة أفراد أسرته. وحين أطالب وزارة الداخلية بعقاب الوالد الذي أهمل ولم يبلغ عن شكوكه في تصرفات ابنه أو غيابه أو فقده، ثم تركه يخطط ويدفن في باطن الأرض أسلحة ثقيلة ويحمل فوق كتفه أسلحة خفيفة، ويجمع الأموال بطرق غير مشروعة، فإنني أجزم بأن مطالبتي مشروعة. العاصفة التي هبت على بلادنا واقتلعت أطناب الأمن والهدوء من نفوسنا، والفوضى التي عمت مجتمعنا، تحتاج إلى وقفة وصرامة، وبات من الضروري حزم الدولة في ضبط تلك الفوضى.

رقية البويريني
الجزيرة ٢٠٠٧/٥/٢

نجح رجال الأمن وفشل لجان المناصحة

منذ أن خرجت علينا لجان المناصحة هذه وهي تسوق لنا البشائر تلو البشائر عن انتصاراتها وبطولاتها المصنوعة من ورق. قالوا إن مشكلة الإرهاب قد تم القضاء عليها بنسبة ٨٠٪. قالوا إن الشباب المنحرف قد رجعوا إلى الحق وتركوا ما كانوا عليه، لكننا رأينا منهم من عاد وانخرط في سلك الموت مرة أخرى ولم يرض على إطلاق سراحه سوى فترة بسيطة. لجان المناصحة فضلت فشلاً ذريعاً في تنفيذ المهمة التي وكلت إليها ولم تقم بواجبها في استعادة أبنائنا من برائن الإرهاب، ولم تستطع أن تفند حجج الإرهابيين، ولا لما وجدنا هؤلاء المتطوعين الجدد من الشباب الصغار يركضون وراء دعاة البيعة.

خالد الغنامي
الوطن، ٢٠٠٧/٥/٣

المنصحة.. قبل (المنصحة)

بشاعة المشهد المعززة، كان يمكن أن تكتمل، فتبدو الصورة مخيفة أكثر، لو تمكن الجناة مما عزموا عليه من سوء. ماذا لو مضت كل خلية إرهابية، من بين الخلايا السبع، إلى غايتها، ففجرت منشآت نفطية، وقصفت مطارات مدنية وعسكرية، وقُتل في عمليات انتحارية واغتيالات، شخصيات عامة، ومواطنين ومقيمين؟ منذ سبع سنوات، والإرهاب يضرب باستمرار في جهات العالم، ثم يضرب بيننا وبقوة، وكثير من حملة الأقلام من بيننا، صامت ساكت ولا كلمة، وكثير جداً ممن يعطلون المنابر كل يوم جمعة، لا شغل لهم، إلا الدعاء لتسرة المجاهدين (في كل مكان)؟ ودأب (متابريون) آخرون، على الهجوم المنظم على قليل من الكتاب والمفكرين، الذين أخذوا على عوايقهم التصدي للتشدد والتطرف.

حماد السالمي
الجزيرة ٢٠٠٧/٥/٣

المجاهبات الأيديولوجية.. وهشاشة الدولة

صدام الهويات

هاشم عبد الستار

فحسب، بل خلق ردود فعل مضادة دفعت نحو إعادة بعث الهويات التقليدية، كما شجعت جماعات أخرى وكرد فعل على الصرامة السياسية والدينية الرسمية على تصنيع هويات خاصة بها. لم تنجح محاولات وأد الهويات الفرعية، كما أخفقت الدولة والمؤسسة الدينية في تعميم هوية كلية، بل أن التطورات اللاحقة أثبتت استحالة تصنيع هوية عامة في ظل الانفتاح الثقافي العولمي، والتحويلات الاجتماعية والفكرية والسياسية التي عصفت بأسس المنظومات الثقافية والحضارية في العالم. ولذا، فإن من العسف الفكري إدعاء جماعة ما حق تمثيل باقي الجماعات أو تنصيب نفسها ناطقة باسمها. في الواقع، أن تمسك الجماعة الغالبة، سياسية كانت أم أيديولوجية، برؤية صارمة إزاء الآخر، وينبذها حق الشراكة السياسية والدينية، وإنكارها لمبدأ التعايش بين الجماعات الدينية والسياسية يجعل من فرصة الحوار ضئيلة للغاية، إن لا يمكن لحوار وصولاً إلى توافق على ثقافة وطنية مصنعة لهوية كلية أن يعقد فضلاً عن أن يحقق نتائج مضمرة دون الإقرار بالمبدئي بحرية المعتقد، وحق الآخر في التعبير عن معتنقاته الأيديولوجية. هذا المشهد العام تواصل في سلوك الدولة والجماعات المشتقة منها،

ما جعلها تضيق بوجود (آخر) يختلف معها أو عنها. ولكن ما هو غير مرئي، أن حقراً عميقاً كان التحديث يقوم به ناسفاً البنى التقليدية ليرسي أسس منظومات قديمة وبيروقراطية جديدة، أسفرت عن انهمار الساحة المحلية بتيارات فكرية وسياسية مناهضة للقائم والموروث، ليقسم المجتمع على أساس ميول أفراد ماضوية وحداثية وهيجنة.

إخفاق الدولة في توليد هوية وطنية في بعديةا الثقافي والجيوستاسي كان يتم على وقع تبدلات عميقة في نظام القيم المنتجة عبر تحولات اقتصادية واجتماعية جرت تحت ظل حركة التحديث التي شهدتها البلاد على مدار عقود، الأمر الذي نبه إحساساً ما لدى قطاع كبير من الأفراد بالحاجة إلى هوية ثقافية جديدة، فيما كانت مجاميع أخرى ترتد بعنف نحو تحصيناتها الثقافية التقليدية في سياق إحياء هوياتها كتنوير عن رفض الانثيال وراء موجات التحديث، ورغبة في توفير مصادر حمائية تحول دون ذوبانها في تيار التحديث الذي أطلقت الدولة ترسيخاً لوجودها السياسي.

الإحساس بالأزمة التي عاشها الأفراد بفعل البعثة العنيفة التي شهدتها نظام القيم الفردية والجماعية كان قادحاً لإحساس الأفراد والجماعات بالرغبة في البحث عن هوية بديلة أو عودة إلى هوية خاملة تكفل الإحساس بالفرديانية والإنسجام والتآلف وكذلك الإستمرار والإستقرار على المستويين النفسي والاجتماعي. والإحساس بـ (الأزمة) ليس سوى تعبيراً عن مزعج شديد نحو البحث عن (دور) يلعبه الفرد بترجم

لم يكن التجاذب الداخلي الذي شهدته البلاد على مدار السنوات الماضية منحنساً في شكل ثقافي أو سياسي ضيق، بل يضرر ماهر أعمق، في ظل بحث طويل عاشته الجماعات عن هوية نهائية، وفي رد فعل على عجز الدولة عن توفير شروط وحدة وطنية قادرة على توليد هوية كلية تخفف من وتيرة تصاعد الهويات الفرعية التي تفجرت بمديات متسارعة ومتزامنة ما ينبىء عن تمرذات هادئة على الدولة.

ما ذكرته هدى الصالح عن وجود ما لا يقل عن عشر هويات دينية بين سكان السعودية، ليس سوى إطلالة فوقية على السطح الاجتماعي والثقافي في البلاد، فثمة أزمة عميقة تشهدها الدولة تعكسها جنوحات متوالية نحو (التشكل الجماعي) تنزع بالأفراد في سياق البحث عن هوية تنطوي على تعبيرات ثقافية واجتماعية وسياسية متطابقة مع ميولهم وحاجاتهم. فلا الدولة نجحت في صنع هوية وطنية جامعة، لإصرارها على فرض مكونات هوية مستمدة من تاريخ وثقافة وتقاليد النظام السياسي غير الحائز على مقبولة عوممية، ولا الدين، بالتفسير الوهابي، نجح في تشكيل هوية دينية جامعة، لإصراره على محو البنى العقدية السائدة، وإكرام بقية الجماعات الدينية على الانضواء في المذهب الغالب على خلفية أن كل من ليس على دين المذهب الرسمي فهو ليس بمسلم.

بالنسبة للقبيلة، كمكون اجتماعي رئيسي في الجزيرة العربية لم يكن قيام الدولة القطرية سوى أداة وأد وليس استيعاب، ما أشعرها بالتهديد خصوصاً وأن الدولة القطرية لم تؤسس على قاعدة وطنية استيعابية، وإنما قبلية إقصائية، فجاء رد الفعل من سنخ سلوك مؤسس الدولة، وبالنسبة للإقليم، لم يكن قيام الدولة سوى محو لترات، وتاريخ، ومنظومة القيم، والنظم الإدارية والاجتماعية والقضائية السائدة فيها، وليس دمجها في بنية الدولة الجديدة، ولا صونها

لميراثها الحضاري والتاريخي، وإنما كانت نزعاً تسلطية لمنطقة على أخرى اعتمدت القتل، والقمع السياسي، والإكراه الثقافي والعقدي وسيلة للإلحاق، فجاء رد الفعل مقابلاً للفعل التسلطي للدولة، فجاءت هويتها منسوجة من تراب الإقليم، وطوقس أهله، وقيمه الاجتماعية، وسوايقه القضائية والتنظيمية والأدارية. وبالنسبة للمذهب وكذا بقية المعتقدات الفكرية المتنوعة، لم تؤسس الدولة منذ ولادتها لمبدأ التسامح الديني، والاقرار بحق كل مذهب في التعبير عن نفسه بحرية تامة ما لم تكن تنطوي على كراهية الخطوط العقدية الأخرى، وإنما جاءت بمبدأ (تكفير) الآخر غير الوهابي، تسويقاً لإعلان الجهاد ضده، وتجريداً لجيوش الفتح التي دخلت إلى المناطق عن طريق إسالة الدماء، ومصادرة الممتلكات، وإجبار الأهالي على الامتثال للعقيدة الغالبة.

صرامة الموقف السياسي والديني لم يحبط فرصة نشوء هوية كلية

صرامة الموقف السياسي والديني أحبط فرصة نشوء هوية كلية وخلق ردود فعل مضادة أعادت بعث الهويات التقليدية وإنتاج أخرى حديثة

عبره هويته الثقافية وإحساسه بالكيانية الفردية والذي يأخذ أشكالاً

ثقافية، وإجتماعية، وسياسية.

لا تعبر الكتابات الثقافية والصحافية بالضرورة عن هويات أصحابها، فقد يضمّر هؤلاء هويات أخرى بسبب المحافظة الإجتماعية، والمصالح الخاصة، أو الخوف من البطش الذي تسببه قواتين النشر الصارمة، فقد يمجّد بعض الكتاب سياسات معينة لدى الدولة أو رؤية دينية أو أيديولوجية محددة ولكن ليس على سبيل تطابقها مع القناعات الثقافية أو الأيديولوجية لديهم، فصراع الهويات يتم خارج الفضاء المتاح إجتماعياً، أو ثقافياً، أو سياسياً. ويمكن للمرء أن يقرب بزوغ الهويات الفرعية في ظل انحسار هيبة الدولة بوصفها مصنعة إفتراضية لهوية عليا - وطنية.

قد يمر الأفراد بمرحلة تحقيق تتسم بالتقلب في رحلة الكشف عن هوية نهائية، قبل بلوغ نقطة حسم خيارات الهوية، وليس مستغرباً أن تجد بعض الأفراد المنضويين في الجماعات الدينية المتطرفة قد عاشوا قسماً من حياتهم فوضى أخلاقية تتسم بخروقات دينية وتهتكات إجتماعية مثل استعمال المخدرات، والاعتداءات الجنسية، وسرقة البهوت والمحال التجارية والسيارات، قبل استيعابهم في مجاميع دينية جهادية يرون فيها قناة خلاصية من اقتراعات ماضية وفرت لهم (ضربة حظ) أو (تصفية شاملة) لذنوبهم عبر خيار العمليات الانتحارية (أو الاستشهادية كما يسمونها). في بعد الهوية، يمثل هذا التحول الدراماتيكي مدركاً بالنسبة للأفراد الذين يعيشون أزمة إكتشاف الذات، وهي أزمة لا يعيشها بالضرورة، كل الأفراد، فهناك من ارتضى العيش ضمن هوية موروثية، أو أن بعضاً آخر لا يعتني كثيراً بهويته، غياب أزمة الدور أو الرؤية الشاملة للحياة.

أولئك الذين شعروا بأن هوياتهم قد طمست بفعل تيار الحداثة المعولمة ينغرون مثنى وفردى على نحو عاجل إلى المحاضن التقليدية للهويات الاجتماعية أو الأيديولوجية التي يرون فيها ملاذات آمنة تقيهم خطر الاضمحلال الاجتماعي أو الفناء الأيديولوجي. كل ذلك تم في ظل جنوح الدولة نحو تعزيز هوية تقليدية لا تتوافق مع سيورتها نحو الانغماس في (الأمركة) وليس العولمة بمتوالياتها الليبرالية والديمقراطية.

تولدت القطيعة بين الدولة والأجيال الجديدة المنبعثة من تيار التحديث على مستوى الهوية،

فأجهضت فرصة الحوار ليس بين الدولة وتلك الأجيال فحسب، بل وبين الأخيرة والمجتمع التقليدي المتمثل في رجال الدين والرموز الاجتماعية القبلية، وكذلك المؤسسات الثقافية التقليدية بما هي منتجاً لنظام قيمي وثقافي مؤسوس بمركزية صارمة إجتماعية وسياسية. خطورة القطيعة تكمن في تلاشي اللغة الحوارية، وهذا عائد في جزء جوهري منه إلى غياب شبه تام لتقاليد حوارية يمكن الركون إليها، وإفتقار الجيل القديم إلى مرونة ذهنية ونفسية تسمح بإطلاق مشروع حوارى يتوقف نجاحه على انتعاش هذا الجيل من الإحساس المتضخم بالمصوابية المطلقة، إذ لا طائل من حوار يكون فيه طرف مسكوناً بوهم تجريم الآخر وتزنيبه الذات.

القطيعة الثقافية بين الأجيال الحديثة التي تلقت تعليمها في مدارس وجامعات تعتمد مناهج عصرية علمية وأدبية، وبين الأجيال السلفية التي مازالت متمسكة بمناهج دينية تقليدية ماضوية، وهي قطيعة تزداد اتساعاً وخطورة وربما تؤدي في مرحلة لاحقة إلى مصادمة شرسة، خلقت

الهويات الثامنة

المشهد الثقافي والاجتماعي والديني في المملكة مرّ خلال العقود الثلاثة الأخيرة بتحوّلات جوهرية، يمكن أن نصفها برحلة إعادة إكتشاف الذات أو تحقيقها، وبات الأمر بالغ الوضوح في انفجار الهويات على وقع تقهقر رمزية الدولة وهونها، حيث لحظنا إعادة انبعاث تشكيلات أيديولوجية وسياسية كانت فيما مضى خاملة، لم يكن يدلّ عليها سوى قلة نادرة من الحضورات الثقافية البليدة، أو اللقاءات الودّية الرمزية إلى الحنين للماضي.

شأن القومية العربية، فإن الأصولية الإسلامية، على سبيل المثال، صدرت عن رد فعل على الإحساس بالتفوّق الحضاري الغربي الذي أوجد، وخصوصاً بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، خصماً حضارياً متعلّلاً في الإسلام، مفضياً إلى إنعبات غير مسبوق لأشكال متعددة من الأسلام الحركي السياسي في ممانعة مفتوحة على طول خطوط المجابهة مع الغرب: ثقافياً، وسياسياً، واقتصادياً، وأمنياً. لم تكن الحركة الإسلامية بتنوعاتها سوى تظهراً جماعياً لهوية مهددة، ما أسبغ عليها أهمية إستثنائية وإضافية.

حين بدأ الحوار الوطني يعقد أولى جلساته في يونيو ٢٠٠٣، كان تمثيل الهويات الأيديولوجية والسياسية ملحوظاً في تشكيلة المشاركين في الحوار، بما يرمز إلى اعتراف ضمنى بالتنوع والتباين، وقد تم ترسيخ الاعتراف في اللقاءات الحوارية اللاحقة.

وكنتيجة، لم يوفّر الحوار الوطني على مدى اللقاءات السبعة أرضية مصالحة بين الجماعات الثقافية والسياسية، فضلاً عن خلق مناخ متسامح يستوعب القواعد الشعبية، وقد انعكس ذلك لاحقاً وحالياً من خلال تصعيد الخطابات الأيديولوجية التي إتسمت بالاقصائية والتحريضية، كما جرى في الاشتباكات التي حصلت على مسرح الجمامة بجامعة الرياض، واشتباكات معارض الكتاب، وإغلاق المنتديات الثقافية، واكمال تصعيد الخطاب الطائفي مهمة الاستقطاب والقطيعة التي كادت أن تخرج عن نطاق السيطرة في ظل إضطرابات أمنية وسياسية

الإحساس بـ (الأزمة) ليس مجرد تعبير عن متزع شديد نحو البحث عن (دور) يلعبه الفرد يترجم عبره هويته الثقافية وإحساسه بالكيانية

محلية وإقليمية.

ما يغفل عنه مسؤولو الدولة، أن إحصاء بورّ العنف وتفكيك جماعات التطرف ليسا مكنّا لسببين: أن المضخّات الفكرية مازالت تزود الساحة المحلية بجرعات هائلة من التعاليم العقيدية المشددة المصهدة لظهور تشكيلات تنظيمية عنيفة. والآخر: أن سياسات الدولة قاصرة عن تخليق إطار ثقافي وحضاري مرن يسمح باستيعاب التنوع الداخلي ويحقق حاجات الأفراد والجماعات.

الجهود اللاحقة التي حاولت امتصاص الاحتقاناث الثقافية والعقيدية عبر دعوة الجميع لاعتناق مبدأ الحوار والتسامح كانت تهدف إلى تفادي فوضى عارمة كانت تستشهدها البلاد في ظل انفراط عقد الدولة التي بات التطرف يتسرب من عباتها، ولم يكن ذلك يضع حداً لتفوّع الهويات الفرعية التي عمّقت سياسات الدولة وجوداتها الاجتماعية وتظهراتها الثقافية والاعلامية.

توازن القوى الإقليمي

العراق وصراع النفوذ

فريد أھيم

يتكرر في مناطق أخرى مثل اليمن ولبنان حيث يطور الأمراء الكبار علاقات وثيقة مع مختلف الأحزاب الحليفة لها، وبدرجة أساسية عبر تقديم الدعم المالي والدعم الدبلوماسي وفي بعض الأحيان الدعم العسكري المباشر للتأثير على سيادة الصراعات ودعم المصالح السعودية. الانكفاء السعودي المعلن عن الساحة العراقية سيبقى طالما أن الولايات المتحدة تستمع ما يعتبره السعوديون أسوأ السيناريوهات في العراق: تعزيز النفوذ الإيراني هناك، الحرب الأهلية الدمية في العراق.

وفيما تتصاعد الدعوات داخل الولايات المتحدة لإنهاء الدور العسكري الأمريكي في العراق، فإن استقطاب الزخم بعد انتصار الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية في نهاية العام الماضي فإن العائلة المالكة واجهت رأياً يقول بأن الولايات المتحدة لن تكون عاقبة أمام عراق تهيمن عليه إيران. فهم يخشون بأن تكون مقترحات تقرير جماعة دراسة العراق بسحب القوات الأميركية من العراق سياسة أميركية قادمة.

كما يخشى السعوديون أيضاً بأن القرار الأميركي بالانسحاب سيؤدي الى مبادرة دبلوماسية أميركية تجاه إيران، تقرر فيها النفوذ الإيراني في العراق في مقابل الانسحاب. وتلتقي هذه المخاوف مع الأزمة اللبنانية المتواصلة، والتي بدأت بالعُدوان الاسرائيلي على لبنان في صيف العام الماضي، ثم أخذت شكل الجمود السياسي بين المعارضة وقوى السلطة. لقد شادت السعودية في لبنان، مع الدعم الإيراني لحزب الله، كدليل آخر، ويأتي في المقدمة الالتزام الإيراني لمواصلته برنامجهما النووي والدعم الإيراني لحصان في صراع السلطة في الداخل الفلسطيني، ما اعتبرته الرياض سعي إيراني للبحث عن دور مهمين في المنطقة.

وذلك، فإن إصرار المسؤولين السعوديين على الولايات المتحدة بعدم الانسحاب من العراق كما عبّر عن ذلك الأمير تركي الفيصل، السفير السعودي السابق في واشنطن العام الماضي، يندرج في سياق هواجس الرياض من وقوع العراق تحت النفوذ الإيراني، وما إطلاق الملك وكبار الأمراء خلال الفترة الماضية لتحذيرات مباشرة وغير مباشرة بالتدخل السعودي في

وفيما تأمل العائلة المالكة كبح النفوذ الإيراني، ليس في العراق فحسب ولكن في المنطقة عموماً، فإن الرياض تريد تفادي أي مصادمة مباشرة مع طهران وأن تبقى منفتحة للتعاون مع الإيرانيين. وحيث تصبح التوترات السياسية في المنطقة ذات طابع مذهبي، فإن الحكومة السعودية تفقد المرونة الضرورية لكبح أو إشراك طهران في لعبة توازن القوى الكلاسيكي.

الرياض وأزمة المبادرة

علنياً، لم تكن السعودية متحمسة للغزو الأميركي للعراق سنة ٢٠٠٣، بالرغم من تعاونها في تقديم التسهيلات الضرورية للعمليات العسكرية الأميركية. ومنذ ذلك، وكما عبّر صانعو السياسة السعودية عن إحباطهم المتنامي مع تزايد أعمال العنف وتدهور الأوضاع الأمنية، فإن الرياض التزمت موقفاً سلبياً تجاه الأحداث، فبينما سمحت لجماعات العنف بالتسلل من أراضيها إلى داخل العراق ما خفف عنها عيناً أمنياً مقلقاً، إلا أنها في المقابل لم تقدم ما يشير الى رغبتها في دعم العملية السياسية، بل سعت بحسب ما تفيد تقارير عدة تمويل جماعات العنف. الانكفاء السلبي عن الوضع السياسي العراقي يمكن إرجاعه الى عدد من العوامل، ولكن الأهم من بينها هو الرغبة السعودية لتحاشي أي تعقيدات في علاقاتها مع الولايات المتحدة، وطالما أن الولايات المتحدة تحتل العراق، فإن أي جهد سعودي لرسم دور فاعل ومستقل إزاء هذا البلد يفضي الى خطر النكد الأميركي. بمعنى آخر، أن أية سعي سعودي لتدشين علاقات السيد - العبد مع المجموعات السنية العربية أو الجماعات المسلحة في العراق قد يضعهم في موقع غير مريح لدى الناس الذين يقتلون الأميركيين. وعليه، فإن الرياض تحاول المحافظة على مسافة احترازية في اتصالاتها مع الأحزاب والشخصيات العراقية سواء الحرب أو الأكراد، السنة والشيعية، الحضر والعشائر، وبالتالي فهي تعقد روابط مع جماعات سنية عراقية محددة عبر رجال الدين المحليين أو الجماعات السلفية الجهادية المقرّبة منها، دون أن تترك أثراً وراءها يهدد بإخراجها أمام حليفها الأميركي. هذا الدور بالواسطة يعتبر استفئاً لحساسية الوضع العراقي، ولكن لا نجد هذا الأمر

إيران، العراق، السعودية شكّلت على الدوام مثلث توازن القوى الإقليمي، وأن سقوط الضلع العراقي لم يغيّر في طبيعة المعادلة، بالرغم من التمرّق الذي يعيشه العراق على وقع العواصف الأمنية العاتية التي تضربه من كل الاتجاهات. القضية المركزية بالنسبة للعراق هو أن السعودية وإيران يسيطرون على المقاتلين الذين يتدفقون ويعملون على الساحة العراقية، وهما مسؤولان عن العنف الدائر في الساحة العراقية. فالسعوديون يريدون ضماناً أن لا يصبح العراق دولة تابعة لطهران، حيث أن نفوذاً إيرانياً متعاضداً على الجزيرة العربية قد يهدد استقرار السعودية، وبالنسبة لإيران، التي حاربت ثماني سنوات مع قوات صدام حسين في الثمانينات تريد ضمانات بأن لا ينشأ نظام في العراق يفرض تهديداً عسكرياً على إيران. ولكن جوهر المشكلة يكمن في أن المجتمعين السني والشيعي في العراق قد أصبحا مستقطبين داخلياً بما يجعل طهران والرياض عاجزتين عن إخماد النزعة حدة الاستقطاب لديهما.

الموقف السعودي من أزمة العراق يتحرك بصورة رئيسية بوحى من هواجس توازن القوى الإقليمي، فالخوف السعودي الرئيسي كما تعبّر عنه الدوائر الرسمية هو أن إيران ستوظف موقعها النافذ في العراق لترسيخ هيمنتها الإقليمية في حال الانسحاب الأميركي. ولذلك تتألبغ الرياض في إلحاحها على واشنطن من أجل عدم الخروج من العراق في الوضع الراهن، مفصحة عن دعم العلني لإدارة بوش في البحث عن خيار حل حاسم. وفيما تعبّر السياسة الإقليمية السعودية عن طريق مستنظار سياسة توازن القوى الكلاسيكية، والتوترات المذهبية السنية - الشيعية، التي تغلف تلك السياسة، والأكثر أهمية هي تلك المنظورات التي عبرها ترى الحكمة السعودية الوضع الإقليمي.

ولم تتخل الحكومة السعودية عن تلك النظرة، في مجهودها من أجل حشد الدعم الشعبي خلف سياستها من أجل توازن القوة الإيرانية. على أية حال، فإن الجوء الى الولاءات المذهبية، سواء تمت بتشجيع من الحكومة أو خلافاً، فإنها تنطوي على مخاطر للحكومة السعودية، سواء على مستوى السياسة المحلية في التعامل مع الشيعة في السعودية أو على مستوى سياساتها تجاه إيران.



تحدثت مصادر سعودية وأميركية عن هجوم السعوديين في العراق بنحو ١٢ بالمئة من المقاتلين الأجانب، الذين يمثلون حسب مصادر أجنبية ١٠ بالمئة من المقاتلين العرب عموماً، ولكن الدور السعودي يزداد أهمية وخطورة في البعد اللوجستي والتمويلي، حيث تذكر مصادر عراقية بأن الدعم المالي السعودي الخاص

العراق في حال انسحاب الولايات المتحدة متزامنة مع تحذير واشنطن من الفراغ السياسي الذي قد تشغله طهران في العراق، سوى محاولة لكبح ميول أميركية بدأت تتنامى تحت ضغط الكونغرس الديمقراطي من أجل سحب القوات الأميركية من العراق. وبالرغم من أن التحذيرات السعودية ذات طبيعة سياسية وغير واقعية حيث لا تمتلك السعودية قوة عسكرية منافسة لنظيرتها الإيرانية، وتذكر بأن أي تورط عسكري في العراق سيأتي بكارثات أمنية على نظامها السياسي وقد يؤدي إلى إنهيار الدولة حيث ستكون حدودها مفتوحة على كل الجبهات، وهو ما تدركه العائلة المالكة تماماً، فهشاشة الوضع الأمني تحول دون الاقدام على مخاصرات قاتلة خصوصاً مع مفاجآت العنف التي تتفجر بين فترة وأخرى. ولذلك، فإن التهديد السعودي بالتدخل العسكري المباشر هو مجرد طلقة فارغة في الهواء. الخيار البديل للتدخل السعودي تمثل في دعم الجماعات السنية المسلحة، حيث اعتبر استقبال الرياض في أكتوبر ٢٠٠٦ لزعيم هيئة علماء المسلمين الشيخ حارث الضاري، وهي جماعة دينية سنية على صلات وثيقة بالمتطرفين، مؤشراً على خيارات الرياض في التدخل.

وعلى أية حال، فقد تنفست الحكومة السعودية الصعداء حين بات واضحاً بأن إدارة بوش وحكومة المالكي تعارضان الانسحاب الأميركي من العراق، بالرغم من إنعدام الثقة في قدرة القوات الأميركية على تحقيق الاستقرار في العراق بمعزل عن الدور الإيراني وكذلك السوري، إلا أنه إستمرار الحضور العسكري الأميركي في العراق يحدّض أسوأ السيناريوهات من وجهة النظر السعودية في الوقت الراهن.

السياسة الإقليمية السعودية

تنظر الحكومة السعودية إلى أزمة العراق من منظور التوازن الإقليمي، بالنظر إلى القوة الإيرانية. على أية حال، فإن هذا المنظور قد لا يتطابق مع الرأي العام المحلي (وهو ليس موحداً) على أية حال لطبيعة التباينات السياسية والاجتماعية، الذي ينطلق في تقييمه للأزمة العراقية من خلال منظورين متداخلين: الأول، طالما استمر الاحتلال الأميركي لأرض عربية، فإن المقاومة المسلحة تعتبر مشروعة، الثاني الصراع الطائفي.

منذ بداية الاحتلال الأميركي للعراق، تدفّق السعوديون من التيار السلفي إلى العراق للمشاركة إلى جانب المتطرفين، وخاضوا حرباً دموية ضد المدنيين إلى جانب القوات الأميركية. ويظهر كثير من العراقيين إلى السعوديين القادمين من خلف الحدود الشمالية بأنهم جاءوا لاشاعة الموت بين العراقيين وليس لطرد قوات الاحتلال الأميركية.

الذي في الخلافات السياسية لأهداف إمبريالية أميركية. لقد بات معلوماً أن إستعمال الحكومة السعودية للورقة الطائفية في الأزميتين العراقية والليبنانية كان ينطوي على مخاطر عليها بدرجة كبيرة، بعد أن تكشّف ضلوع الأمراء في مخططات طائفية سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى القطري وخصوصاً في الملف اللبناني، فقد بدا واضحاً أن الأطراف التي شاركت في المخطط الطائفي هي مشبوهة وتفتقر للمصداقية، يضاف إلى ذلك الهدف المضخوم للمخطط الذي كشف عنه مسؤولون أميركيون وإسرائيليون وكذلك وسائل إعلامية غربية، حيث تبين أن السعودية ليست سوى منفذاً صغيراً لأجندة طائفية أميركية في المنطقة لخدمة أهداف لها ولإسرائيليين.

رغم ذلك، يبدو صحيحاً القول بأن العراق سيظل يزود أولئك الذين يبحثون عن ذريعة لتثوير الاختلافات المذهبية في الصراعات السياسية، تقابلها جهود من قيادات إسلامية نافذة في الجانبين السني والشيعي من أجل إعادة التوازن النفسي والثقافي للأمة بعيداً عن مهازرات البسطاء فكراً وسياسياً الذين يتلقون تعليماتهم من رجال دين متطبعين أو خاضعين تحت إملات حكوماتهم المصنفة على معسكر الاعتدال بحسب المعايير الأميركية.

انكسار الموح الطائفي يعتبر فشلاً سعودياً حيث كان التعويل عالياً على دور هذا الموح في تطويق الحركة السياسية والدبلوماسية الإيرانية، خصوصاً وأن الداعمين الأميركي والإسرائيلي أرادوه على مقاسمهم، بالرغم من اتفاق الأطراف هذه على هدف موحّد: التحالف ضد إيران كبح نفوذها في المنطقة، وما ذلك التنامي المفتعل للدور السعودي في ملفات المنطقة: الخلاف الفلسطيني بين حماس وفتح، لبنان، المبادرة العربية للسلام، المصالحة بين تشاد والسودان، وأزمة دارفور، سوى محاولة لصياغة سياسة إقليمية سعودية مضاهية للسياسة الإقليمية الإيرانية. ولكن يبدو أن ثمة هواجس تحول أمام السعودية من أجل المضي في سياسة إقليمية ذات طبيعة صدامية وطائفية.

والحكومي يساعد في تعزيز التمرد السني. وكانت مصادر عراقية حكومية قد ذكرت بأن المسؤولين العراقيين نقلوا إلى نظرائهم السعوديين هواجسهم من تشجيعهم لمواطنيهم من مقاتلين وموكلين لدعم التمرد في العراق. في المقابل، قامت الرياض ببناء سياج أمني على طول الحدود مع العراق، من أجل منع المتسللين من العراق إلى داخل أراضيها، كما أعلن عدد من علماء المؤسسة الدينية الرسمية عن استنكارهم بشأن انضمام الشباب السعوديين لعمليات التمرد في العراق، وهو موقف يعارضه رجال دين سلفيين كانوا قد أصدروا بيانات تشتمل على دعوات غير مباشرة بالمشاركة في الجهاد ضد القوات الأميركية. المسؤولون السعوديون يقرّون بصورة سرية بأن ليس هناك شيء يمكنهم القيام به لوقف السعوديين من السفر إلى العراق عبر دمشق والمشاركة في القتال الدائر في العراق.

وفيما شهد القتال في العراق تحولاً دراماتيكياً في العام ٢٠٠٦ إلى ما يقرب الصراع المذهبي بين العرب السنة والعرب الشيعة، فإن الرأي العام السلفي بدأ يركّز على التهديد الذي يواجهه السنة في العراق من قبل الأغلبية الشيعية. ففي السابع من ديسمبر ٢٠٠٦، بحث علماء الدين السعيون، المنضويون تحت الجامعات الإسلامية في البلاد، دعوة إلى العالم السني لحشد الدعم للأقلية السنية في العراق، في مواجهة الاحتلال الصليبي الأميركي والمؤامرة الصغوية الرافضية، حيث صيغ البيان بلغة طائفية فاقعة لم تعارضه الحكومة السعودية بل تطابق لاحقاً مع تصريحات علنية للملك وعدد من الأمراء الذين تحدثوا بلهجة مماثلة من موقف رسمي إزاء ما يجري في العراق. ليس ثمة شك بأن الهوية الطائفية التي طالما كانت تحت السطح في الشرق الأوسط قد تم تعميمها مؤخراً على خلفية أزمة العراق، وكذلك أزمة لبنان وجهود الإدارة الأميركية لتشكيل معسكر من الدول العربية السنية الهادف إلى عزل إيران. بالرغم من أن نهاية مدى الهيجان الطائفي غير معروفة إلا أن ثمة مؤشرات على أن وتيرته قد تراجعت بدرجة ملحوظة بفعل ممانعة شعبية ونخبوية إسلامية وليبرالية لتوظيف العامل

إصلاحيون يطالبون بمقاضاة الأمير نايف

وزارة الداخلية تقيم دولة بوليسية

خطاب من دعاة الدستور الإسلامي إلى الملك عبدالله بن عبد العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

نتطلب بفتح ملف حقوق الإنسان ومقاضاة وزارة الداخلية خادم الحرمين الشريفين: الملك عبد الله بن عبد العزيز

وفقه الله إلى سنن العدل والشورى وراحه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن كل الناس في هذا البلد: متأثرون بالأحداث العظام، التي تتابع موجاتها منذ أكثر من عشرة أعوام، ككوارث منطقة الخليج، وظهور نتائج المغامرات الخارجية، وتفاقم المشكلات الداخلية، ولا سيما إفrazات القهر والفقر، وما صاحب ذلك من وغي الناس بحقوقهم، في عصر الإعلام المفتوح.

وخاصة الناس وفيهم أمراء كثيرون وفقهاء وأساتذة جامعيون ونخبة في المجتمع الرسمي والأهلي لهم حسن مستقبلي: يدركون شرطي البيعة على الكتاب والسنة: العدل والشورى، ويدركون أن الإصلاح السياسي أصبح محتوما. إلا وزارة الداخلية، التي صممت على أن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء، وضافت زرها بكل من فتج فمه بكلمة حق أو صرخة احتجاج، فقال كلمة عادلة، أمام سلطتها الجائرة، في مسجد أو صحيفة أو منتدى، أو قنارة أو خطاب أو بيان.

١- وزارة الداخلية كمن يريد أن يعالج عينا عشاء فأعماه:

وضع الناس من هذا القهر، وتناسى الاحتجاج العشوائي والمبصر، وتناسمت المطالبة بالحقوق، فسافت إلى السجون آلاف من الفتيان والشباب والكهول والشيوخ.

وأناحت لها سيطرتها على القضاء، أن تحول القضاء إلى أداة من أدوات قمع حقوق الإنسان، وصدور أحكام قاسية على دعاة الدستور (الإسلامي) الخلافة، بالسجن ست سنين وسبعا وتسعا، برهان مبين على أن قبضة وزارة الداخلية ويصمتها ورسالتها واضحة.

ومن ذلك اعتراضاتها على تقديرات بعض القضاة للعقوبات، وطلبها منهم إصدار أحكام متناهية القسوة، وقد أذن بعض القضاة لضغوطها، فأصدروا أحكاما شديدة القسوة، حكموا فيها بالسنين الطوال، ومئات الجلدات، على أعمال خفيفة عابرة، بل إن بعضهم حكم بالإعدام تعزيرا (لا قصاصا)، على الجراحة. وكل تلك الأحكام المخلة بما أنزل الله من عدل وإنصاف: تقدم باسم تطبيق الشريعة، وحماية الأمن الوطني.

وخالفت هدي الشريعة في وظائف السجون، الذي حصرها بالتأديب والتعويق، عندما جعلتها للتضييق والتعذيب. فصارت السجون محاضن لإنتاج الخمر والأحقاد والتوتر، والجريمة والمخدرات، والأمراض النفسية والجسدية، فكانت كمن يصب الزيت على النار. فازداد المجتمع احتقاناً، وزادت المشكلات تفاقماً، لأنها لا تعرف ماهية المشكلة، ولا ماهية الحل أو نتجأهلمها.

كل الناس تحدد المشكلة: بأنها الفساد السياسي، الذي هو جرثومة كل

فساد ديني أو تربوي أو أخلاقي، أو تعليمي أو اقتصادي أو اجتماعي، حقيقة بسيطة يعرفها طلاب أقسام علوم الاجتماع والسياسة، في السنة الأولى من الدراسة.

وكل الناس تحدد العلاج بأنه: الإصلاح السياسي، إلا وزارة الداخلية، التي تعلن بملء فيها: المشكلة هي فساد الإنسان، أما نحن فلنفسنا فاسدين حتى تناودوا بالإصلاح، وسنبداً بكم يا دعاة العدل والشورى وحقوق الإنسان، قبل أن تكونوا رأيا سلميا عاما يضغط في سبيل الإصلاح السياسي.

٢- الأمن القائم على نموذج (الدولة البوليسية) نتائجه كارثية:

وانطلاقا من المفهوم البوليسي للأمن الوطني: ازدادت قبضة وزارة الداخلية الفولاذية بطشا: ومكنتها خبرتها أكثر من ثلاثين عاما في القمع السري والعلني، وسيطرتها على مفاصل الدولة كافة، من التشويش والتعويق.

واستطاعت وزارة الداخلية بسلطتها المطلقة: أن تلتف التهم وتشوه السمعة، وتكبر أخطاء دعاة الدستور وحقوق الإنسان والمحتسبين، وهم أناس يجتهدون في توكي المصلحة العامة، ومن الطبيعي أن يقعوا في أخطاء، ولا يبرئون أنفسهم من الأخطاء، وجل من لا يخطئ، ولكنها تنظرها من خلال نظارات محدودة، تقصير كل حبة صغيرة قبة كبيرة، لكي يتنازل الإصلاحيون في المجتمع الأهلي عن الإصلاح، ويصير مهم الوحيد النجاة من السجون، والسلامة من رؤى الأشباح، وإتقاء القمع السري والعلني.

وعندما توليت سدة الملك تنفس دعاة الإصلاح من كافة الاتجاهات والأطياف الصعداء، وأملوا أن تكون ياني الدولة السعودية الرابعة، دولة الدستور الإسلامي، وأن تكون المؤسس الثاني للدولة السعودية أي مؤسس الدولة الدستورية، بعد أبيك الملك عبد العزيز المؤسس الأول، وأن يجمع الله بك شمل العباد، كما جمع بوالدك شمل البلاد: عندما آزره المواطنون الأحرار من كل البلدان، رحمنا الله وإياكم وإياه وإياهم.

وحاولوا الوصول إليكم: فوجدوا الطرق ضيقة، بل شبه مغلقة، بل مخيفة مليئة بالمخاطر والحواجز.

وازداد تسلط الوزارة ضراوة، بمزيد من اعتقالات الإصلاحيين ودعاة المجتمع المدني والدستور، بالطن من تحت الخاصرة، تحت ستار تهم يصعب على دعاة السلم الأهلي كشفها، أو مواجهتها بشكل مباشر، كما وقع لدعاة الدستور والمجتمع المدني (الإسلامي) الثمانية: الشيخ سليمان الرشودي والدكتور موسى القرني والدكتور عبد العزيز الخريجي والدكتور سعود الهاشمي، والدكتور عبد الرحمن الشميري والحامسي عصام البصراوي، وسيف الدين الشريف، وفهد بن صخر القرشي، وعبد الرحمن خان الذين سجنوا بتهمة دعم الإرهاب. من ما يد على أن الوزارة، ماضية في مخطط تشويه دعاة الإصلاح أمامكم، وأمام الرأي العام، من

أجل إفشال مبادرتكم التي أعلنتم: المشاركة الشعبية.

وفوق ذلك هي تزياد تنكراً - من خلال تعاملها مع هؤلاء المتهمين وغيرهم - لما أصدرته الدولة، من أنظمة عدلية، تضمن الحد الأدنى من حقوق المتهم خاصة والإنسان عامة.

كما أنها تزياد إغراقاً في نموذج (الدولة البوليسية)، من خلال تدخلات مكشوفة، تبرهن على أننا أصبحنا في دولة تحكمها المباحث، من دون ستار ولا مواربة، وصارت وزارة الداخلية تواصل انتهاكاتها لمتهجية لحقوق الإنسان، بتركيعة الشعب وسلب كرامته وحرياته العامة، تحت عنوان الأمن الوطني!!!

٣- العنف هل هو المشكلة أم عشر إفرازات المشكلة ومضاعفاتها؟

وتجاوبت الوزارة مع توجهات الإدارة الأمريكية، بتجفيف منابع الإرهاب، واستثمرتها، فازدادت تضخماً وتعاطفاً وسيطرة وتضييقاً، وهيمنت على أجهزة الدولة عموماً، وخاصة وزارة التربية والتعليم، وعلى وزارة التعليم العالي، وعلى المساجد والشتون الإسلامية وعلى الإعلام.

وتوهمت الوزارة أنها تقضي على الإرهاب بالأساليب العسكرية والبوليسية وحدها، غير مدركة أن العنف على خطورته: ليس إلا عشر إفرازات الاستياء العام الأخرى، كفساد الأخلاق والمخدرات والسرقات، وشيوع الرشوة والبطالة المقنعة، والأمراض النفسجسمية كالسكري والفشل الكلوي، والإنتحار ونحوها من الظواهر التي توشك أن تبلغ مستوى الوباء.

وغير مدركة أن أي شعب يعاني من ثنائية الإهانة والإملاق، لا يمكن أن يستتب فيه أمن ولا وفاق، وأن ثنائية الكرامة والمساواة وتوافر الأرزاق، هي أساس الاستقرار في كل مكان وزمان.

تجاهلت الوزارة أن سبب الاستياء هو شقا الرحي: شق يطحن المساواة والعدل والشورى، فيظلم ويعيث بالمال العام ويستأثر بالإدارة، وشق يطحن رأس كل من ينادي بالعدل والشورى، وينكر المنكرات السياسية. وكأنها لا تدرك أن سياستها القمعية سرية وعلنية هي العامل الثاني، في تكوين الاستياء العام، عندما حصرت العلاج بالحل البوليسي العسكري؛ وكبست الأصوات، فسقت الوزارة حشاشات العنف وهي تظن أنها تحصد، متجاهلة العلاقة الحميمة بين الضغط والانتفاجار.

إن تضخم دور وزارة الداخلية: ولا سيما منذ حرب الخليج الثانية: عجل بوصول الاستياء والاحتقان العام: إلى مستوى لم يصل إليه منذ أكثر من نصف قرن، واليوم ليس ثمة أسرة من أسر هذا البلد، إلا وهي مكلومة بسجين لها حاضر أو سابق أو بقتيل مندفع أو مدفوع، أو بمظلوم اغتصب أرضه أو ماله، أو باعطال لم يجد ما يحفظ كرامته، أو بمساهم نهبت حيطان الأسهم كد عمره، أو كفي مظلوم حرم من الفرص الوظيفية المناسبة، أو نشيط سدت الواسطات والرشاوى والطبقة والإقليمية والمذهبية والروتين أمام فرص العيش الكريم المشروعة، أو مبتلى بعباءة المخدرات والأمراض النفسية والجسدية.

بهذه الوسائل السرية والعلنية: قتلت وزارة الداخلية الإحساس بالكرامة والأنفة والحرية، في حوالي تسعين بالمئة من عيون هذا البلد البازغة الحرة، (والأولي الأمر فيه)، من فقهاء ومحبيين وعاطف وأساتذة جامعات ومتقنين، ومعتبين بالشأن العام، ورجال إعلام وحقوقيين، صاروا (في نظرها)، رعاها ودهماء وغوغاء.

وتوصلت عبر العمل الدؤوب المنظم، خلال أكثر من ٣٠ عاماً، إلى ابتكار وسائل قتل منظم، لشعور المواطن بالكرامة والمساواة والعدالة أولاً، إلى ابتكار وسائل قتل منظم، لروح المبادرة والإصلاح، والاهتمام بالشأن العام، فكانت مخزون خبرة، تستفيد منه البلدان العربية القمعية كلها.

في كيفية ترويض الفقهاء والعلماء، وتدينج الأحرار والمحترمين والصحفيين، والقضاء على دعاة حقوق الإنسان والعدل والشورى.

وأوصلت - عبر وسائل القمع السري - إلى الجميع رسالة محددة: لينحصر كل منكم في شئون بيته وأسرته، وإلا فلدينا مزيد من القمع السري، مادياً ومعنوياً، قد يمتد إلى الأسر، وإلى ميادين العمل، بأطراف المباحث المتعددة، المباشرة المعلنّة، وغير المباشرة التي قد تتقنع ملابس رجال الحسبة والتعليم والإصلاح، وتمتد أخطبوطاً مخيفاً، في جميع أجهزة الدولة، كالتعليم والمساجد والجامعات، وسائر الوزارات، ولا يتصور أن جهازاً سلم منها، حتى هيئات الأمر بالمعروف والمخدرات، فضلاً عن القضاء، الذي رؤى منذ زمن بعيد.

وبهذه الوسائل القمعية أسقطت وزارة الداخلية مصداقية الأعيان على العموم والفقهاء على الخصوص، بين تلاميذهم وأتباعهم والرأي العام، فبذرت - ببديها - جيلاً متوتراً مندفعاً (بلا أساتذة)، تفجر العنف من بين أصابعه.

ألقاه في الماء مكتوقاً وقال: له إياك إياك أن تبثل بالماء هذه هي حكاية زلزال العنف' إنه حصاد الدولة البوليسية، التي يقوم فيها الأمن على الظلم والأثرة وتخفير المواطنين وتخفيفهم من جانب، ومن جانب آخر على تخويف كل من يجأر أو يصرخ أو يصدع، من الأمرين المعروفتين والتاهين عن المنكرات سياسية وإدارية ومالية وروحية، الذين هم عيون الزرقاء، عندما يشعلون ضوءاً أحرأ أمام الانتهاكات.

٤ - إخلالها المنتظم بشرطي البيعة على الكتاب والسنة: العدل والشورى يسقط مشروعية الدولة:

إن تصرفات وزارة الداخلية: تجسد إخلالاً خطيراً بالمفهوم الشرعي للبيعة على الكتاب والسنة، وكأنها لا تدرك أن العدل والشورى شرط في البيعة الشرعية، وأنهما أساس القول بتطبيق الشريعة، وأن تلك مسألة قطعية في العقيدة، لا يشكك فيها إلا فقيه خارج أو مخدوع أو غافل، أو طاغية يؤثر هوى كسرى وقيصر، على هدي محمد صلى الله عليه وسلم. لقد وقفت عقبة أمام كل مشروع خير يهدف إلى تعزيز شرطي البيعة على الكتاب والسنة: العدل والشورى يحال إليها من الجهات العليا، فحسبت في أدرجها سنين طويلاً، نظام لجنة حقوق الإنسان (التي تسمى الأهلية) ونظام هيئة حقوق الإنسان ونظام الجعبيات الأهلية، ووقفت بالمرصاد، ضد الشفافية وضد المؤسسة، وضد استقلال القضاء، وسائر وسائل الحكم الشوري، التي لا مشروعية لأي حكم من دوتها.

بل إنها - من خلال كلام بعض منسوبيها - تتصور صراح المستضعفين واستغاثة المظلومين ومطالبتهم بالعدل والشورى: من الفوضوية والفتن، المحلة بالعقيدة ويتطابق الشريعة، وبالوحدة الوطنية، وفوق ذلك - من خلال كلام بعض منسوبيها - تصرح في مقامات ملئمة أمام الناس بأن المشروعية هي السيف، وبأنها ستخوض الدم إلى الركب، في المحافظة على الوضع السائد، القائم على قتل ثنائية العدل والشورى. فإذا كانت المشروعية هي العنف والسيف، القائم على الاستبداد والجور: فبم تبرر مطالبيتها بالفقهاء وأساتذة الجامعات وأهل الإعلام ودعاة الإصلاح السياسي بفتاوى ضد العنف، وهي - من خلال كلام بعض منسوبيها وممارساتهم - تنتهك شرطي البيعة الشرعية، بقول وعمل علني صريح، لا مجال فيه للتأويل ولا التبرير.

أفلا تدرك الوزارة أن مثل هذه الأقوال والأفعال: أكبر قاتم بهدم المشروعية الدينية للدولة، وأكبر شاحن ليطارية العنف، ولا سيما عندما تصمم على تعطيل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر السياسي باللسان، متجاهلة أن ذلك ركن من أركان العقيدة العظام، ومن أجل ذلك لا تدرك ذهنيته المتحجرة أن أول بوابة لمحاربة العنف، هي الإصلاح

السياسي المؤسسي، والسماح للناس بالتعبير عن عواطفهم ومصالحهم، أفراداً وجماعات.

ومن ذلك إخلالها بالعقيدة الأمنية، للعاملين في الأجهزة الأمنية، ولا سيما العاملين في جهاز المباحث، إذ إن هؤلاء يتوظفون وفي ذهنهم أنهم يقومون بخدمة وطنية، لا يأكلون من خلالها مالا حراما، ولا يزاولون ظلما لأهلهم، بل يحفظون أمن البلاد والعباد، بيد أنهم يقعون في مفارقات تزلزل العقول والنفوس، حين يجدون في السجون فئات متعددة الاتجاهاً والأطراف، من المطالبين بالعدل والشورى، من فقهاء وأساتذة جامعات وأئمة مساجد، وصحفيين وأميرين بالمعروف، وناهين عن المنكر، ومعنيين بالشأن العام، وحين تطلب منهم الوزارة ملاحقة هذه الفئات والتضييق عليها، وقد أدى ذلك إلى تخلخل العقيدة الأمنية الدينية والوطنية للدولة، وإلى استقالات وتنامي أمراض نفسية وتذمر، بين منسوبي الجهاز.

وإذا استمرت على هذا المنوال فستوغل في نط (الدولة البوليسية)، وتوغل في الإخلال بالمشروعية، والتبجح وخرق شرطي البيعة، وسيصبح الانحدار تلقائياً حتمياً، لا طاقة لأحد على دفعه ولا منعه.

٥ - دعم الخطاب الديني المحرف الذي يخل بالمواطنة والتعددية والتسامح ويؤاخي التخلف:

وهي تدفع بعض علماء الدين الخادعين والمخدوعين والغافلين، وتمكن لهم ماديًا ومعنويًا، مباشرة أو عبر تسليها في وزارات الشؤون الإسلامية والإعلام أو التعليم العام أو الجامعات، ليثبتوا خطاباً دينياً متقوقعاً متخلقا، يبت الفرقة بين أهل القبلة، ولا سيما بين السنة والشيعة، ويلعن الشيعة وبعض الفئات الأخرى، ويخل بروح المواطنة، ويذكي روح التعصب الديني، ضاربا عرض الحائط بسنن السلف الصالح في التعامل مع الطوائف والفرق، من أهل القبلة وغيرهم من مواطني الدولة الإسلامية، كعلي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وعمر بن عبد العزيز. وهي تتجاوب - ولعل ذلك سهواً مع المخطط الصهيوني والأمريكي، الذي يريد التفرقة بين السنة والشيعة، من أجل تمزيق الدول العربية، وإنشاء دويلات مذهبية، على أنقاضها، وتستثمر بعض علماء الدين من الخادعين والمخدوعين والخسافلين، المحافظين على رسوم الدولة المذهبية، لكتابة فتاوى ويكتب عن غرار (وجاء دور المحوس).

وتدعم خطاباً دينياً محرفاً آخر لا يؤمن بمبدأ (المشاركة الشعبية)، بل يحمي الاستبداد، ويشع بين الناس أن سلطة الأمة واستقلال القضاء وكون القاضي وكيلاً للأمة، وقيام التجمعات الأهلية، ليست من هدي الإسلام، ولا من سنن السلف الصالح، وينكر أن هذه الأمور من صلب أصول العقيدة القطعية، باعتبارها من وسائل تحقيق مبادئ السياسة الشرعية، كالكرامة والمساواة والتعددية، والعدل والتعايش والشورى والحرية.

وتدعم خطاباً دينياً محرفاً آخر: يصادر حقوق المرأة الشرعية، ويحمي القهر والفقر والتخلف، ويتجافى عن سنن السلف الصالح، في العهد النبوي والراشدي، ويصادر حقوقها باسم الإسلام، وكان وزارة الداخلية تريد أن تكون سلفية أكثر من السلف الراشدي الصالح.

وهي تستحلف مع بعض الفقهاء المخدوعين والغافلين، من أجل الحفاظ على الأخلاق الذي يقصدون.. وهم مأجورون على اجتهادهم.. ولكنهم عن كواليس السياسة وأولويات الشريعة غافلون. بل لأنها تريد أن يبقى نصف المجتمع مثلولاً، وفق نظام (الحريم والجواري) من جانب، ولأن نيل المرأة حقوقها، عامة والسياسية خاصة، يمكنها من تربية أجيال حرة أبية، تطالب بحقوقها الشرعية، وترفض التفقير والتحقير. من أجل ذلك نود أن نقول على سبيل الجزم واليقين: إن عقلية وزارة

الداخلية الديناصورية: وسيطرتها الاخطبوطية: هي أعظم عوامل الاختلال في الدولة، وهي المسئول الأول عنه.

٦ - البحث عن الحل: تفعيل أجهزة الرقابة وإنشاء أجهزة المحاسبة من أجل الحد من سيطرة وزارة الداخلية على مقاصد الدولة: ومن أجل ذلك رجاكم يا خادم الحرمين، موقعو (بيان معالم في طريق دولة الدستور الإسلامي): أن تحموا الدولة ومرافقها، من أساليبها الديناصورية المتخلفة، عبر قسم هذه الوزارة ووزارتين: وزارة للأمن وأخرى للحكم المحلي.

ولكن هذا لا يكفي، لأن غياب مؤسسات المحاسبة، وضعف مؤسسات الرقابة: هو أكبر عوامل تنامي الفساد، وهو أكبر عامل على إفشال الإصلاح، لأنه يفاقم المشكلات، ويحول دون الشفافية والمساءلة، وأبرز مثل لذلك أزمة الأسهم، التي بلغت خسائرها فوق ما أنفق على حروب الخليج، وبلغ عدد الخاسرين فيها ملايين الأشخاص، وأصيب الألوف بالصدوج والأمراض النفسية، ومات بسكتة وانتحار عشرات إن لم يكونوا مئات.

إن تفعيل الدور الرقابي والمحاسبي ضرورة حتمية: لصيانة الدولة من الاختلال. ومن أجل ذلك نطالب بتقوية الأجهزة والوزارات والجهات ذات الدور المحاسبي والرقابي، الذي يحفظ التوازن، وهي:

١ - وزارة العدل، ٢ - ديوان الظالم، ٣ - ورئاسة القضاء. وتقوية الأجهزة الأخرى التي عانت من اخطبوط وزارة الداخلية عموماً وخصوصاً:

١ - أول ذلك تقوية هيئة حقوق الإنسان بتحويلها إلى وزارة. ٢ - وثاني ذلك إنشاء وزارة للجمعيات الأهلية. ٣ - وثالث ذلك ربط الداعي العام برئيس مجلس الوزراء (لأن القضاء في صورته الراهنة غير قادر).

٤ - ورابع ذلك إنشاء محكمة العدل العليا. لكي لا تستمر وزارة الداخلية في ضرب القوانين التي صدرت بمراسيم ملكية بعرض الحائط، كنظام المرافعات الجزائية.

ولكن ذلك أيضاً لا يكفي، فالأنظمة مهما كانت عادلة، لاتتفعل إلا بالأكفياء النزهاء الأتقياء، ومن المهم: أن لا يكتفى بالمصادقية والنزاهة والإخلاص، عند التوزير.

بل ينبغي أن تبرز في المعينين صفات: القوة والشجاعة والتضحية بحظوظ النفس العاجلة، وفي هذه الأجهزة السبعة على الخصوص: ينبغي أن تتاح الفرصة للكهول، بأن لا يزيد عمر شغلها عن ٦٥ عاماً، لأنها إما تحتاج إلى بناء جديد لأنها مستحدثة، كوزارة حقوق الإنسان، أو إلى تجديد لأنها متهرلة، كرئاسة القضاء.

إذ لم تكن ثمة جهات تراقب تصرفات وزارة الداخلية وتحاسب، فستقف ذهنها الديناصورى، وتغلغل نفوذها الاخطبوطي، في شرايين الدولة: عقبة كشودا: تحيط أي إصلاح مؤسسي، يعزز شرطي البيعة: العدل والشورى، لأنها تستमित في إعادة عقارب الساعة الفهقرى.

وسيكون أمر الإصلاح - إذن - كما كتلت الشاعر:

مضى يبلغ البنيان يوماً تمامه إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

٧ - أن الأوان لفتح ملف حقوق الإنسان

(الكشف عن الحقيقة والمصارحة والمصالحة مع المجتمع):

إن عدم وجود جهات رقابية فعالة ذات شفافية وجهات محاسبية قوية ذات مصادقية: قد زاد من احتمالات التسف. من أجل ذلك ينبغي فتح ملف حقوق الإنسان، لفحص ممارسات الوزارة، ومن الضروري - إذن - كشف المستور، والكلام في المسكوت عنه، لأن هذا وذاك يشكلان ضمانة للحد من التسف والإنفلات في استعمال السلطة، ويحولان دون تراكم

الفساد، ويحدثان من الممارسات السرية والعنينة، التي تتدثر بالشريعة والنظام والقانون والمصلحة العامة.

وهذا أمر بديهي في دولة تعلن صباح مساء، أنها تطبق ما أنزل الله للناس من عدل ورحمة وشورى ومساواة. وقد سعت لتكون عضواً في مجلس حقوق الإنسان العالمي، وذلك دليل على أنها تريد أن تكون نموذجاً في حفظ حقوق الإنسان، وذلك يستدعي أن يكون سجل حقوق الإنسان فيها نظيفاً مشرفاً.

ولكن سيطرة وزارة الداخلية، جعلت التطبيق متدنياً جداً، كما شهدت هيئات دولية مستقلة: بأن ترتيبنا في قائمة احترام حرية الرأي والتعبير، هو ١٩٧ فلا يفصلنا عن حافة القائمة: إلا كوريا وكوريا الشمالية!! وربما لو علمت هذه الهيئات الدولية ما نعلم: لوضعنا آخر دولة!! ولقد درجت الوزارة على إهمال الشكاوى والاستفسارات الموجهة إليها من لجنة حقوق الإنسان الوطنية. وهي تعد بالآلاف، وعلى إهمال الشكاوى والاستفسارات التي ترسلها هيئة حقوق الإنسان.. وهي أكثر من ٩٠٠ خطاب: لم تتجاوز الوزارة مع أكثر من ١٪ منها!!!

ومن أجل ذلك نتقدم إليكم مطالبين بفتح ملف حقوق الإنسان، ونطالب: أولاً - بالتأكد من معلومات وأخبار مستفيضة أو شائعة بين الناس، عن انتهاكات سرية لحقوق الإنسان. والأخبار المتواترة والمستفيضة، له حظ من المصداقية، وحظ من الإعتبار، يستدعي الفحص والتثبت والتحقيق. أجل قد يصعب إثباتها أمام القضاء، ولكن صيانة حقوق الإنسان، لا يلزم فيها قيام دعاء العدل والشورى لحقوق الإنسان، بإثبات الانتهاكات، بل ينبغي لهم طلب التأكد من كل خير متواتر أو مستفيض أو رواية شائعة، أو أي أمر يشكو منه عدد من الأشخاص، وهذا عرف عالمي لصيانة العدل والكرامة، وتعبق مسارب الفساد ومداخله.

وقيام الجهات الرسمية بالتثبت والفحص: قاعدة مرعية في علم الإدارة السياسية، انتفتت عليها الإنسانية، وأيديتها السياسة الشرعية. لأن هذه الأمور لا يستطيع الأفراد العزل الذين لا يركنون إلى ركن معين إثباتها، مهما كان لهم من النشاط والإقدام، لأن من ينتهك النظام والقانون سراً لا يكاد يترك شاهداً أو قرينة قوية تدنيه، ولكن البيئة القاطعة لا تلزم المشتكى، بل ينبغي للدولة القيام بالتحري والتثبت.

ومطلوب من الوزارة نفسها أن تثبت حسن نيتها، فتفتتح ملفاتها للفحص، لأن الشفافية والمكاشفة والمصارحة: مؤثر مهم على الاستقامة والرغبة في تنقية الأجهزة من حشرات الفساد.

٨ - تهم قمع سري تستدعي من الملك الإصلاحي فحص سجل وزارة الداخلية:

هناك قرائن قوية أو شائعات مشهورة أو مسلم بها بين الناس، والشهرة والانتشار معيار مهم من معايير مراقبة حقوق الإنسان، في المجالات التالية:

١. ممارسة السحر: هناك أخبار مستفيضة أصبحت في عداد الثقافة الشائعة، عن استخدام المباحث السحر، من أجل التأثير في نفوس السياسيين والمحسنيين الناهين عن المنكر السياسي أو أجسادهم أو أسرهم. بل هناك أخبار بأنها تلاحق أي راق من الرقابة بعالمهم، وأنها ترهبه بالتفتيش والملاحقة، ولا سيما عندما يحضرون إليه، وأن المباحث قد تشوش عليه في عمله الوظيفي أيضاً، وأنها قد تهدده بالسجن. على تهمة الشعوذة. رغم أن الراقي يعالج بالرقية الشرعية والسدر وزيت الزيتون، وهناك روايات عن أن أكثر من راق: يعتذر عن الرقية منذ الجلسة الأولى، بحثاً عن السلامة، ولا دخان من غير نار.

٢. التدمير الأسري:

هناك روايات مستفيضة بأن الأجهزة البوليسية: تهدد بالتدمير الأسري، الأهل الموقوفين من السياسيين والمحسنيين وقرباتهم، وينبغي التأكد من أنها لا تفعل ذلك أيضاً.

٣. الاغتيال المعنوي والمادي:

وهناك روايات مستفيضة عن زرع أمراض غريبة، ودس مخدرات في الطعام داخل السجون وخارجها، وعن انتشار الأدوية النفسية من دون وصفة طبية محددة، وهي أدوية خطيرة يؤدي إدمانها إلى الهلوسة، وانتشار المخدرات، وقد يقوم بتوزيعها بعض العناصر المفسدة في المباحث أو يتغافل عنها. ومن آثار هذه وتلك إضعاف الإرادة، الذي يستدرج به الشباب إلى اعترافات تدمر سمعتهم وروحهم المعنوية، فيمسون عند خروجهم من السجون، مرضى مشغولين بأنفسهم، أو مصابين باكتئاب حاد، أو بآسسين منسحبين من المجتمع، أو شبه مجانين ومعتوهين، أو مذمني مخدرات. فيصحبون عرضة لملاحقة شرطة المخدرات، بدلاً من المباحث. كلما هُزموا بالمطالبة بحقوق الأمة. إن حصيلة ذلك هي تحطيم الإرادة والاستقامة والإباء والسمعة، في نفوس شباب الأمة المتميزين والمحسنيين المهتمين بالشأن العام.

٤. استدراج المحسنيين إلى الأفخاخ:

هناك روايات مستفيضة بأن المباحث: تستدرج غفلة أوساذجة وحسن ظن، في بعض السياسيين والمهتمين بالشأن العام، وجرهم إلى أفخاخ جو مشيوة، عبر بعض معارفهم، ثم تصطادهم عنصراهم المندسة في إدارة المخدرات أو هيئة الأمر بالمعروف، في هذا الجو المشيوة، لتكتل بهم تحت تهم المخدرات أو تهم أخلاقية أو مالية، من أجل تشويه سمعتهم، وإسقاطهم اجتماعياً، أو انشغالهم بالدفاع عن أنفسهم. وأحياناً بسجنهم أيضاً على ذمة هذه التهم - بدلاً من سجنهم تحت تهم سياسية - أو من أجل تخويف من حولهم، من مصيرهم أو من الدفاع عنهم.

بل هناك روايات أوجدت خشيّة جديدة، من وضع مخدرات أو أسلحة ونحوها، في بيوتهم أو سياراتهم أو مكاتبتهم، أو استراحتهم ومزارعهم، ثم جر أصحابها إلى الإعدام تحت لا فتة: مروج مخدرات، أو إيهام الإدارة الأمريكية وإرضاءها، بأن هؤلاء إرهابيون أو داعمون للإرهاب.

٥. تصيد العورات عبر الهاتف والسيارات الدوارة:

هناك أخبار بلغت حد التواتر، بأن الوزارة تستخدم الأجهزة الأمنية، خلافاً لوظائفها الشرعية، في حفظ أمن الشعب والنظام، فتقوم بالتجسس خلافاً لقانون الشرطة - من دون رقيب عليها ولا حسيب - وتطلع على عوراتهم، عبر التنصت على هواتفهم، ودوران سيارات المباحث المباشرة الظاهر، على بيوتهم وممتلكاتهم، وتخويف النساء والأطفال، ولا ضامن على أنها لا تستثمر ما أتت عليه من عوراتهم، من أجل تخويفهم والإيقاع بهم أو بذويهم، أو تشويه سمعتهم، أو تلفيق تهم جانبية عليهم.

٦. استدراج الشباب الموقوفين إلى الاعتراف القسري بتهم جانبية لارتكابهم مستقبلهم:

هناك روايات مستفيضة: بأن المباحث تحقق مع بعض السياسيين والمحسنيين، في تهم ثانوية جديدة غير سياسية، لا علاقة لها بالتهم التي أوقفهم من أجلها، ولم ترد في الدعوى عليهم، وهي تهم أخلاقية جانبية، كالمخدرات والسكر والرشوة والتزوير، وهي تهم ليس عليها بيسنات إلا الاعترافات الناتجة عن فقدان الإرادة والتفكير والإغراء، وتوهمهم المباحث: بأن اعترافهم بها واعتذارهم عنها، يجعل بخروجهم من السجن.

ثم تهدد بتهم الإعترافات في صكوك المحاكم، لتتخذها المباحث سلاحاً

لأحد أمرين أو هما معاً:

الأول: أن يبقى سيف الفصل من الوظيفة شاخصاً، إن اهتموا بالشأن العام.

الثاني: تلتطخ سمعتهم، بأنهم حشاشون ومدمنو مخدرات، أو مزورون أو مختلسون، من أجل إسقاط مصداقيتهم. وقد صرح وزير الداخلية في إحدى المرات بأن أكثر المعتقلين من متابعي قنوات المعارضة الخارجية مدمنو مخدرات، فهل كان هذا الجهاز يلقى عليهم التهم من وراء ظهر الوزير، والوزير - إن - لا يدري ما خلف ظهره، من تلتفقات واستدراجات؟

٧ - التهديد بالسجن على قضايا بسيطة:

هناك روايات مستفيضة: بأن بعض أجهزة المباحث في بعض الإمارات كالقصيم مثلاً، تستدعي بعض الصحفيين الذين يكشفون عن الفساد المالي والإداري، في الصحف أو في الإنترنت، إلى الإمارة. وفي قسم سري فيها، قد يضرب الصحفي الشاب أو يخوف، وتقول له المباحث: عندنا لك ملف كبير، فإما أن تكتب تعهداً بأنك لن تعود، وإما أن نسجنك ونفعل وتفعل، وعند ذلك يقع، فتقول له: إن أخبرت أحداً بهذا التعهد سنحاسبك حساباً عسيراً، وإن عدت إلى الكلام سنحاسبك حساباً أقسى وأعسر، وسنفصلك من عملك، ليظل الصحفيون الشباب: عرضة لرؤى الأشباح أين ما رحلوا وحلوا.

٨ - الاغتيال والاختطاف والتهديد بالاغتيال:

هناك أخبار مستفيضة عن أن بعض ضباط المباحث يهددون السجناء السياسيين ودعاة حقوق الإنسان ونحوهم بالاغتيال، سواء أكان ذلك أثناء سجنهم أم عند خروجهم، من أجل أن يظل شبح سيف الإغتيال شبحاً فوق رؤوسهم، عبر دس السم، أو عبر حوادث السيارات، ونحوها. من أجل ذلك ينبغي التأكد - أيضاً - من أن سجل الوزارة خال قفلاً من جرائم الاغتيال والاختطاف والاختفاء القسري.

٩ - الإيقاع بدعاة حقوق الإنسان والسياسيين والمحتسبين عبر ذويهم: هناك روايات مستفيضة: بأن المباحث تستدرج بعض من لهم صلة بهم، من أقارب أو عامليهم أو أصدقاء، أو خدم وسانقين، وتغرر به وتستغل خوفه أو فقره وحاجته، وتجذبه من أجل الإيقاع بهم، أو إشغالهم بمشكلات أسرية أو تجارية أو صحية.

١٠ - إعتبار تعويض المتهم منحة (أميرية) مشروطة بالمذلة والإذعان: وهناك أخبار مستفيضة بأن المباحث تستخدم سلاح قطع الأرزاق ووصلها من أجل قتل روح الكرامة والشهامة والحرية في نفوس المواطنين، والقضاء يسهل للمباحث: التصادي في هذه الإخلال، لأنه لا يكاد يبرئ سجيناً سياسياً، بل يعاقب - باستمرار - على الشبهة، ومن أجل ذلك لا يحكم للسجناء الذين لم تثبت عليهم جرم: بأي تعويض، مادي أو معنوي.

ومن هذه الثغرة تنفذ المباحث، فتحطيم تعويضاً على شكل راتب أو دفعة مالية مقطوعة، لا على أنها حق بديل عن سجنهم دون جرم، وضياح مصالحتهم ورزقهم. أثناء السجن - بل على سبيل المنة والخرجة المشروطة بالصمت، من أجل التظاهر أمام أعاليهم وذويهم، بأنها رؤوفة بهم، ومن أجل إذلالهم وإسقاط سمعتهم، واستثمار (المنح الأميرية) في الضغط عليهم وإسكاتهم.

يا حامي المستضعفين من المتسلطين: إنه لا دخان من غير نار ننظر إنصافكم، نستصرخ عدلكم ونستغيث بإنصافكم، بنظركم الشخصي أولاً، قبل تكليف من هو محط ثقتكم الشخصية، من من لهم دراية وافية بحقوق الإنسان: وخبرة وتجربة في مجال هذه الزوايا، للثبوت والتحري في هذه الأخبار والروايات، ونحن - كغيرنا من دعاة

حقوق الإنسان - سنسهم بتقديم ما لدينا من معلومات، وما لدينا من أسماء شهود وضحايا - متى أعطيناهم الأمان - ومتأكدون بأن فتح ملف حقوق الإنسان، سيكشف حقائق تكون أساساً للمصارحة، التي هي أساس التعويض والمصالحة والتراضي.

٨ - دعوى تطالب بمقاضاة وزارة الداخلية عليها:

ومن أجل ذلك أن نبرهن لكم وللرأي العام عن نماذج من انتهاكات وزارة الداخلية، لحقوق الإنسان في الكرامة والمساواة، وحقوق المتهم وضماناتها. ندعى على وزارة الداخلية دعوى حسبة في الشأن العام، ونطالب بمقاضاة علانية، تساق فيها البيئات، في القضايا العشر التالية:

الأولى: أنها انحرفت بالسجون عن وظيفتها الشرعية: التعويق والتأديب، إلى وظيفة قروعية التصديق والتعذيب:

إن الوزارة ظلت تمارس التعذيب الجسدي والمعنوي في السجون، على الرغم من نصح بعض دعاة حقوق الإنسان إياها، وتعاون بعضهم معها بملف ضخّم عن الانتهاكات، قبل أكثر من عشر سنوات، تضمن حقائق قطعية شنيعة، في مقياس الشريعة، وفي جميع الشرائع الإنسانية، ومخلة بما وقّعه الدولة من موافيق دولية وإسلامية وعربية، ولكنها لم تعالجها بصورة جدية، وقد كان التعذيب في السجون، من عوامل زيادة الاحتقان والتمرد، فصبت بالتعذيب الزيت على النار، كما أشرنا أثناء الخطاب.

الثانية: مخالفة الأنظمة الدلالية عمداً:

وهي تنتهك حقوق المتهم، التي قررتتها الدولة في (نظام الإجراءات الجزائية) وغيره، عمداً بصورة شائعة منتظمة، رغم تنبيه دعاة حقوق الإنسان إياها مراراً، في خطابات مؤثقة رسمياً.

الثالثة: استغلال عباءة أعمال السيادة لحماية انتهاكاتها حقوق الإنسان:

فتحت لافتة أعمال السيادة تحمي انتهاكات حقوق المواطنين، التي تصدر منها، ولا سيما من رجال المباحث، لكي لا تكون أخطاؤها عرضة للمراقبة والمحاسبة.

الرابعة: حرمان أسر المحتسبين والسياسيين: من رزقها في بيت المال: وهي حين تفصل المحتسبين والسياسيين والأميرين بالمرء والناهين عن المنكر، ودعاة العدل والشورى والمهتمين بالشأن العام - من وظائفهم: تتجاهل أنها - بذلك - تحرم أسرهم من أرزاقها التي هي حق شرعي لها في بيت المال، من أجل إرغامهم على التآلف مع المنكرات السياسية، وقد فصلت عدداً من القضاة وأساتذة الجامعات ورجال الحسبة والخطباء من أعمالهم. فحزمت أسراً من حقها في بيت المال، فشردت وأفقرت ودمرت أسراً كثيرة، فعاقبت الأسر على ذنب حقيقي أو متوهم، اقترفته عائلتها أو أنهم به، وقد يكون ما عمله إنكاراً باللسان على منكر من منكراتها!!!

وقطع الأرزاق عقوبة مضاعفة، لأنها تعدى من قاموا بأعمال مهما كانت غير مشروعة إلى أسرهم، وهي من أجل هذا مجرمة محرمة في الشريعة تحريماً قطعياً، فالله يقول: (ولا تزر وازرة زر أخرى).

الخامسة: توقيف اعترافات الإكراه الملققة أو الجائنية المسيئة للسمعة، بصكوك قضائية:

أنها عبر سيطرتها على جهاز القضاء، تضغط على القضاة، من أجل إصدار صكوك قضائية، بالتهم اللطيفة والجائنية على السياسيين عامة، ودعاة العدل والشورى، التي لم يوقفوا لأجلها: من أجل تشويه سيرتهم والتشكيك في مصداقيتهم أمام الناس، وإشغالهم بالدفاع عن أنفسهم.

السادسة: كثرة حالات الاعتقال المتعمد:

وهي تمارس الاعتقال المتعمد بصورة منتظمة متعددة، مخالفة لألحة

نظام الإجراءات الجزائية، مخالفات صريحة متكررة، وكأن اللائحة وضعت من أجل ذر الرماد أمام الهيئات الدولية، التي تطالب الدولة، بالالتزام بما مارقت عليه الدولة من قرارات عالمية.

السابعة: تعهدات السجون المصدقة من المحاكم تخالف مقتضى البيئة الشرعية:

إن تطبيقات الوزارة: في السجون تنتهك أصول البيئة الشرعية: وتخالف ما هو ثابت في نصوص الشريعة وروحها، بصورة قطعية، فننتهك حرية الرأي والتعبير المشروعة في الشريعة، وتطلب منهم أن يكفوا عن النهي عن المنكر الذي يوافق هواها، ولا ترضى في أي تعهد أن تقيد طاعة الحكومة بالمعروف، وفق حديث: (إنما الطاعة بالمعروف)، بل تطلب منهم أن يطيعوها مطلقاً، أي في معصية الله وطاعته معاً.

الثامنة: إهمال أمن المواطنين على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وعقولهم: بالتحذير والوزارة الداخلية عندما ركزت جهدها، على مراقبة أصحاب الرأي والتعبير والتجسس عليهم والتتكيل بهم، فلا يكاد يفلت منها متحدث في قناة أو إنترنت، ولو كان باسم مستعار. فكان من الطبيعي أن تقصر عن مراقبة السراق واللصوص، والمجرمين والفساق والمجان، وكثرت السرقات حتى صار الناس لا يأمنون على سياراتهم في الأسواق، وصاروا يخشون على أطفالهم ونسائهم من الاختطاف، ولعل البلاد صارت هي الوحيدة في العالم التي تكثر في بيوتها أبواب الحديد، وتعالى الأسوار، وتوضع شبوك الحديد على نوافذها العليا، وكأنها سجون!!

فلا أمن بلا عدل ولا عدل بلا شورى ولا شورى بلا دستور التاسعة: أن سياستها أعظم أسباب العنف على الإطلاق:

وما مريمهد إلى أهم تهمة، وهي أن سياستها منذ عام ١٤١١هـ، في قمع حرية الرأي والتعبير والتجمع: أعظم أسباب العنف الذي هز البلاد والعباد: على الإطلاق، كما بينا في أثناء الخطاب.

٩. وننتظر إحياءكم سنة مقاضاة الكبار وإيصال رسالة: لا أحد فوق قانون الشريعة:

يا أمل الناصحين والمحاسبين والإصلاحيين:

من أجل ذلك نرجو تكليف وزير الداخلية أو من ينوبه لمجلس معاً، أمام لجنة قضائية علنية، للبت في الدعاوى السابقة.

ونقول لوزير الداخلية: تعال إلى كتاب الله، تعال إلى شرع الله ألا يرضينا ويرضيك شرع الله؟، أليس التحاكم إلى الشرع هو عنوان العقيدة السديدة؟، أليس تطبيق الشريعة واجباً على الجميع، سواء أكانوا من الأمراء أم من عموم الناس؟.

وليس في جلوسه أمام القضاء ما يعيبه ولا ما يريبه: فلقد جلس أمام القضاء خيار الخلفاء والأمراء، كعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، ودرج خلفاء بني أمية وبني العباس، حتى الظلمة منهم - على ذلك، وجلس أجدادكم عموماً، والدكم المؤسس خصوصاً، مراراً كثراً.

ونطالب بالبت في هذه التهم في قضاء علني، وبحول الله وقوته: سنثبت أمام أي قاض عادل شجاع، في قضاء علني يتسم بالشفافية ما يدين وزارة الداخلية، ويسهم في إصلاح أخطائهم، أمام شهود الله في أرضه: الرأي العام.

وأنتم بذلك تقدمون نموذجاً حياً فعالاً، تحيون به سنة عدل، ماتت منذ وفاة والدكم، وترسخون قاعدة تنفي تقديس الأشخاص، وتسمح بمقاضاة الوزراء والأمراء، وترسلون رسالة لجميع المسؤولين: لا أحد فوق قانون الشريعة.

وقد تحصلتم التهمة أمام الله وأمام الشعب وأمام الأجيال الحاضرة

والقادمة وأنتم تعلمون أن عدل ساعة خير من عبادة ألف سنة.

يا معيد المظلومين من الظالمين:

أما أنت أيها الملك الجليل محب للعدل محب للإصلاح، وأضح صريح شفاف، تحب الصراحة. والصراحة تقتضي أن نقول لك بلسان الناصح الشقيق، ولسان المطالب بالحقوق: لقد شربك الله، وأغدق عليك نعمة ظاهرة وباطنة، ورفقك فوق العباد، ولا تشريف من غير تكليف. إن الله سيسألك غداً، عن ما أعطاك، وسيسألك هل وليت على أموال الأمة أميناً أم خائناً؟، وهل وليت على أمن الناس رفيقاً بهم، أم جباراً متعسفاً؟، وهل وليت على أمورهم كفيلاً حافظاً، أم عاجزاً مفرطاً؟.

ولقد تحملت أمانة ثقيلة، فأنظر في ما يبرئ ذمتك، وما يريح ضميرك أمام الله. والعمر - مهما طال - محدود، وسيقف الجميع بين يدي حكم عدل، دون حراس ولا جنود، ولا أبهة ملك ولا سلطة ولا حجاب. (يوم يفري المرء من أخيه، وأمه وأبيه، وفصيلته التي تؤويه، ومن في الأرض جميعاً ثم ينجيه).

إلى ديان يوم الدين نمضي وعند الله تجتمع الخصوم

١٠. ونسال الله الثبات على أن لا نرجو وأن لا نخاف أحداً سواه:

أما نحن الموقعين أدناه، فوفاء بشرط البيئة الشرعية (الدين النصيحة): قررنا مواجهة وزارة الداخلية أمامكم، من أجل الدفاع عن أنفسنا وعن سائر دعاة الإصلاح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من شيوع وشباب، وأحرار وحرائر.

فقد أصبنا كما أصيب غيرنا، بأذى سري وآخر علني، ولكننا لا نتقدم إليك نطلب إصافاً لذواتنا، بل نختص ما أصابنا عند الله من جانب، ويحدونا ما أصابنا - من جانب آخر - إلى الإسهام في كشف الغمة عن غيرنا من الساكنتين على الطعنات من الخواص، والمعرضين لها. ومن أجل الحد من عوائد وزارة الداخلية الراسخة: الطعن من الخاصرة، حرراً هذا الخطاب. والله يقول (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم). فهذا الخطاب شهادة أمام الله وأمام الشعب وأمام الأجيال الحاضرة والقادمة.

ونحن على كل حال: لا نستيهن بسطوة وزارة الداخلية، بل ولا نأمن بطشها، عبر أي من الميوقات الفظيعة الشنيعة، السرية والعلنية التي نذكرنا. لكننا قررنا أن نصعد بما نراه حقاً وعدلاً.

ونسأل الله - مالك الملك - أن يثبتنا على أن نخلص العبادة لله، فلا نخشى ولا نرجو أحداً سواه، لأن إنكار المنكر السياسي باللسان أفضل أنواع الجهاد، كما في الحديث الصحيح، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر)، بل إن التعرض للقتل، في ذلك أعظم أنواع الاستشهاد، كما في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً: (سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى أمير جائر فأمره ونهاه فقتله، وما أحلى الشهادة في سبيل الله، حتى لو جاءت عن طريق الاغتيال).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من دعا (الدستور الإسلامي: العدل والشورى وحقوق الإنسان)

١- د/عبد الله بن حامد بن علي الحامد (أبويلال)/ أستاذ سابق في جامعة الإمام/ الرياض

٢- عبد الرحمن بن حامد بن علي الحامد/ مدرس الاقتصاد الإسلامي/ الكلية التقنية/ القصيم

٣- عيسى بن حامد بن علي الحامد/ إصلاحي/ بريدة

٤- خالد بن سليمان العمير/ إصلاحي/ الرياض

أرسله عيسى الحامد/ من بريدة/ يوم الأربعاء

١٤٢٨هـ/ ٤/ ٢٨/ ١٤٢٨هـ (18/4/2007)

مقالة تكشف دسيسة

الشيعية ضد السنة؟!!

كونن هالينان

في الواقع، إن معارضة إيران للولايات المتحدة ودعمها للفلسطينيين أعطاها شعبية واسعة في المنطقة. وتكتب أمانة عبد اللطيف، وهي منسقة مشاريع في مركز كارنجي الشرق الأوسط، في الأهرام الأسبوعية بأن (الإجماع في كل من الدوائر السننية والشيعية يظهر بأن المحاولات للتأكيد على التنافس السني- الشيعي ماهو الا قصد تحويل الانتباه عن الاحتلال الاميركي للعراق والأعمال العنانية الاسرائيلية المستمرة).

إن الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تعمل لتفخذه هذه التوترات هو إيمان أساسي لا شك فيه بالنسبة للمسلمين من كلا الجانبين. ويقول هؤلاء بأن في محاولتها لإنشاء تحالف معار لایران، تلجأ الولايات المتحدة إلى إستراتيجية تهدف الى رفع شبح الطائفية عبر العالم الاسلامي.

أما الهدف الأميركي، فقد يكون صفقة جديدة وأكبر من هلال شيعي، بكل بساطة (هل يمكن أن تكون نهاية اللعبة الأميركية لإضعاف الإسلام من الداخل وتحويل الانتباه عن إستهداف المصالح الأميركية إلى إستهداف الشيعة؟) يتساءل جهاد الزين، الكاتب اللبناني في صحيفة النهار.

أما الهاجس الرئيسي بالنسبة للولايات المتحدة فهو النفط. ففي حين يندحر الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة، المكسيك، ويحدر الشمال، فإنه من المتوقع أن يزداد الاستهلاك الأميركي بنسبة الثلث على مدى الـ ٢٠ سنة عاما المقبلة. فحلول ٢٠٢٠ سيتم استيراد ثلثي النفط الأميركي وبما أن ٦٥ بالمئة من احتياطي النفط المتبقي موجود في الشرق الأوسط فليس على المرء أن يكون صاحب نظرية المؤامرة ليستنتج بأن إستراتيجية فرق تسد هدفها المحافظة على هذه السيطرة الاستراتيجية لهذه الموارد الطبيعية.

إنما المحافظة على التوترات في الشرق الأوسط مربحة أيضاً بشكل هائل لشركات الأسلحة الأميركية. فمنذ العام ٢٠٠٦ أنفقت

في مقالة مشحونة بالدلالات السياسية والتاريخية والثقافية، في ظل محاولات يائسة مازالت تقوم بها حكومات غربية، وفي مقدمها الحكومة الأميركية بتنسيق مع حكومات عربية (معتدلة!) من أجل تأجيج نار طائفية كادت جهود علماء المسلمين السنة والشيعية تخدم أوارها لولا غباء المتطيفين الذين يزودون الطامعين في خيرات هذه الأمة بالزريعة تلو الأخرى من أجل تمزيق شمل هذه الأمة. كاتبة المقال تلفت الى خلفية تخطيط أعدته الادارة الأميركية وبالتنسيق مع أطراف إقليمية من أجل إشغال فتنة مذهبية بين السنة والشيعية تحقق من ورائها مآرب سياسية غربية، وتكون في نهاية المطاف خشبة إنقاذ لهزيمة القوات الأميركية في العراق، وتكون مقدمة لحرب أخرى تنوي إدارة بوش شنها ضد إيران، وصولاً الى تغيير معالم الخارطة الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط.

فقد كتبت كونن هالينان في التاسع عشر من أبريل مقالة في مجلة (دراسات السياسة الخارجية) تقول فيها:

(الهلال الشيعي)، وهو مصطلح كان أول من أطلقه الملك عبدالله، ملك الأردن فهذا الهلال يشمل إيران، حزب الله في لبنان، ونظام بشار الأسد العلوي في سوريا، فالعلويون أصلهم شيعي. أما الحكومة الشيعية في العراق فمستثناة عموماً بسبب تحالفها مع قوات الاحتلال الحالية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا.

وفجأة بدأ كلام من نوع (المد الشرقي) والتهديد الفارسي بالظهور في الصحف الرسمية في المنطقة على الرغم من أن العرب العاديين لا يعتبرون إيران بمثابة تهديد. وقد وجد إستطلاع دولي أخير لمؤسسة الزغبي لبلدان مصر، المغرب، العربية السعودية، لبنان، الامارات العربية المتحدة بأن ما يقرب ٨٠ بالمئة من أولئك المستطلعة آراؤهم اعتبروا الولايات المتحدة واسرائيل الخطر الأكبر على أمنهم، في حين بالاضافة الى ذلك، يعتقد أقل من ٢٥ بالمئة منهم بأنه يجب الضغط على إيران لوقف برنامجها النووي في حين أن ٦١ بالمئة يعتقدون بأن لدى إيران الحق بالبرنامج النووي، حتى لو انتهى الأمر بحصولها على أسلحة نووية.

في العام ١٦٠٩ حدث أمر مخيف، ولكن ليس مخيفاً بالأسلوب الذي تكون فيه الحروب مخيفة، وإنما بالطريقة التي حصل فيها فتح صندوق الشرور الإنسانية (أسطورة صندوق باندورا) فالملك جيمس الأول، ملك إنكلترا، اكتشف بأن تقسيم الناس على أساس الدين فعل فعله كالسحر، وبذلك حكم على الإيرلنديين ما يقرب الأربعة قرون من الدم.

وإذا ما كانت إدارة بوش ناجحة بجهودها الحالية في تقسيم الإسلام بوضعه الشيعة ضد السنة، فإنها ستعيد إحياء التكتيك الاستعماري القديم: فرق تسد، وتحافظ على هيمنتها على الشرق الأوسط عن طريق طبقة نخبوية متسلطة متحالفة مع صناعة الطاقة الأميركية والدولية. أما أليتها لذلك، بحسب الـ (نيويورك تايمز) فهو تحالف مدعوم أميركياً لعدة أنظمة سنية بما فيها العربية السعودية، الأردن، لبنان، ومصر الى جانب فلسطين بقيادة فتح وإسرائيل، كما أن الجبهة المعادية للشيعة متشمل، على الأرجح، تركيا وباكستان.

إيران وما وراءها

إن الهدف ليس إيران ببساطة، إنما هو

40

تقدّم مزعوم في مجال حقوق المرأة

يريدونها طلاءً لوجه الدولة

عمر المالكي

مهما كان شكل التعبير عن حقوق المرأة في هذا البلد، فإنه لا يعكس تغييراً في البنية، مهما حاولت الحكومة أن تضفي طابعاً زخرفياً على تمثلاتها السياسية والثقافية على الصعيد الدولي. فالسعودية التي لم تسمح حتى الآن للمرأة بقيادة السيارة أو التصويت، كيف يمكن أن تقفز خطوة متقدمة للغاية على صعيد المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية والثقافية.

أعلن مسؤولون سعوديون الشهر الفائت بأن المملكة قد تجاوزت المهلة الزمنية المقررة لها، وبالبالغة عقداً من الزمن، لتحقيق مجموعة أهداف الأمم المتحدة التي تشمل المساواة بين الجنسين. فقد صرح السفير السعودي في واشنطن عادل جبير لصحيفة نيويورك صن الأميركية في أواخر أبريل الماضي، بـ (أننا مجتمع تقليدي) في إجابته عن حقوق المرأة في المملكة. ويضيف بأن (لدينا قيمنا الخاصة بنا، ونحن نعمل في إطار هذه القيم، ولكن فيما يتصل بما يمكن للدولة والحكومة القيام به من أجل تحسين قرص المرأة، فإنني أعتقد بأن المملكة قامت بخطوات عظيمة على هذا الصعيد).

في وقت سابق، كان قد ألقى وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي خالد القصيبي كلمة حول أهداف التنمية الألفية للأمم المتحدة، وهي الأهداف المقررة من قبل برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة والذي يشمل إزالة الفقر، وتطوير التعليم، ومحاربة الإيدز وأمراض أخرى، وحماية البيئة، وهذه الأهداف معروفة باختصار (إم دي جي) ويشمل ثمانية أهداف عامة، وإحدى عشر هدفاً محدداً، و٤٨ مؤشراً للتقييم. ومن المطلوب من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة تحقيق الأهداف كافة قبل نهاية العام ٢٠١٥.

يقول الوزير القصيبي (نحن تنوي بنهاية العام ٢٠٠٩ إزالة الفقر من البلاد، وأن المملكة قد حققت تسعاً من أحد عشر هدفاً محدداً، أي تقريباً قبل عقد من الموعد المقرر) من نهاية المهلة المحددة من قبل المنظمة الدولية. ويضيف بأن (السعودية تعمل على تحقيق الهدفين الآخرين، مثل إزالة النزغيات الطبيعية، وتحسين ظروف المناطق المعزولة).

على أية حال، فإن الهدف الثالث من أهداف التنمية العامة ينص على (تطوير المساواة بين الجنسية وتعزيز دور المرأة)، بما يشمل المساواة بين الجنسين في مجال التعليم، ومحو الأمية، وتوزيع الدخل، وتعزيز الدور السياسي للمرأة.

مسؤول كبير في برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة رفض الكشف عن اسمه أبلغ صحفية نيويورك صن في نهاية أبريل الماضي بأن ليس لدى المنظمة (صلاحية التوثيق أو المصادقة) ليقول بأن هذا البلد قد استكمل أهداف التنمية الألفية. فتمثلت المنظمة في كل بلد (برافقون التقدم بناء في الغالب على الإحصاءات الوطنية).

وكان عادل الجبير السفير المصوب على فريق بندر بن سلطان، تحدث إلى صحافتي الأمم المتحدة بعد لقاء مع الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بان كي مون لمناقشة العتف في دارفور والمبادرة

العربية للسلام بين الدولة اليهودية والعرب، قال بأنه (ناقش مع الأمين العام الطرق التي ستقدم الجامعة العربية والعالم العربي المبادرة من خلالها)، ورفض الإسهاب في طبعية الخطوات القادمة التي ستخضعها اللجنة العربية السكفة بمتابعة سير المبادرة العربية، ولكن الجبير وعد بأن السعودية ستستحمل مسؤوليتها وستعمل ما بوسعها من أجل المساعدة في إنهاء معاناة (أخوتنا في السودان)، ولم يتحدث الجبير عما إذا ستقوم السعودية بالمساهمة في القوات المفتوحة للأمم المتحدة في السودان أو دعم القوات مالياً.

على أية حال، فإن الجبير الذي حاول أن يقدم تصريحات عمومية ومقتضبة حول التقدم في مجال

السعودية تقول بأننا

حققت أهداف الامم المتحدة

في التنمية قبل عقد من

نهاية المهلة، ولا زالت المرأة

غائبة تماماً عن الشورى

حقوق المرأة، لم تسعها طلاقته باللغة الانجليزية في أن يهرب من مواجهة السؤال الجوهرى المتعلق بالمساواة بين الجنسين. ماذا قال الجبير؟ (معظم الطلاب في المدارس السعودية هم من النساء). وماذا أيضاً تجيبه العبقريّة الدبلوماسية السعودية، خذوا الثانية: (لقد قامت المملكة بخطوات عظيمة في مجال محو الأمية على مستوى الإناث والذكور معاً)، ويضيف (الى الحد الذي لم يعد هناك سوى



وجبة الجبير

اختلاف ضئيل للغاية بينهما). ويسهب في كلام لا ضريبة عليه بالقول (حين يصل الأمر بزيادة قرص النساء في مواقع العمل، وزيادة قرص النساء في المواقع الأخرى، فأعتقد بأن

السعودية تحقق تقدماً). وطالما أن التصريح ليس أكثر من مجرد خلاص من قبضة الحقيقة، فإن الجبير مأمور بأن يدلي بتصريحات: عمومية، إيجابية، مفتوحة على تفسيرات متعددة، ويعلى ذلك كله مدح وإشادة بجهود خادم الحرمين الشريفين والحكومة والدولة.

أما الحقائق الخاصة بأصل الموضوع، والتي تستند على معطيات رقمية فتقع خارج تخصص السفير الجبير بل وحكومته الرشيدة، فبنا على تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة للعام ٢٠٠٦ فإن معدل التعليم للبالغين في السعودية فهو ٦٩.٣ بالمئة للنساء و٨٧.٤ بالمئة للرجال. وأن الدخل السنوي للرجل يصل إلى ٢٢٦٦٧ دولاراً، فيما يصل دخل المرأة إلى ٢٤٨٦ دولاراً بحسب التقرير. يذكر التقرير كل هذه الأمور (في السنة التي حصلت فيها النساء على حق التصويت، وحين سمح لهن بالوقوف في الانتخابات). فالسعودية التي لم تكن تمنع أيأ من هذه الحقوق للمرأة، تزعم، مع ذلك، بأنها متقدمة في مجال منح المرأة حقوقها وتعزيز دورها السياسي. نشير إلى معلومة عامة معروفة بأن عدد النساء في مجلس الشورى يصل إلى صفر بالتام

والكمال.

وحين كانت توصي الحكومة السعودية بتعزيز دور المرأة في مجال العمل والتوظيف، كان تقرير برنامج التنمية للأمم المتحدة حول أهداف التنمية الألفية في السعودية يفيد بأن (نطاق واختلاف فرص التوظيف بالنسبة للإناث محدد تماماً ويتركز بصورة كبيرة في قطاعي تعليم البنات والخدمات الصحية).

إشارة خاطفة فحسب، أن أهداف التنمية التي تساندها الأمم المتحدة لا تشتمل على حق النساء في اختيار نوع الملابس وقيادة السيارة!!

موضوعة حقوق المرأة تفتح نافذة على موقع الدونية التي تحتلها في النظام القضائي السعودي، حيث المحاكم الرسمية تضع بالقضايا التي تمس حرمان المرأة من حقوقها الأساسية في التقاضي والاستعانة بالقوانين التي تصونها من التعدييات فيما لا شرعة تحميها، ولا قاض ينصت لدعواها. فقد كان مثيلاً للسخرية أن يصدر قاض حكماً بالجلد على امرأة رغم ثبوت الجرم على من اعتدى عليها بالحلف والتهديد بالقتل، ما جعل من هذه الجريمة موضوعاً لجرم المرأة العالمي لهذا العام والدعوم من قبل الأمم المتحدة من أجل (إنهاء حصانة العنف ضد النساء والبنات). ويذكر موقع الأمم المتحدة على شبكة الانترنت بأن لا حصانة للمنفذ ضد المرأة يبقى القانون وليس الاستثناء، في أجزاء عديدة من العالم. وهناك طائفة من المنظمات الحقوقية تطالب باتخاذ إجراء صارم ضد السعودية من قبل الأمم المتحدة لمخالفتها هذا القانون، ويجب أن تشمل العقوبة إلغاء عضويتها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في وقت تطبق فيه الأمم المتحدة قوانينها على دول أخرى مثل كوبا وقطر وغيرها.

في مجال آخر يتعلق بحقوق المرأة، فإن النساء في هذا البلد يتعرضن للتمييز حتى في مجال الزواج من الأجانب، وتشمل العرب والمسلمين. حتى لو حصل على تأشيرة السفر المرواغة، فإن الزوج والأطفال يبقون غير مواطنين، بل ضيوف في أوطانهم. في المقابل، فإن الرجال هم فقط القادرون على نقل المواطنة إلى زوجاتهم وأولادهم. ويجب القول هنا: لا علاقة لكل ذلك بالشريعة الإسلامية، ولكن بالعقلية المتخلقة على الحقوق الأساسية للمرأة.

ومن المعلوم، فإن القانون السعودي يخلق عوائق ثقيلة بالنسبة لأولئك الذين يرغبون بالزواج من جنسيات أجنبية ويميز ضد النساء من خلال منع أزواجهن وأولادهم من الحصول على الجنسية. وهناك مطلب عبر العالم العربي من أجل حقوق متساوية في هذه المنطقة بدأ يتنامى، ولكن العملية مازالت بطيئة حتى الآن.

وتقتضي المادة السادسة من التزاوج بحسب القانون بأن أي سعودي، رجل أم امرأة، يرغب في الزواج من غير سعودي/ غير سعودية، يجب أن يكون/ تكون لها سلوك، وجنسية، ودين مقبول،

باستثناء أولئك الناس الذي ينتمون إلى عقائد غير معترف بها من الشريعة الإسلامية. يضاف إلى ذلك، أن الأجنبي ممنوع من الزواج بإمرأة سعودية بدون الحصول على إذن من وزارة الداخلية.

إنهاء بالتأكيد ليست متصلة بحكم شرعي، بل هي أحكام متصلة برؤية متخلقة حول المرأة، ونزعة ذكورية جامحة تجعل من هذه الأحكام

مقررة على النساء. ولذلك، فإن الإجراءات القانونية أسهل في حال كان الزوج المتقدم من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

لا ينفذ الأمر عند حد الحصول على إذن مسبق بالزواج، فحتى بعد أن يحصل الأذن بالزواج والاحتفال، فإن مشاكل المتزوجين حديثاً لن تختفي، لأن الجنسية السعودية تمنح بصورة اتوماتيكية إلى الزوجة غير السعودية. ومؤخراً، صادق مجلس الوزراء السعودي على قانون يقرّ بجنسية المرأة الأجنبية المتزوجة من رجل سعودي، ولكن يبقى عدم الاعتراف بجنسية الزوج الأجنبي من امرأة سعودية أو أبنائهم، الذين يقرض القانون

وجيهة الحويدر:

النساء مواطنات بلا درجة،

مواطنات مع وقف التنفيذ،

فكيف يمكن لمن ليس له وطن

أن يربي جيلاً على حب وطن

عليهما الانتظار حتى بلوغ سن الثامنة عشر من أجل المطالبة بالجنسية السعودية. وتقدم الطلبات إلى إدارة الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية ويتم النظر في الأمر. وبالنسبة للنساء، فإنهن يمنحن بطاقة تعريف خاصة تسهل الاجراءات الرسمية والقانونية الخاصة بهن داخل البلاد، ولكن لا يمكنهن الحصول على الجنسية السعودية. أما البنات فيحصلن على الجنسية في حال الزواج فحسب.

بالرغم من كل القيود الصارمة المفروضة على الزواج وما يعقبها من إجراءات بالغة التعقيد بالنسبة للأرضاع القانوني الخاصة بالمتزوج/ المتزوجة، فإن عدد النساء المتزوجات من غير المواطنين يزداد بمرور الوقت. وتذكر تقارير منشورة في الصحف المحلية عن حالات النساء اللائي يدفعن، من أجل الحصول على تأشيرات



دخول لأزواجهن، مبلغاً وقدره ٤٠ ألف ريال.

ويلحظ المراقبون بأن هذه المشاكل تعود في جذورها إلى العقلية الاجتماعية المغلقة وليس أحكام الشريعة، والتي تضعها أميره خاشعجي في جملة عوائق منها: المحافظة والانغلاق. فالنساء، والأخوات، والبنات، والزوجات لا يمكن حرية الاختيار. إنه المجتمع الذكوري الذي يعكس الحقوق والاختيارات الشخصية والقانونية للمرأة. فالمرأة السعودية المتزوجة من غير سعودي مازالت غير مقبولة في رد فعل طبيعي على مكانة المرأة في المجتمع.

تشير إلى أن ثمة تزايداً في أعداد الأصوات الاحتجاجية والمطالبة بحقوق متساوية في هذا الحقل، وأهمها منح الجنسية السعودية للأزواج غير السعوديين والأبناء. وفيما يرتبط بهذه النقطة، فإن هذه المشكلة تصعب أيضاً بكامل المنطقة العربية: في مصر، لبنان، المغرب، الأردن، إيران، حيث أن الرجل يستطيع أن يهب الجنسية لزوجته وأولاده، أما المرأة فلا يمكنها ذلك. وفي الجزائر، منح القانون مؤخرًا للمرأة حق نقل الجنسية، بينما في مصر وبعد أربع سنوات من المساجلات القانونية فإن هذا الحق يمكن أن يشمل الأولاد فحسب.

النشطة الحقوقية وجيهة الحويدر كتبت مقالاً في الثالث من مايو بعنوان (السعوديون بلا وطن.. لا استثناء لك القاعدة) جاء فيه أن: الفئة الأكبر المغيبة وغير المرتبة هي النساء، فغني عن الذكر أن ما يدركه العالم بأسره هو أن نصف المجتمع السعودي بلا وجود ولا هوية، فالنساء مواطنات بلا درجة، مواطنات مع وقف التنفيذ، فكيف يمكن لمن ليس له وطن أن يربي جيلاً على حب وطن، قبل فاقد الشيء بعطيه؟

وتضيف، إذن، القاعدة التي لا استثناءات لها هي: أن مشاعر اللا وطنية متفشية بشكل واضح بين جميع فئات الشعب السعودي، لأن الوضع الحالي المرتبك والسياسات القاسية المتبعة منذ عقود طويلة في جميع مناحي الحياة، جعلت مفهوم الوطن لدى السعوديين باهت الصبغة تماماً، فهو ما زال مجرد إسم ونشيد وطني وشعارات وقصائد بلويدة ترد في المحافل والمناسبات على الناس، وكأنها أحيان خافتة جداً تعزف على مسامع حشد من الصم. قبل يا ترى يسمع من به صمم؟

عشر سنوات سجن لأمير يهرب مخدرات

ذكرت صحيفة لوفينجارو الفرنسية في عددها الصادر في التاسع من مايو الماضي أن محكمة فرنسية أصدرت حكمها بالسجن لمدة عشر سنوات على الأمير السعودي نايف بن فواز الشعلان بعد إدانته بمحاولة تهريب طنين من الكوكايين في طائرته البوينغ الخاصة. الأمير البالغ من العمر ٥٣ سنة كان يهرب الكوكايين مع شركاء له من كبار تجار المخدرات في كولومبيا مستغلاً صفته الدبلوماسية كأمبر سعودي ويعد تلقى المباحث الفرنسية معلومات من كولومبيا تم تفتيش طائرة البوينغ الخاصة بالأمير بعد وصولها إلى أحد المطارات الفرنسية حيث عثرت الشرطة على طنين من الكوكايين.

من المعروف أن بعض أمراء وشيوخ الخليج يتزعمون تجارة المخدرات. فقبل أيام أعلن رسمياً في الكويت عن اعتقال الشيخ طلال بن ناصر الصباح بتهمة تهريب الكوكايين، وهو نفسه الشيخ الذي حكم بالسجن المؤبد في مصر لنفس التهمة وتم الإفراج عنه بعد وساطة من أمير الكويت.

وفي الإمارات اعترضت سلطات الامن في الشارقة في مطلع التسعينات باخرة تنقل شحنة من الكوكايين تبين انها تخص الشيخ سعيد بن طهون آل نهياي ابن حاكم مدينة العين وتوابعها.

ومع أن خبر الحكم على الأمير السعودي نشر اليوم في الفجارو إلا أننا نعتقد جازمين أن الصحف السعودية لن تنشره ومحطة العربية لن تبثه وعبد الرحمن الراشد لن يخصص زاوية للكتابة عن تاجر الكوكايين لأنه أمير سعودي من أعز جريدته ومحطته ثبأن خبر اعدام باكستاني أو يمني بالسيف لأن الشرطة السعودية وجدت في جيبه سيجارة حشيش.

حرمة الاحتفال بالزهور!

أصدرت اللجنة الدائمة للإفتاء بالملكة بياناً في بداية شهر مايو بتحريم إقامة مهرجان إحتفالي بالزهور والورد في رد واضح على ما قامت به أمانة مدينة الرياض في الأعوام السابقة والتي كان آخرها المهرجان الثالث في فبراير الماضي وتضمن البيان أدلة من القرآن الكريم ولسنة النبوية المطهرة في تحريم هذه المناسبة التي من الممكن أن تتحول إلى إبتداع كما قال البيان وكان مهرجان الزهور المقام سنوياً في مقر الزهور بطريق الملك عبدالله شمال العاصمة الرياض يحظى برعاية أمين مدينة الرياض الأمير د. عبدالعزيز بن عياف آل مقرن ويحظى بإقبال شعبي واسع وبالبث في الأتونة الأخيرة حيث تعمل الأمانة من خلاله أن يكون عامل جذب سياحي وعلامة بارزة تميز الرياض.

وقف مذيعتين عن

العمل لمطالبتهم بحقوقهما

تسببت مداخلة للمذيع السعودية وفاء بكر يونس انتقدت فيها بشدة ما أسمته بحقوقها وبحقوق زميلاتها المهذورة في إيقافها عن العمل من الإذاعة السعودية الرسمية، وذلك أثناء حضورها منتدى الإعلاميات السعوديات الثاني برعاية الأميرة عاتلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، والذي نظمه مركز المرأة السعودية الإعلامي في الاسبوع الأول من مايو تحت عنوان: (رؤية إعلامية لآفاق اقتصادية).

المذيع وفاء بكر يونس انتقدت بشدة ما أسمته بحقوقها وبحقوق زميلاتها المهذورة في إيقافها عن العمل من الإذاعة السعودية الرسمية، وذلك أثناء حضورها منتدى الإعلاميات السعوديات الثاني برعاية الأميرة عاتلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، والذي نظمه مركز المرأة السعودية الإعلامي في الاسبوع الأول من مايو تحت عنوان: (رؤية إعلامية لآفاق اقتصادية).

المذيع وفاء بكر يونس انتقدت بشدة ما أسمته بحقوقها وبحقوق زميلاتها المهذورة في إيقافها عن العمل من الإذاعة السعودية الرسمية، وذلك أثناء حضورها منتدى الإعلاميات السعوديات الثاني برعاية الأميرة عاتلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، والذي نظمه مركز المرأة السعودية الإعلامي في الاسبوع الأول من مايو تحت عنوان: (رؤية إعلامية لآفاق اقتصادية).

وكيف أنها لجأت للإعلام لكي ينصفها ويوصل صوتها للمسؤول بعد أن تجاهلها مسؤولو الإذاعة، كذلك تم إيقاف الإذاعية فاطمة العنزي لنفس الأسباب. وقالت الصحيفة أن الرد جاء سريعاً بحق وفاء يونس وفاطمة العنزي من وكيل الوزارة المساعد للإذاعة في خطاب رسمي موجه لمدير عام الرياض بايقاف التعاون معهما لما وصفه بالانتقادات للمسؤولين في الوزارة دون سابق تفاهم.

(اليمامة)

تطبيع بمصادقية بريطانية

صفقة اليمامة التي عقدتها بريطانيا مع السعودية العام ١٩٨٥ ما زالت تقذف حسماً ولعنات على الصناعة العسكرية في بريطانيا. فمزال ملف الفساد والابتزاز يزداد حجماً مع تكشف معلومات جديدة حول الضالعين في رشاي بمئات الملايين من الجنيهات الاسترلينية. كثير من المسؤولين البريطانيين يعتقدون بأن أضرار اليمامة ستلاحق بريطانيا لسنوات قادمة، وفي الثلاثين من أبريل الماضي، صدر تقرير لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني بشأن صفقة اليمامة في محاولة ل (الدفاع عن سجل لندن في مجال مكافحة الفساد والابتزاز). وكانت منظمة التعاون والتنمية الأوروبية التي تسعى بمكافحة الفساد والرشوة في الدول الأوروبية الأعضاء فيها، إضافة إلى أميركا أعربت عن قلقها جراء إلغاء التحقيق في الفساد الذي تعرضت له صفقة اليمامة، ونقل عن رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية مايك جايس قوله (إن مقدار الضرر الذي لحق بسمعة بريطانيا سيظل بلاحقها لسنوات طويلة).

ونقلت صحيفة الجارديان عن المدعي العام جولد سميث في تعليقه على اللجنة البرلمانية البريطانية بأن وقف التحقيق (أضعف موقف بريطانيا أمام السعودية في عدة

مجالات منها حقوق الإنسان)، وأوضح بأن (تقرير اللجنة أشار إلى نقطة هامة وهي التزامنا بمكافحة الفساد، لكن لاعتقد أنه يجب محاكمتنا، إن محاكمة بريطانيا تتم من خلال جهودنا لمحاربة الفساد، ونحن حازمون في هذا المجال)، وأضاف قائلاً: (لقد أبغلت مكتب مكافحة الفساد أن يواصل تحقيقاته في القضايا الأخرى لشركة BAE Systems، والمكتب يواصل تحقيقاته بشأن مبيعات أسلحة لخمس دول).

وأشارت الصحيفة إلى التباين في التبريرات البريطانية الرسمية لوقف التحقيق في اليمامة، فبينما قال رئيس الوزراء توني بلير إنه يتحمل المسؤولية في وقف التحقيق لحماية للمصالح الأمنية الوطنية، قالت الحكومة إن مكتب مكافحة الفساد أوقف التحقيق من تلقاء نفسه وبشكل مستقل.

في السياق نفسه، نقل تقرير نشرته الصحيفة البريطانية يحدّث موة عن نواب بريطانيين قولهم إن سمعة بريطانيا تضررت كثيراً، بعد إيقاف التحقيق في صفقة اليمامة السعودية، مشددين على أن قرار بلير بوقف التحقيق يقلل من شأن بريطانيا في مسألة مكافحة الفساد. ونقلت الصحيفة عن المدعي العام Goldsmith إعرابه عن انزعاجه من تقرير لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم، وتأكيده من ناحية أخرى أن إيقاف التحقيق جاء في مصلحة الأمن القومي البريطاني.

كما نقلت الصحيفة عن Cable نائب رئيس حزب Vince الديمقراطيين الليبراليين البريطاني قوله إن إسقاط التحقيق في صفقة اليمامة قد عزل بريطانيا عن باقي الدول المتطورة وأضر بسمعتها الدولية، كما أنه أضر بموقف العديد من الشركات البريطانية التي تبذل جهداً لكي تتماشى والقيم الأخلاقية ومكافحة الفساد في أعمالها خارج بريطانيا.

وجوه حجازية

عبد الحميد بن أحمد الخطيب ١٣١٦ - ١٣٨٠هـ

ولد بمكة المكرمة، واعتنى به والده. ساهم بنصيب وافر في النهضة العلمية حتى منحه الشريف حسين وسام النهضة من الدرجة الثانية. بعد احتلال آل سعود للطائف ومكة، وفي أواخر عهد الحسين رحل إلى مصر، فاشتغل بالصحافة ونشر عدة مقالات في الأهرام والمقطم والوطن، واشترك في عدة جمعيات خيرية، ثم أسس جمعية الشبان الحجازية الخيرية. عاد بعدها إلى مكة المكرمة وعين عضواً بمجلس الشورى، وكان إلى جانب عمله الوظيفي يلقي دروساً دينية بالمسجد الحرام، ومحاضرات دينية واجتماعية فيه وجمعية الإسعاف بمكة، وينشر في الصحف المقالات الإضافية في محاربة العادات السيئة والدعوة إلى الله والرجوع إليه. ثم عين وزيراً مفوضاً في باكستان منذ استقلالها، ثم سفيراً فيها، ورأس وفد المملكة في حفل تسليم السلطة من هولندا إلى الحكومة الأندونيسية، وهناك أقام له طلاب والده الأندونيسيين حفلات تكريم في كل بلد ينزل بها. توفي رحمه الله بدمشق.

له: سيرة سيد ولد آدم (نظم السيرة النبوية من ألفي بيت): ثنائية الخطيب في سر تأخر المسلمين وحكمة التشريع الإسلامي: مناجاة الله (منظومة في التوحيد الخالص وعقائد السلف الصالح في حب الله ورسوله - مجموعة قصائد): الإيمام العادل، أسمى الرسائل: مستقبلك في يدك (ثلاثة أجزاء)، قصيدة الاستغاثة الكبرى، تفسير الخطيب (١).

محمد طاهر الدباغ ١٣٠٨ - ١٣٧٨هـ

ولد في الطائف، وتلقى تعليمه الابتدائي بمكة المكرمة، ثم رحل إلى الإسكندرية فالتحق بمدارسها حتى نال فيها الشهادة النهائية، ثم عاد إلى مكة المكرمة وتلقى على علماء عصره في المسجد الحرام، ولازمهم وأجازوه في التدريس بالمسجد الحرام، فدرس مدة من الزمن ثم التحق مدرساً بمدرسة الفلاح بمكة، ثم مديراً لها فقام بواجبه بعزم وحزم، وقد تخرج في عهد إدارته عدد من طلاب العلم الذين شغلوا مناصب مهمة في الحكومة، ثم تعين في عهد الشريف الحسين بن علي مديراً لمالية جدة ومعتمداً لمعارفها.

بعد احتلال آل سعود للحجاز، قام برحلات إلى مصر واليمن ومنها إلى الهند، ثم إلى جاوا، ثم عاد إلى بلده فأسند له الملك عبد العزيز إدارة التعليم في المملكة (مديرية التعليم) وكان أول ما فكر فيه هو تنظيم الإبتعاث إلى الخارج للدراسات العليا المتنوعة، فأسس مدرسة تحضير البعثات بمكة التي أثمرت وهيأت الطلاب إلى الإبتعاث للدراسة في الخارج والذين عادوا إلى وطنهم وكان منهم الطبيب والقاضي والمهندس والأديب. قضى عشر سنوات في المعارف كان خلالها مثال الجد والنشاط والبراعة وقوة العزيمة، ثم نقل إلى الشورى حتى أحيل على المعاش فسافر إلى مصر وأوروبا لغرض العلاج، ثم عاد إلى مصر فتوفي رحمه الله في القاهرة (٢).

أحمد بن عبد الله دحلان ١٣١٥ - ١٣٧١هـ

هو أحمد بن عبد الله بن صدقة بن زيني بن أحمد بن عثمان دحلان. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم صغيراً على الشيخ عبد اللطيف قاري، ولزم والده فأخذ عنه في العلوم الدينية والفلك. ولزم أيضاً حلقات الدروس بالمسجد الحرام وأخذ على علمائها في عصره، ثم في المدرسة الراقية بالصلواتية، وعمل مدرساً بالمدرسة الراقية بمكة، ثم سافر إلى ماليزيا ومنها إلى أندونيسيا ليساعد والده في نشر الدعوة الإسلامية، ثم عاد إلى مكة المكرمة والتحق مدرساً بالمدرسة الصلواتية سنة ١٣٤٥هـ، وعكف على التدريس بمنزله وفي خلوته برياط السليمانية بجانب باب الدريبة، واستمر مدرساً بالمدرسة الصلواتية واحداً وعشرين عاماً، وتخرج على يده عدد من طلاب العلم، وعمل بعدها مساعداً لمدير مكتبة الحرم المكي الشريف لمدة أربع سنوات. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: رسالة في الفلك، المختصر في معرفة السنن، الربع المستقر (٣).

(١) عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ١٧٩. وانظر: كحالة، عمر رضا. مستدرک معجم المؤلفين، ص ٣٤٠. وكذلك كفي عنان. هذه بلادنا، ١٩، ص ٢٧٧. بإسلامة، محمد أبو بكر، في حياتهم، البلاد، ١٥/٢/١٤٠٤هـ، ص ١٠-١١. ابن سلم، أحمد سعيد. موسوعة الأديباء والكتاب السعوديين، ج ١، ص ٣٠٨. أعلام المكيين، ج ١، ص ١٤.

(٢) عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٢٨٢. المغربي، محمد علي. أعلام الحجاز، ج ١، ص ٢٨٩. الفانادي، محمد ياسين، قرة العين في أسانيد مشايخي من أعلام الحرمين الشريفين، ج ١، ص ٢٢٠. وفيه الأديب اللغوي السيد طاهر بن مسعود بن طيب بن الحسن الإبرسي الشهير بالدباغ كأسلافه مدير المعارف السعودية.

(٣) بإسلامة، محمد أبو بكر، في حياتهم، السيد أحمد بن عبد الله دحلان، البلاد، العدد ٨٥٢٢، ٢٥/٧/١٤٠٧هـ.

من هنا وهناك

في ظل ولاية عادلة، قد انتعشت لها البيعة، وصحت إمامة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، على هذه البلاد وأهلها، ولزم الجميع السمع والطاعة بالمعروف، والبيعة ثابتة في عنق أهل البلاد السعودية كافة، لإجماع أهل الحل والعقد، على إمامته، من الكبائر العظيمة، والأثار الجسيمة، نقض البيعة، ومبايعة آخر، مع وجود الإمام وانتقاد البيعة له، وهذا خروج عن جماعة المسلمين، وهو محرم ومن كبائر الذنوب).

ونلاحظ أن المفتي يركز على خلية الـ ٦١ بالتحديد، ولكنه في نفس الوقت يؤكد أن كل ما يفتي به يعتمد بيان الداخلية من معلومات، حتى تلك المعلومات التي لا تخصها والتي تقول: (ومما ظهر - أي في البهتان - أن هذه الفئة تكفر المسلمين وتستحل دماءهم، وهذه من أخطر جرائمهم، وأشدّها وطناً). ولا يعلم أن هذه الفئة بالذات تكفر المسلمين. نعم نعلم أن القاعدة تكفر المسلمين، ولكن هل هؤلاء من القاعدة؟ ثم إن الفكر الذي اتكأوا عليه في التكفير هو نفس فكر المفتي الذي يكفر فيه المسلمين والمواطنين السعوديين. وقد أظهر المفتي أحكاماً قاطعة لوقائع لم تحدث، وإنما يزعم بيان الداخلية أنها ستحدث، مثل (الخروج على المسلمين وقتالهم وسفك دمائهم، وتدمير الممتلكات) وبالتالي يكون فعلهم (الإفساد في الأرض) والحكم عليهم بالقتل والصلب وقطع الأيدي والأرجل من خلاف كما قال المفتي. أي أنه أصدر حكمه مسبقاً كقاض، أو كأعلى سلطة دينية، قبل أن يلم بأطراف القضية، وقبل أن تتوضح تفاصيلها حتى للداخلية التي لم تنه تحقيقاتها، وإيضاً قبل أن يسمع المفتي القصة من الطرف المتهم نفسه. بل أن المفتي زعم أشياء لم يذكرها البيان حيث تحدث المعتقلين بـ (التواطؤ مع الجهات الخارجية ضد بلاد الإسلام) في إشارة إلى جهات دولية غير مسلمة، لينسج عليها حكمه (وهذه مثلبة عظمى، ومنقصة كبرى... الخ).

وفاة ثلاثة أمراء

توفي ثلاثة من الأمراء بصورة متلاحقة. الأول كان أمير مكة عبدالمجيد بن عبد العزيز آل سعود. وقد أشرنا في هذه المجلة مراراً بأن مرض المذكور غير قابل للشفاء وأنه كان (يوزع) في حين حرصت الأجهزة الرسمية على الصمت، وتسريب أخبار أنه بصحة جيدة. توفي الأمير في مستشفى أميركي في ٥/٤ الجاري، ولم يبين حتى الآن أمير جديد لمكة، واعتبر آخرون أن وفاة عبدالمجيد مثل ضربة لإجناح الملك حيث يعد المتوفى أحد أركانها، كما أنه المرشح الوحيد الذي يمكن أن يتنافس الجناح السديري لخلافة عبدالله وسلطان.

أيضاً توفي الأمير سعود بن مشعل بن يزيد بن سعود بن عبد العزيز دون أن يشار إلى سبب الوفاة، وقد دفن والأمير عبدالمجيد في نفس اليوم ٥/٧. وفي ٥/٨ توفي الأمير عبدالله الفيصل، أكبر أبناء الملك فيصل، وأخ غير شقيق لوزير الخارجية، وهو أكبر أجياء ذرية الملك عبدالعزيز من الذكور، فهو أكبر من الملك عبدالله وغيره، بل هو أكبر من الملك فهد نفسه. وقد شغل منصب أول وزير داخلية وأول وزير صحة، وأول من جمع بين الوزارتين المذكورتين.

هل تعلموا الطيران في الأردن؟

المتحدث باسم الداخلية اللواء منصور التركي، قال أن السعودية: (أحاطت علماء الدول التي تستهدف الجماعات المسلحة قواعدها العسكرية، كما تم إحاطة الدول التي تدرب فيها هؤلاء على الطيران، إضافة إلى الدول التي تلتقت فيها هذه المجموعات تدريباتهم الميدانية). وقال أن التدريبات على الطيران تمت في بلدان (أمّنة) وربما يقصد دولاً غربية أو (الأردن). وأكد على حقيقة (لسنا في وضع يؤهلنا للقول بأن جميع من له علاقة بتلك الخلايا قد أُلقي القبض عليه)(الشرق الأوسط ٢٩/٤/٢٠٠٧).

اقتحام سجون

بعد الحديث عن اقتحام سجون والإفراج عن سجناء القاعدة، أظهر مدير عام سجون الرياض العميد محمد الدوسري عضلاته، نافخاً في قدرات الأجهزة الأمنية على التصدي لأية هجمات، مشدداً على أنه لا يوجد (استنفار) لحماية السجون. وكان سبعة معتقلين للقاعدة قد فروا من سجن الملز بالرياض العام الماضي، كما فرّ عدد من المعتقلين من سجنى المباحث في الرياض والخرج.

تشويه: مهدي منتظر!

عمدت بعض الصحف إلى الحديث عن (المهدي المنتظر) في وصفها لزعيم التنظيم الانقلابي، مع أن هؤلاء لم يتحدثوا عن شيء من هذا، ولكن الحكومة أرادت أن تربط بين هؤلاء المعتقلين وبين جهيمان وحركته التي كانت المهدوية ركناً أساسياً فيها. والغرض من هذا الإفتعال للحكايات التشويه ليس إلا. وقد يؤدي إلى عكس الفعل، حيث تسقط مصداقية الإعلام الرسمي بسبب افتعال الأكاذيب. أول من تحدث عن مهدي منتظر هي (الشرق الأوسط) ثم تبعتها عكاظ.

البيعة

(البيعة) أصابت آل سعود بالهوس، فهذا يعني وجود شرعيتين وقيادتين، ويعني مناطحة لشرعية العائلة المالكة في أن تحكم البلاد. وقد طلب الأمراء من المفتي أن يصدر فتوى حول موضوع البيعة بالذات وما يتعلق بها. لم يتأخر الرجل فأصدر في اليوم التالي لبيان الداخلية الإنفجاري، أي في ٤/٢٨ بياناً طويلاً مملاً وتقليدياً، اتكأ فيه على ما جاء في بيان الداخلية من معلومات، فوصف الخلايا بأنها (إفسادية ارتكبت أموراً عظيمة هي من كبائر الذنوب، ومن ضلالات المبتدعة). وأول الأمور الإفسادية مسألة البيعة: (ما قام به هؤلاء من مبايعة زعيم لهم على السمع والطاعة وإعداد العدة والاستعداد البدني والمالي والتسلح هذا كله خروج على ولي الأمر، وهو مطابق لفعل الخوارج الأوائل). وبالتالي فإن من الواجب قتالهم، وإن صلوا وصاموا، وادعوا ما ادعوا.

وظف المفتي يوضح أن بيعة (الإمام) السعودي هي الصحيحة: (إنا - بحمد الله تعالى - نعيش في هذه البلاد السعودية المباركة،

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

القبة الخضراء قضية وبلا هلال!

التطرف الوهابي لا حدود له.



إنه مرضٌ حقيقيٌ مخزونٌ في صاحبه، قد بوجهه إلى الآخر المختلف في الوجهة الدينية أو المناطيقية، لكنه لا يلقى حقيقة أن المريض بالتطرف لا يخرّب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواظنين الآخرين غير الوهابيين، فسامومع الصف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشجع الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد عثمان القراسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عدها الحقيقي سنة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، وبسر بعضهم أن مسجد القبتين يضاف إليهما؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضا في نفس الرحلة فيصبح عدها سبعة.

وهناك روايات حديثة لأن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ذلك المسجد كلما أتاه المسجد).

عزأونا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أع القرى وما جاورها قد أصابهم فرح وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن عثوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز القسبي: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافذة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم التجديدين الوهابيين من أن يفتن من بين أديهم، فيخسروا مكائنتهم الدينية، ويتبنى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بقطاع الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خالتهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضييق العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدت الحكم السعودي ودعوتهم الدينية المتطرفة بزخم غير عادي لم يتأذى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضمونا إلى الأبد مادامت سياسات التجديدين النقيضة لكل ما هو وطني وكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضا، بإلزام من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حد سواء، والذي يظهر وكان الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والمثك توأمان)

التحالف المصري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية القوية الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية سياسية منسجمة في منطقة تحد. قبل ظهور الدعوة الوهابية

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراتيجية
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





أزياء حجازية: (الوشاح) على الصدر
وفوق الرأس هامة من الفضة مطلية بالذهب